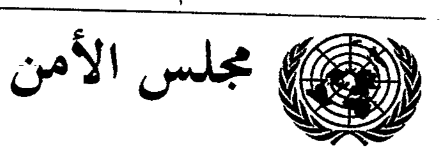
الأمم المتحدة



Distr.: General
12 April 2001
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠١ إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام

أود أن أشير إلى البيان الرئاسي المؤرخ ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (S/PRST/2000/20) الذي طلب إليَّ فيه مجلس الأمن إنشاء فريق من الخبراء يُعنى بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لفترة ستة أشهر، وطلب المجلس إليَّ أيضا أن يقدم فرق الخبراء، ما أن يتم إنشاؤه، إلى المجلس عن طريقي، تقريره النهائي عند انتهاء فترة ولايته.

وإلحاقا برسالتي المؤرخة ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠١، أتشرف بأن أحيل إليكم تقرير الفريق، وأكون ممتنا لو تفضلتم بإحاطة أعضاء مجلس الأمن علما بهذا التقرير.

(توقيع) كوفي ع. عنان

140401 140401 01-32352 (A)

تقرير فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من الثروات بجمهورية الكونغو الديمقراطية

المحتويات

المرفقات

أولا – مقدمة

١ – طلب مجلس الأمن في بيان رئيسه المؤرخ ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (S/PRST/2000/20) إلى الأمين العام إنشاء فريق خبراء معني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من الثروات بجمهورية الكونغو الديمقراطية لفترة ستة أشهر لكي تضطلع بالولاية التالية:

- متابعة التقارير وجمع المعلومات عن كل أنشطة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من الثروات بجمهورية الكونغو الديمقراطية، بما فيها الأنشطة التي تنتهك سيادة ذلك البلد؛
- بحث وتحليل الصلات بين الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من الثروات بجمهورية الكونغو الديمقراطية واستمرار الصراع؛
- تقديم توصيات إلى مجلس الأمن.

٢ – وفي رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن مؤرخة ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ (S/2000/796)، أبلغ الأمين العام رئيس مجلس الأمن بأن يكون تكوين الفريق على النحو التالي:

السيدة صافيتو با – نداو (كوت ديفوار) (رئيسة للفريق)؛

السيد فرانسوا إكيكو (الكاميرون)؛

السيد مصطفى تال (السنغال)؛

السيد هنري مير (سويسرا)؛

السيد مل هولت (الولايات المتحدة الأمريكية).

٣ – وقدم المساعدة إلى الفريق مستشار تقني، وموظف معاون للشؤون السياسية، ومسؤول إداري وأمين للفريق.

ألف – موجز

٤ – تتعرض الموارد المعدنية وموارد الغابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية للاستغلال غير القانوني بمعدل يبعث على الانزعاج. وهناك مرحلتان يمكن تمييزهما في هذا الصدد، وهما: النهب على نطاق واسع والاستغلال المنظم والمتأصل للموارد الطبيعية.

٥ – **النهب على نطاق واسع** – خلال هذه المرحلة الأولى، قامت قوات الجيوش التابعة لأوغندا وبوروندي ورواندا ورعايا هذه البلدان بالاستيلاء على المخزونات من المعادن والبن والأخشاب والماشية والأموال التي كانت متاحة في المناطق التي غزتها قواتها، وتم نقلها إلى تلك البلدان أو تصديرها إلى الأسواق الدولية.

٦ – **الاستغلال المنظم والمتأصل** – تطلبت هذه المرحلة تخطيطا وتنظيما. وقد انتعش الاستغلال المتأصل بسبب الهياكل التي كانت موجودة من قبل، والتي نشأت أثناء استيلاء تحالف القوى الديمقراطية من أجل تحرير الكونغو – زائير على السلطة. وبمرور الوقت، تحسنت هذه الهياكل الموجودة أصلا، ونشأت شبكات جديدة لتوجيه الموارد المستخرجة. بيد أن الاستغلال المنظم لتلك الموارد استخدم نظم السيطرة القائمة التي أنشأتها رواندا وأوغندا. وفي الحالتين، كانت عملية الاستغلال تتم في أغلب الأحيان على نحو يشكل انتهاكا لسيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية، والقوانين الوطنية، وأحيانا القوانين الدولية، مما أدى إلى نشوء أنشطة غير مشروعة. وتمثلت القوة المحركة لهذا الاستغلال المنظم والمتأصل في العناصر الفاعلة الرئيسية من الأفراد الذين كان من بينهم كبار قادة الجيوش ورجال الأعمال من ناحية، والهياكل الحكومية من ناحية أخرى.

٧ – وكانت نتائج الاستغلال غير المشروع ذات شقين: (أ) توفر موارد مالية ضخمة للجيش الوطني الرواندي،

والإثراء الشخصي لكبار القادة العسكريين في أوغندا؛ (ب) ظهور الشبكات غير القانونية التي يرأسها إما كبار الضباط العسكريين أو رجال الأعمال. ويشكل هذان العنصران أساس الصلة بين استغلال الموارد الطبيعية واستمرار الصراع. بيد أن هناك عوامل مساهمة أخرى من قبيل: الدور الذي تقوم به بعض الكيانات والمؤسسات، والسلوك الانتهازي لبعض الشركات الخاصة والأفراد ذوي النفوذ، بما في ذلك بعض الشخصيات من صانعي القرارات في جمهورية الكونغو الديمقراطية وزمبابوي. ويتحمل بعض الزعماء في المنطقة مسؤولية مباشرة في هذا الصدد. ويخلص الفريق إلى وجوب اتخاذ تدابير صارمة لوضع نهاية لدورة استغلال الموارد الطبيعية واستمرار الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٨ - وتدور توصيات الفريق حول ستة مواضيع عامة هي: (١) فرض جزاءات على البلدان والأفراد المشتركين في الأنشطة غير القانونية؛ (٢) اتخاذ تدابير وقائية لتجنب تكرار الحالة الراهنة؛ (٣) تقديم تعويضات لضحايا الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية؛ (٤) تصميم إطار عمل من أجل التعمير؛ (٥) تحسين الآليات الدولية والأنظمة التي تحكم استغلال بعض هذه الموارد الطبيعية؛ (٦) مسائل الأمن.

باء - إطار المنهجية

٩ - **المنهجية** - بالنظر إلى طابع العمل والتعقيدات التي تتسم بها المسائل المطروحة، كان من الضروري وضع منهجية تتيح المرونة في جمع البيانات لغرض الانتهاء من هذا المشروع. ولذلك فقد استخدم الفريق ما يلي:

(أ) جمع البيانات الرئيسية - الوثائق الرسمية من الوزارات وغيرها من المؤسسات، علاوة على المحاضر المسجلة للاجتماعات التي ضمت مختلف العناصر الفاعلة ذات الصلة؛

(ب) المصادر الثانوية - التقارير، وأعمال حلقات العمل، والمواد المنشورة وغير المنشورة؛

(ج) المقابلات - إجراء مقابلات مفتوحة منظمة وشبه منظمة، فضلا عن المقابلات الناشئة عن الإحالة من مختلف الشبكات.

١٠ - وتم الحصول على كمية وفيرة من البيانات من ثلاثة مصادر أساسية هي:

(أ) البلدان والكيانات الأخرى التي تقوم بدور في الصراع الدائر في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي: أنغولا، وبوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وناميبيا، ورواندا، وأوغندا، وزمبابوي، والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (غوما)، والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (حركة التحرير)؛

(ب) مصادر "الأطراف الثالثة" مثل بلجيكا، والكاميرون، والصين، والدانمرك، وفرنسا، وألمانيا، وكينيا، وهولندا، وتنزانيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، وسويسرا، ومختلف وكالات الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة البن الدولية، ومؤسسة دي بيرز، والمجلس العالي للألماس والاتحاد الدولي لمصنعي الماس، وجامعة ميريلاند، والمعهد الدولي للموارد، ومركز البحوث الحرجية الدولية.

(ج) مختلف العناصر الفاعلة وأصحاب المصالح من الأفراد الذين أعربوا، لأسباب مختلفة، عن اهتمامهم بتقاسم ما لديهم من معرفة وآراء مع الفريق.

١١ - وتغطي بيانات الإنتاج والتصدير المتاحة للتحليل الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠. وقد حللت البيانات منهجيا بصورة مستقلة ثم تمت مقارنتها بغيرها. وأسهم التحليل المقارن حتى

الآن في قدرة الفريق على التوصل إلى فهم طيب للقضايا المطروحة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد سعى الفريق إلى التحقق من أكثر من مصدر من البيانات الواردة. وفيما يتصل بهذه المسألة وفي حدود الإمكان، سعى أعضاء الفريق إلى التحدث مع الأفراد الذين وجهت ضدهم إدعاءات خطيرة. وعندما تعذر الوصول إلى هؤلاء الشهود الرئيسيين أو العناصر الفاعلة الأساسية، اعتمد أعضاء الفريق في أحيان كثيرة على أقرب المتعاونين معهم لتقصي الأمور. بيد أن الفريق واجه مشكلة اختلال التوازن في الحصول على البيانات. فقد كانت البيانات وفيرة بالفعل عن أوغندا ورواندا، والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (غوما)، والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (حركة التحرير)، وحركة تحرير الكونغو. ويعزى ذلك جزئيا إلى ازدياد عدد العالمين ببواطن الأمور الذين يعيشون في جمهورية الكونغو الديمقراطية الذين شاركوا بصورة مباشرة في هذه الكيانات والذين عرضوا مشاطرتهم في كل ما لديهم من معرفة وخبرة وفي كل ما تسنى لهم أن يجمعوه من وثائق حينما كان لهم دور فيها. ولم تتح البيانات بنفس الكمية والنوعية فيما يتعلق بزمبابوي أو أنغولا أو ناميبيا رغم أن الفريق زار هذه البلدان. وسيكون هذا القيد ملموسا في التقرير. وقد حرر التقرير عموما باستخدام الطريقة التجريبية المقرونة بالتحليل الاقتصادي للبيانات التي تم جمعها، وجرى تعزيزه بالشواهد.

١٢ - **تعيين الحدود** - من الناحية الجغرافية جُمعت البيانات فيما يتعلق بالمناطق المحتلة وغير المحتلة داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية وكذلك فيما يتعلق بأي بلد سواء كان مشتركا في الصراع أو له أهمية استراتيجية أخرى جغرافية أو مالية أو غيرها. وفيما يتعلق بالموارد الطبيعية، ركز الفريق على المعادن، والغابات، والمنتجات الزراعية، وغير ذلك من أشكال الثروة، ولا سيما الضرائب. وبالنظر إلى ارتفاع عدد الموارد الطبيعية الموجودة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وارتفاع مستوى الاستغلال من جانب عدة أطراف، وضيق الوقت وقلة الموارد بالنسبة للفريق، فقد وضعت المعايير التالية لاختيار الموارد التي ستجرى دراستها:

- القيمة التجارية للموارد من حيث القيمة المطلقة؛
- مصلحة الأطراف في الموارد؛
- حجم الاستغلال.

١٣ - واستنادا إلى هذه المعايير، كانت الفئات الثلاث التالية من الاعتبارات الرئيسية: (أ) الموارد المعدنية، ولا سيما الكولتان، والماس، والذهب، والكاسترات؛ (ب) الزراعة والحراجة والحيوانات والنباتات البرية بما في ذلك: الخشب، والبن، والعاج؛ (ج) المنتجات المالية، ولا سيما فيما يتعلق بالضرائب. ومع أن النحاس والكوبالت والماشية والغوريلات والأوكابي (الزراف الأفريقي) والتبغ والشاي وزيت النخيل وتخصيص الأراضي تستحق جميعها أن تكون ضمن الموارد والمنتجات التي يتعين دراستها، فإن بعضها لا يستوفي المعايير المحددة، وبالنسبة للبعض الآخر مثل النحاس والكوبالت، كان ضيق الوقت هو السبب الرئيسي في عدم دراستها. وهذه الموارد جرى التعرض لها سريعا في التقرير لأغراض الإيضاح وإن لم تكن قد درست بصورة منهجية.

١٤ - **تحديد المفاهيم الرئيسية** - احتدمت المناقشة لدى تحديد بارامترات مشروع تعريف/تفسير مفهومي عدم القانونية والاستغلال.

١٥ - **عدم القانونية** - كان أكثر المفاهيم إثارة للجدل في ولاية الفريق تعبير "عدم القانونية" فيما يتعلق بالاستغلال. فقد طلب جميع العناصر الفاعلة في الصراع تقريبا وكذلك المراقبون تعريفا واضحا لعدم القانونية. وفي رأي الفريق، فإن مفهوم عدم القانونية يقوم على أربعة عناصر تتصل جميعها بسيادة القانون هي:

(أ) انتهاك السيادة. ويستند هذا العنصر الأول إلى فهم مجلس الأمن لمفهوم "عدم القانونية" على النحو الوارد في ولاية الفريق (انظر بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ - S/PRST/2000/20). وهذا يفترض أن جميع الأنشطة وعمليات الاستخراج والموارد والإنتاج والتجارة والتصدير التي تجري في جمهورية الكونغو الديمقراطية بدون موافقة الحكومة الشرعية هي أعمال غير قانونية. ويوحي هذا التفسير بأن الذين يضطلعون بأنشطة غير قانونية في جمهورية الكونغو الديمقراطية هم فقط القوات التي لم توجه إليها الدعوة لدخول البلد والرعايا التابعون لهذه القوات.

(ب) تقيد العناصر الفاعلة بالإطار التنظيمي القائم في البلد أو الإقليم في الأماكن التي يقومون فيها بأعمالهم أو يضطلعون فيها بأنشطتهم. ويرى الفريق أنه في حالة قيام السلطات التي تمارس سلطتها وسيطرتها الفعليتين على منطقتها ذات السيادة بالاعتراف أو بوضع إطار تنظيمي يحكم استخدام أو استغلال الموارد، فإنه لا بد من احترام هذا الإطار. وقد يؤدي عدم القيام بذلك إلى الإخلال بالقانون، ومن ثم تعتبر الأنشطة غير قانونية أو غير مشروعة. وفي هذه الحالة، يعتبر الفريق أن "عدم القانونية" هو الاضطلاع بأي نشاط يشكل انتهاكا لمجموعة الأنظمة القائمة.

(ج) التباين بين الممارسات المقبولة على نطاق واسع في مجال التجارة والأعمال والطريقة التي تدار بها الأعمال في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي إطار هذه الفئة، رأى الفريق أن استخدام بعض العناصر الفاعلة أو إساءة استخدامها للسلطة يدخل في فئة "عدم القانونية". وتشمل هذه التدابير الاحتكار الجبري في مجال التجارة، وقيام المشتري بتحديد أسعار المنتجات من جانب واحد، ومصادرة منتجات المزارعين أو نهبها، أو استخدام القوات العسكرية في مختلف المناطق لحماية بعض المصالح، أو لتهيئة أوضاع احتكارية.

(د) انتهاك القانون الدولي، بما في ذلك القانون غير الملزم. ويرى الفريق أن الأنشطة والأعمال التجارية التي يضطلع بها بما يشكل انتهاكا للقانون الدولي هي أعمال غير قانونية.

واستخدم الفريق العناصر المذكورة أعلاه بطريقة تكاملية ولم يشأ أن يأخذ بها بصورة حصرية أو أن يركز على عنصر واحد دون العناصر الأخرى. واستنادا إلى المناقشات التي جرت مع مختلف أعضاء مجلس الأمن، فقد فسر الفريق رغبة مجلس الأمن على أنه يريد تفسيرا واسعا لمفهوم عدم القانونية.

١٦ - الاستغلال - آثر الفريق الأخذ بفهم وتفسير عامين لمصطلح الاستغلال. واستخدم مفهوم الاستغلال بما يتجاوز مجرد النظر في عملية الإنتاج والاستخراج. ونظر إلى هذا المفهوم باعتباره يمثل جميع الأنشطة التي تمكن العناصر الفاعلة وأصحاب المصلحة من المشاركة في الأعمال التجارية التي تتم في إطار المراحل الثلاث الأولى المتصلة بالموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأتاح التفسير العام للفريق أن ينظر في مسائل استخراج الموارد الطبيعية وإنتاجها والاتجار فيها وتصديرها فضلا عن الخدمات الأخرى من قبيل النقل والمعاملات المالية.

جيم - استعراض عام

١٧ - يقدم الفرع التالي استعراضا عاما للتقرير. فقد قام الفريق، أولا، بدراسة الهياكل الموجودة من قبل والتي سهلت من عملية الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتشمل هذه العناصر الصلات المالية/ التجارية، وشبكات النقل التي وضعت، بشكل رئيسي، الأساس للحالة الراهنة من الاستغلال غير القانوني.

١٨ - وفي هذا السياق، استعرض الفريق العمليات الأولية التي يتم في إطارها استغلال الموارد الطبيعية استغلالا "ماديا" على يد قوات الاحتلال، ولا سيما رواندا وأوغندا، بالاقتران مع نظرائها من المتمردين في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونوقشت بعد ذلك الهياكل الحالية للاستغلال لتبيان تطور العملية إلى حالتها الراهنة. وبعد ذلك قدمت نبذات عن حالات فردية مختارة لتوضيح مدى تنظيم وتأصل هذه العملية. ثم جرى تحليل البيانات الاقتصادية لتأكيد الاستنتاجات المبينة أعلاه.

١٩ - ثم انتقل التركيز إلى استكشاف الخصائص المتشابكة للصلات القائمة بين استمرار الصراع واستغلال الموارد عن طريق استخدام أمثلة قطرية محددة. والهدف هنا هو بيان مختلف الوسائل التي يمكن فيها لهياكل السلطة أن تتلاعب في الأوضاع من أجل تحقيق أفضل نتائج. ويرتبط هذا الفرع ارتباطا مباشرا بالفرع السابق وفي بعض الحالات تتداخل المعلومات الواردة فيهما. وكان من الصعب تجنب ذلك بسبب الطابع المتداخل للمشكلة المطروحة.

٢٠ - وينتقل التقرير إلى مناقشة العناصر العارضة في عملية الاستغلال هذه، والتي هي مع ذلك عناصر هامة وذات موضوع وهي: الجبهات الرسمية وغير الرسمية التي جرى استغلالها فضلا عن الجهات التيسيرية أو الشركاء السلبيين في إطار العمليات. ويختتم التقرير بموجز للنتائج وتوصيات لاتخاذ إجراءات بشأنها.

دال - معلومات أساسية

٢١ - تقع جمهورية الكونغو في قلب المنطقة الاستوائية لوسط أفريقيا وتشغل مساحة ٦٠٠ ٢٦٧ ٢ كيلومتر مربع ويبلغ عدد سكانها حاليا نحو ٥٠ مليون نسمة. وتتمتع جمهورية الكونغو الديمقراطية بتنوع إحيائي فريد، وبموارد معدنية وحرجية فائقة، وتربة خصبة صالحة للزراعة (انظر الخريطة). وهذه الأحوال الملائمة، والتي تتركز في المناطق الشرقية، هي مسرح عملية الاحتلال الجارية حاليا والكفاح من أجل استغلال هذه الموارد الطبيعية.

٢٢ - وقد بدأت الاضطرابات الأولية، والتي أثرت بصورة غالبة على شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية، بأزمة اللاجئين في المنطقة خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥، والتي نشأت عن الحرب في رواندا المجاورة. وأدى التدفق المفاجئ لموجات مئات الآلاف من اللاجئين، بمن فيهم أعضاء الانتراهموي، إلى نشوء تحرك ديمغرافي جديد في سكان المنطقة الفرعية، مما أخل بصورة مفاجئة بالتوازن الدقيق في النظم الإيكولوجية وولد حالة أمنية جديدة على طول الحدود بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا.

٢٣ - وازدادت الحالة تدهورا في عام ١٩٩٦ بنشوب الحرب بين القوات الزائيرية وتحالف القوى الديمقراطية من أجل تحرير الكونغو - زائير، وحركة التمرد التي قادها الراحل لوران ديزيريه كابيلا ولقيت تأييدا من القوات الأوغندية والرواندية والأنغولية. وهذا الغزو الذي قاده تحالف القوى الديمقراطية من أجل تحرير الكونغو زائير والذي استهدف شرقي زائير آنذاك أحدث تغييرا أساسيا في تكوين أصحاب المصالح في المنطقة وفي توزيع الموارد الطبيعية. وفيما مضى، كانت عملية التوزيع تتم (عبر قنوات قانونية وغير قانونية) عن طريق عمليات تجارية كونغولية محلية يديرها مدنيون في الغالب الأعم. ولكن هذه النماذج التقليدية سرعان ما استولت عليها الهياكل الجديدة للسلطة. ومع دخول شخصيات جديدة على مسرح الأحداث، ظهرت قواعد جديدة لاستغلال الموارد الطبيعية. وقامت القوات الأجنبية و "أصدقاؤها" صراحة بتشجيع الأعمال التجارية في "المناطق المحررة"، بتشجيع غير مباشر من قائد تحالف القوى الديمقراطية من أجل تحرير الكونغو - زائير، الرئيس الراحل كابيلا.

٢٤ - وفي آب/أغسطس ١٩٩٨، اندلع القتال مرة أخرى في الأجزاء الشمالي والغربي والشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهذه المرة بين القوات الأوغندية والرواندية وبين الجيش الكونغولي بمساعدة من جيوش أنغولا وتشاد وزمبابوي والسودان وناميبيا. وقد سحبت تشاد والسودان جنودهما من جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ ذلك الحين.

ثانيا - الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وأشكال الثروة الأخرى

٢٥ - اتخذ الاستغلال غير القانوني للموارد من جانب رواندا وبوروندي وأوغندا أشكالا متباينة، من بينها: المصادرة، والاستخراج، والاحتكار الجبري، وتحديد الأسعار. ومن هذه بلغت عمليات المصادرة والاستخراج حدا جعل من الحرب في جمهورية الكونغو الديمقراطية عملا تجاريا مجزيا للغاية. على أنه قبل تحديد نوع وطريقة الاستغلال غير القانوني، من المهم فحص الهياكل القائمة من قبل، والتي يسرت حدوث هذه العملية.

ألف - الهياكل الموجودة من قبل والتي سهلت الاستغلال غير المشروع

٢٦ - بدأ الأجانب، بمعاونة الكونغوليين، عملية الاستغلال غير المشروع[1] مع "حرب التحرير" الأولى في عام ١٩٩٦. وقد ألحق ثوار التحالف الديمقراطي لتحرير الكونغو - زائير، بدعم من الجنود الأنغوليين والأوغنديين والروانديين، الهزيمة بشرقي وجنوب شرقي زائير. وأثناء تقدمهم، وقّع الراحل لوران ديزيريه كابيلا، الذي كان قائدا للتحالف الديمقراطي لتحرير الكونغو - زائير في ذلك الوقت، عقودا مع عدد من الشركات الأجنبية. وتشير حسابات ووثائق عديدة إلى أنه، بحلول عام ١٩٩٧، كانت أول موجة من "رجال الأعمال الجدد" الذين لا يتحدثون سوى الانكليزية والكيسواحيلي والكينياروواندا قد بدأت عملياتهم شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية[2]. وبدأ الإبلاغ بصورة متواترة عن سرقة المواشي والبن وغير ذلك من الموارد. وفي الوقت الذي اندلعت فيه حرب آب/أغسطس ١٩٩٨، كان الأوغنديون والروانديون (كبار الضباط ومعاونوهم) يدركون تماما إمكانات الموارد الطبيعية ومواقعها في شرقي الكونغو. وقد ذكر بعض المؤرخين أن القوات الأوغندية كانت ذات أثر كبير في غزو مناطق مثل واستا وبونيا وبيني وبوتمبو أثناء الحرب الأولى.

٢٧ - وتشير تقارير عديدة في كمبالا إلى أن قرار الدخول في الصراع الذي اندلع في آب/أغسطس ١٩٩٨ كان يؤيده بعض كبار الضباط العسكريين الذين عملوا في شرقي زائير أثناء الحرب الأولى والذين كانوا قد استشعروا إمكانات الأعمال التجارية لتلك المنطقة. وتحدث بعض الشهود الرئيسيين الذين كانوا يعملون مع الفصيل المتمرد للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية في الأشهر الأولى، عن توق القوات الأوغندية لدخول واحتلال المناطق التي تقع فيها مناجم الذهب والماس. وأبلغت مصادر أخرى الفريق بأنها قامت بالفعل في أوائل أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، بإجراء محادثات مع الجنرال سالم صالح بشأن إنشاء شركة تزود شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية بالبضائع، وبشأن استيراد الغاز الطبيعي. غير أن هذا المشروع لم ير النور على الإطلاق بهذا الشكل، بيد أن المصادر قامت، كما تفيد بعض التقارير، ببحث ذلك الأمر وغيره من المشاريع التجارية المحتملة مع رئيس أوغندا موسيفيني.

(١) في سياق ولاية الفريق.

(٢) كانت هناك مبادلات تجارية عبر الحدود بصورة تقليدية بين سكان هذه المناطق.

٢٨ - وهناك مؤشرات قوية تفيد بأنه إذا كانت الأسباب الأمنية والسياسية هي الدافع الأصلي المعلن للزعماء السياسيين لدخول شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن بعض كبار ضباط الجيش لهم برامج خفية، فيما يبدو: أهداف اقتصادية ومالية. فقبل أشهر قليلة من اندلاع حرب عام ١٩٩٨، أفادت التقارير بأن الجنرال سالم صالح والنجل الأكبر للرئيس موسيفيني قاما بزيارة لشرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبعد شهر واحد من نشوب الصراع، كان الجنرال جيمس كازيني يعمل بالفعل في أنشطة تجارية. وأفاد أحد المصادر الموثوقة للغاية بأنه كان يعرف أكثر القطاعات إدرارا للربح ويقوم فورا بتنظيم القادة المحليين لخدمة أهدافهم الاقتصادية والمالية.

٢٩ - **الصلات المالية والتجارية** - كانت توجد بالفعل هياكل وشبكات مالية خلال الأشهر الأولى لبداية التمرد. ومن أهم هذه الهياكل مصرف التجارة والتنمية والصناعة الذي يقع في كيغالي. وتقول بعض المصادر إنه كان هناك تفاهم بين رئيس رواندا، بول كاغامي والرئيس موسيفيني والراحل ديزيريه كابيلا بشأن تجميع واستخدام الموارد المالية أثناء فترة تمرد التحالف الديمقراطي لتحرير الكونغو - زائير. وقد حدا هذا التعاون بكثير من المصادر إلى الاعتقاد بأن الرؤساء الثلاثة كانوا حملة أسهم في مصرف التجارة والتنمية والصناعة. غير أن هذا لم يكن صحيحا.

٣٠ - ويوضح المثال التالي طبيعة المعاملات والصلات المالية بين مصرف التجارة والتنمية والصناعة، وسيتي بانك نيويورك بوصفه مصرفا مراسلا، وبعض الشركات والأفراد؛ ففي رسالة موقعة من طرف ج. ب. موتيز، المدير العام لشركة باكوانغا للتعدين، وهي شركة للماس، ونغاندو كامندا، أمر المدير العام لشركة باكوانغا للتعدين بدفع ٣,٥ مليون دولار إلى الشركة العامة لتجارة الاستيراد والتصدير (COMIEX)[٣]، وهي شركة يملكها الرئيس الراحل كابيلا وبعض حلفائه المقربين مثل الوزير فيكتور مبويو، من حساب في مصرف التجارة والتنمية الصناعة عن طريق حساب لدى سيتي بانك. وسدد هذا المبلغ بوصفه مساهمة من شركة باكوانغا للتعدين في المجهود الحربي للتحالف الديمقراطي لتحرير الكونغو - زائير.

٣١ - **شبكات النقل** - استفادت الأنشطة غير المشروعة أيضا من شبكة النقل القديمة التي كانت موجودة قبل حرب عام ١٩٩٨. وتتكون هذه الشبكة من مطارات رئيسية وشركات شحن، قام عدد منها بمساعدة قوات التحالف الديمقراطي لتحرير الكونغو - زائير في حربها ضد نظام موبوتو. ولا يزال نمط النقل على مثل ذلك الحال الآن: تجلب البضائع من الأسلحة جوا إلى الداخل وتؤخذ الموارد الطبيعية ومنتجاتها جوا إلى الخارج، فعلى سبيل المثال، قامت عزيزة كلسوم غلامالي، وهي امرأة أعمال تعمل داخل المنطقة منذ فترة، باستخدام هذه الشبكة حتى في الثمانينات. وتعاقدت مع شركة النقل الجوي الزائيرية لنقل أسلحة إلى المتمردين الهوتو التابعين في بوروندي، وتهريب لفائف التبغ على الرحلات الجوية العائدة. ومنذ عام ١٩٩٨، تقوم الطائرات أيضا بالإقلاع من المطارات العسكرية في عنتيبي وكيغالي لنقل الأسلحة والمعدات العسكرية والجنود، وبالنسبة لبعض الشركات، البضائع. وفي رحلات العودة، تحمل البن والذهب وتجار الماس وممثلي الأعمال التجارية، وفي بعض الحالات الجنود. ويخلص الفريق إلى أن هذه الشبكات والهياكل الموجودة سلفا تشكل أساسا للاستغلال الحالي للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

(٣) تسجيل شركة COMIEX كما يلي: قيد رقم ٤٣٧٩٧، الهوية الوطنية رقم ٣١٨٣٧T، المقر الرئيسي، كنشاسا/غومبي، 4 Avenue de la Justice، المدير العام: فردريك كاباريل.

باء - النهب الواسع النطاق

٣٢ - في الفترة الممتدة من أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ إلى آب/أغسطس ١٩٩٩، استنفذت المخزونات الموجودة في المناطق المحتلة من جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك المعادن والمنتجات الزراعية والحرجية والمواشي. وبغض النظر عن القائم بعملية النهب، فقد كان النمط واحدا: كان الجنود الأوغنديون أو البورنديون أو الروانديون و/أو جنود التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية يقومون، تحت قيادة أحد الضباط، بزيارة المزارع ومرافق التخزين والمصانع والمصارف، ويطالبون بأن يفتح المديرون الصناديق والأبواب. ثم يؤمر الجنود بنقل المنتجات ذات الصلة وتحميلها على مركبات. وتلقى الفريق تقارير ومطالبات عديدة تفيد بأن الجيشين الأوغندي والرواندي وحلفاءهما المحليين من التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية كانوا يقومون بالاستيلاء على المنتجات بصورة غير قانونية. وعمد الفريق إلى إيضاح هذه النقطة ببعض الأمثلة.

٣٣ - وفي قطاع التعدين، كانت شركة كيفو للتعدين والصناعة (SOMINKI) لديها مخزون من الكانكليت الكولومبيومي (كولتان) يكفي لمدة سبع سنوات في مناطق مختلفة. ومنذ أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، كانت قوات الرواند وحلفاؤهم من التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية يقومون بتنظيم عملية نقله إلى كيغالي. وتفيد مصادر إلى أنه تم نقل ما يتراوح من ٢ ٠٠٠ إلى ٣ ٠٠٠ طن من حجارة القصدير وما يتراوح من ١ ٠٠٠ إلى ١ ٥٠٠ طن من الكولتان من المنطقة في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ إلى نيسان/أبريل ١٩٩٩. وأبلغ مصدر موثوق للغاية الفريق بأن عملية نقل الروانديين لهذا الكولتان إلى كيغالي استغرقت شهرا كاملا. غير أن الفريق تلقى وثائق رسمية يعترف فيها التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية بأنه قام بنقل ٦ أطنان من الكولتان و ٢٠٠ طن من حجارة القصدير من SOMINKI مقابل ما مجموعه ٧٢٢ ٤٨٢ دولار.

٣٤ - وفي أواخر آب/أغسطس ١٩٩٨، فر جنود الجنرال كازيني بمخزونات من الأخشاب التي تملكها شركة AMEX-BOIX لقطع الأخشاب الواقعة في باغبوكا. وفي كانون الأول/ديسمبر من ذلك العام، أمر نفس الجنرال بمصادرة جميع الأخشاب المخزنة التي تملكها شركة لافوريستيير لقطع الأخشاب. وتفيد التقارير بأن الجنرال كازيني قد شوهد في المنطقة مرتين على الأقل أثناء الفترة التي تم فيها النهب وأنشأ مقره في المنطقة بشكل مؤقت.

٣٥ - وبعد ذلك في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، قام السيد جان - بيير بمبا والجنرال كازيني بتنظيم عملية ضخمة في مقاطعة أكواتور لمصادرة البن. وقام السيد بمبا بالشروع في هذه العملية وتشجيعها وإدانتها في مقاطعة اكواتور. وفي رسالة خطية إلى أحد قواده، حثاه على التنازل عن شاحنة أكبر حجما كان يستخدمها لأنه كانت هناك حاجة ماسة لها. وبين المصدر أن هذه الشاحنة استخدمت في وقت لاحق لحمل أطنان من البن. وأوضح أحد المشاركين في هذه العملية، ترك الحركة منذ ذلك الحين، أن عملية نقل الكميات الضخمة من البن كانت تستغرق شهرين. وفي الماضي، كانت هذه المقاطعة تنتج ٦٠ في المائة من البن من صنف روبوستا في البلد. ولم تتوافر مخزونات من البن لمدة سنة كاملة لمحافظات بومبا وليسالا وبوسونزا وبنغا ومنديمبو لتصديرها بسبب عمليات المصادرة هذه. وأصبحت شركة البن الكونغولية، وهي أكبر مالك لمخزونات البن في المنطقة، مفلسة. وبلغ النهب الواسع النطاق مستويات إلى حد أن السيد جان - بيير بمبا قام، في إحدى المناسبات، بالاستيلاء على ٢٠٠ طنا من البن من شركة SCIBE التي كان يملكها والده ساولونا بمبا. ولا تزال تلك المسألة بدون حل في المحكمة.

٣٦ - وفي بعض الحالات، كان يتم تفكيك المصانع أو تؤخذ قطع غيار الآليات كما هو الحال في مصنع سكر كاليبا في ساوث كيفو. وعندما سأل الفريق عن تفكيك بعض المصانع، رد مكتب التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية بأنه يحق للمستثمرين تفكيك مصانعهم ونقلها إلى حيث شاءوا. ومن حيث الجوهر، اعترف التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية بهذه الظاهرة، لكنه شرحها من حيث قرار المستثمرين نقل المصانع في حين أنهم يأخذون المواد الخام من جمهورية الكونغو الديمقراطية. كذلك فإن السيارات وغيرها من السلع تؤخذ أيضا، فيما يبدو، من البلد، حيث تعكس الإحصاءات الخاصة بالسيارات المسجلة في أوغندا حدوث زيادة بنسبة الربع تقريبا في عام ١٩٩٩.

٣٧ - ولم يترك القطاع المالي وشأنه. إذ أن أحد الذين انشقوا على التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية وكان قد شارك في بعض عمليات النهب أبلغ الفريق بأن الجنود الروانديين كانوا يستهدفون بشكل منتظم المصارف المحلية بمجرد فتح أي مدينة. وفي كثير من الحالات، كانوا يستخدمون جنود التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية لجمع الأموال في حين كان الجنود المسلحون يقومون بمحاصرة المصرف. فعلى سبيل المثال، استقبل مصرف كيسانغاني، وهو أحد فروع المصرف المركزي، زيارة قام بها أفراد التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية بصحبة جنود روانديين. ويفيد المصدر (المصرف المركزي لجمهورية الكونغو الديمقراطية في كنشاسا أو شهود العيان)، بأنه تم الاستيلاء في كل مكان على ما يتراوح قيمته ما بين مليون دولار و ٨ ملايين دولار من الفرنكات الكونغولية. وأُبلغ الفريق بأن العملية تمت بعد يومين من قيام موظفي المصرف المركزي ووزارة المالية بإيداع أموال لدفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية واستعيض عن الفرنكات الورقية الكونغولية القديمة بعملات جديدة.

٣٨ - وأخذت الأموال إلى فندق بالم بيتش تحت حراسة الجنود. وذكرت إدارة الفندق أنه تم تخزين حقائب مليئة بالنقود في إحدى الغرف، وأن جنودا مسلحين لا يتحدثون اللنغالا (وهي اللغة الكونغولية الأكثر شيوعا) كانوا يقومون بحراسة مباني الفندق خلال تلك الأيام القليلة. هل يمكن أن تجري عملية كهذه يشارك فيها عدد من الجنود المسلحين دون علم وموافقة أكبر قائد لروانـدا في جمهورية الكونغو الديمقراطية؟

٣٩ - وتفيد التقارير بأن معاوني السيد أونديكان (أحد زعماء التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية) أخذوا الأموال من فندق بالم بيتش وفروا بها إلى غوما وسلموها إلى إيمانويل كامانزي (الرئيس السابق لإدارة مالية التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية)، الذي فر بعد ذلك إلى كيغالي. ولم يتمكن الفريق من التعرف على المتلقي النهائي للأموال أو الكمية التي اختفت بين كيسانغاني وغوما وكيغالي. بيد أن بعض المصادر أبلغت الفريق بأن السيد كامانزي قد أودع السجن لمدة وجيزة بعد هذه العملية. وحسب المصادر ذاتها، فقد حصل لنفسه على الأموال التي أمر فقط بنقلها. وأخبر السيد كامانزي أصدقاءه بأنه أخذ ببساطة قسطا من الراحة (شهرين) في كيغالي.

٤٠ - وخلال الفترة التي كانت تنفذ فيها العملية، قام السيد بمبا بزيارة عدة مصارف في مقاطعة الاكواتور. وحسب مصادر موثوقة، كانت تعليمات السيد بمبا لجنوده هي أن يقوموا بشكل منتظم بتفريغ المصرف عند الاستيلاء على أي مدينة. وقد أخذت قواته ما يعادل ٤٠٠ ٠٠٠ دولار من فرع المصرف التجاري الكونغولي في بومبا، و ٥٠٠ ٠٠٠ دولار في ليسالا، وحوالي ٦٠٠ ٠٠٠ دولار في غيمينا.

٤١ - وقد حدث السلب أيضا في كنشاسا. إذ تبين للفريق وجود ممارسة واسعة النطاق يطلب عن طريقها الرئيس الراحل كابيلا، من خلال وكلائه، من الشركات منح نسبة مئوية معينة من أرباحها. فعلى سبيل المثال، كانت بعض شركات النفط في جمهورية الكونغو الديمقراطية تحت مظلة الضرائب شبه المالية تقوم بتسليم مبالغ من الأموال نقدا بالعملات الصعبة يوميا أو أسبوعيا إلى الرئيس الراحل من خلال وزيره وصديقه وذراعه الأيمن، السيد ميويو. وكان يُطلب من شركات أخرى، مثل شركة ماكوانغا للتعدين، أن تسلم جزءا من أرباحها إلى نظام الرئيس الراحل، كما كان يُطلب من جميع الشركات شبه الحكومية والشركات الخاصة الهامة أن تفتح حسابات مصرفية في مصرف التنمية والتجارة (انظر الفقرة ٧٨).

٤٢ - غير أن عمليات النهب الواسع النطاق المذكورة أعلاه قد خفت مع مرور الوقت كما أن السرقات التي كان يقوم بها الجنود أصبحت أكثر وضوحا. فعلى سبيل المثال، أشارت المنظمات غير الحكومية المحلية وشهود العيان والضحايا إلى حالات حدثت في بونيا أثناء المناقشات التي أجراها الفريق، جرح فيها مدنيون كونغوليون أو قتلوا لمقاومتهم محاولة الاستيلاء على ممتلكاتهم بواسطة متمردي التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية والجنود الأجانب. وفي يوكوفا، أبلغ أفراد أعضاء الفريق بالطريقة التي قام بها الجنود الروانديون بمصادرة مدخرات عمرهم بالدولارات وبعض الذهب الذي كانوا يشترونه ويحتفظون به كملاذ مالي إزاء الفرنك الكونغولي الذي تتدنى قيمته باستمرار. وقد أسهم ذلك جزئيا في تعاظم كراهية السكان الكونغوليين للجنود الأجانب وبعض المتمردين.

٤٣ - ولم تكن عمليات نهب المصانع والبضائع المخزنة والممتلكات الخاصة فقط أعمالا معزولة لجنود أفراد، بل تشجعها وأحيانا تنظمها وتنسقها أعلى قيادات الجيش في أوغندا ورواندا.

٤٤ - واستخدم الجنرال كازيني نفس الأسلوب لتسهيل أنشطة النهب. وكان يقوم بتعيين قوادا مخلصين وكونغوليين مدنيين موثوقين في الإدارة المدنية في المناطق التي يحتمل أن تكون غنية بالموارد الطبيعية من أجل تأمين شبكاته. وكان هذا هو الحال تماما في ايتوري حيث عين أديل لوتسوف عام ١٩٩٩ (انظر الفقرة ٧١). وكانت هذه الطبقة العليا من المتعاونين والكولونيلات واللواءات تقوم، بدورها، باستخدام رجالها الذين هم بمثابة أذرعها اليمنى للاضطلاع بعمليات النهب الفعلية.

٤٥ - وحصل الفريق على مؤشرات قوية بعد التحدث إلى كثير من شهود العيان (الرئيسيين وغيرهم) على أن المسؤولين الرئيسيين في حكومتي أوغندا ورواندا كانوا على علم بالحالة على أرض الواقع، بما في ذلك نهب المخزونات من عدد من المصانع. وفي بعض الحالات، كان من الممكن أن يلفت مستوى إنتاج الموارد المعدنية انتباه أي حكومة، مثل الذهب بالنسبة لأوغندا والكولتان بالنسبة لرواندا (من ٩٩ طن في عام ١٩٩٦ إلى ٢٥٠ طن في عام ١٩٩٧).

جيم - الاستغلال المنتظم والمتأصل

٤٦ - **مرحلة الاستخراج** - يُلقي النهب الواسع النطاق الذي حدث على كثير من المستويات في جمهورية الكونغو الديمقراطية على أيدي المتمردين والجنود الأجانب بظلاله على أنشطة الاستغلال خلال الـ ١٢ شهرا الأولى من الحرب الثانية. فعندما قامت قوات الاحتلال وحلفاؤها بنهب المخزونات من الموارد واستنفاذها، تطور الاستغلال إلى مرحلة الاستخراج النشط. وقد اشترك الكونغوليون (مدنيون وجنود) والأجانب (مدنيون وجنود) في استغلال الموارد الطبيعية. ويبرز هذا الفرع دراسة إفرادية معينة وليس عددا

من الأمثلة التوضيحية القصيرة. وفي واقع الأمر أن هذه الدراسة ستبين كيف أن شركة ما استخدمت ممارسات تجارية غير مشروعة وتواطأت مع قوات الاحتلال والحكومة فضلا عن اتصالاتها الدولية لاستغلال الموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٤٧ - **دراسة الحالة الإفرادية التي أجرتها شركة دارا - فوريست** - انتقلت شركة حرجية أوغندية - تايلندية تدعى دارا - فوريست إلى منطقة إيتوري أواخر عام ١٩٩٨. وفي آذار/مارس ١٩٩٨، قدمت دارار - فوريست طلبا للحصول على ترخيص للاضطلاع بأنشطة لقطع الأخشاب في جمهورية الكونغو الديمقراطية، غير أن سلطات كنشاسا رفضت منحها امتيازا حرجيا. وفي عام ١٩٩٩، بدأت الشركة في شراء الإنتاج عن طريق استئجار أفراد لقطع الأخشاب ومن ثم بيعها إلى الشركة. وفي بادئ الأمر، كان هؤلاء الأفراد كونغوليين يعملون بالشراكة مع الأوغنديين. وفي العام نفسه، عملت دارا في مجال الإنتاج الصناعي من خلال تشييد مصنع لنشر الأخشاب في مانجينا. وبحلول عام ٢٠٠٠، كانت قد حصلت على امتيازها الخاص من التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - حركة التحرير. ويكشف تحليل الصور الساتلية المأخوذة على امتداد فترة زمنية المدى الذي وصلت إليه عملية إزالة الغابات في المقاطعة الشرقية في الفترة من عام ١٩٩٨ إلى عام ٢٠٠٠. وكانت أكثر الأحراج التي تم قطعها في المناطق المحيطة بجوغو ومامبسا ويني وكوماندا ولونا ومونت مويو وأيورو. وقد حدثت عملية قطع الأشجار هذه دون مراعاة لأية قواعد دنيا مقبولة لقطع الأشجار من أجل كفالة الإدارة المستدامة للأحراج أو حتى قطع الأشجار بصورة مستدامة.

٤٨ - وقد انتقلت الأخشاب المقطوعة من هذه المنطقة التي يحتلها الجيش الأوغندي والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية، إلى أوغندا أو ظلت فيها. وتبين تحقيقاتنا في كمبالا أن المهاهوغني الآتي من جمهورية الكونغو الديمقراطية متاح بدرجة عالية في كمبالا بل وبأسعار أدنى من أسعار المهاهوغني الأوغندي. ويرجع هذا الاختلاف في السعر ببساطة إلى انخفاض تكلفة شراء الأخشاب. وتدفع ضرائب منخفضة للغاية أو لا تدفع إطلاقا نظير الأشجار التي تقطعها أوغندا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الرسوم الجمركية لا تدفع بوجه عام عندما يقوم الجنود بمرافقة تلك الشاحنات أو عندما ترد الأوامر من بعض القادة المحليين أو الجنرال كازيني. وبعد ذلك يتم تصدير أخشاب جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى أوغندا وكينيا وإلى القارات الأخرى. وسمع الفريق من سلطات موانئ كينيا أنه يجري تصدير كميات هائلة من الأخشاب إلى آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية.

٤٩ - واكتشف الفريق أيضا أثناء تحقيقه أن فرادى الخشابين الأوغنديين قد انتهكوا القانون الحرجي، الذي يعترف به حليفها التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - حركة التحرير، من خلال قطع (استغلال) الأشجار مباشرة. وحسب القانون الكونغولي، المتعلق بتصريح القطع لا يسمح إلا لفرادى الوطنيين الكونغوليين بقطع الأشجار بكميات صغيرة. وعلى الأجانب أن يقدموا طلبات للحصول على امتيازات أكبر. وفي بادئ الأمر، كان الأوغنديون يعملون بالشراكة مع حامل لتصريح كونغولي. وبعد فترة وجيزة، بدأ الأوغنديون يدفعون أموالا إلى الكونغوليين لتأجير التصريح من الباطن، وفي وقت لاحق الحصول على تصريح من انتهاك مباشر للقانون.

٥٠ - وظلت عمليات استغلال وتصدير الأخشاب في جمهورية الكونغو الديمقراطية تتم بصورة غير قانونية وغير مشروعة. فإلى جانب استغلال الأخشاب دون إذن في بلد ذي سيادة وفي انتهاك للتشريعات المحلية، كانت شركة دارار - فوريست تصدر بصورة مستمرة أخشابها دون أية

إجراءات لتحديد شهادة المنشأ. وحاولت مفاتحة بعض هيئات إصدار شهادة المنشأ التي لديها ترخيص من مجلس إدارة الأحراج. فطلبت هذه الهيئات الوثائق والعناصر التي لم توفرها الشركة. ومع ذلك، قامت دارار - فوريست بتصدير الأخشاب في انتهاك لإجراء عادي يتطلبه وتقبله بوجه عام الأوساط الدولية للغابات وتعتبرها تدريجيا "قانون دولي ميسر". وكانت شركات استيراد هذه الأخشاب غير المصرح بها من دارار - فوريست بصورة أساسية من دول صناعية رئيسية تشمل بلجيكا والدانمرك وسويسرا والصين وكينيا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

٥١ - وأدرك الفريق أيضا أن شركة داراغريت ليك اندستريز التي تشكل دارار - فوريست فرعا لها، إلى جانب شركة تابعة في أوغندا هي شركة نيوتا وود اندستريز، متواطئة مع وزارة المياه والأراضي والغابات بأوغندا في وضع خطة لإصدار شهادة منشأ للأخشاب الآتية من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي أيار/مايو ٢٠٠٠، وقعت شركة دارا غريت ليك اند ررؤستريز عقدا لإصدار شهادات منشأ ملكية الأحراج مع معهد سمارتوود رروغ للإيكولوجيا والاقتصاد في أوريغون، الولايات المتحدة الأمريكية. وفي ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٠، بعث مدير مجموعة دارا، بروسي بالايا، رسالة إلى المفوض يطلب منه فيها السماح لموظف من سمارتوود بزيارة بعض الغابات، مثل بودونغو وبوغوما؛ وكان من المقرر أن يزور المنطقة في منتصف نيسان/أبريل. وكان الغرض من الزيارة هو خداع الموظف عن طريق تصوير هذه الغابات باعتبارها الغابات التي طُلبت شهادة المنشأ من أجلها وإقناع سمارتوود بالعمل على إصدار شهادة لمنشأ أخشابها. وعندما تمت الزيارة في الفترة من ١٤ إلى ١٦ نيسان/أبريل، لم تكن مجموعة دارا حتى قد قدمت طلبا لمنحها امتيازا خاصا بغابة بودونغو (أوغندا). وفي ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٠ فقط، بعث جون كوتيرام من مجموعة دارا رسالة إلى المفوض يطلب فيها منح امتياز خاص بغابة بودونغو.

٥٢ - وكان الغرض من ذلك هو استخدام غابة بودونغو بوصفها نموذجا للغابات التي تقطع فيها الأخشاب والتي تتفق مع الشروط الدولية لشهادة المنشأ؛ للتصديق على الأخشاب الآتية من جمهورية الكونغو الديمقراطية التي لا توجد لها عناصر أساسية لإصدار شهادة المنشأ. وتوجد بالفعل خطط مستقبلية لخداع النظام الدولي. وطبقا للوثائق الداخلية لشركة دارا غريت ليك اندستريز، ستقوم شركة دارا - فوريست باستيراد الأخشاب من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى أوغندا، والتي سيتم تجهيزها لاستحداث منتجات مختلفة الأنواع في المصنع الجديد في نامانفا لنشر الأخشاب الصلبة المستوردة من جمهورية الكونغو الديمقراطية وكذلك المقطوعة في أوغندا. ويتألف شركاء شركة دارا غريت ليك اندستريز في هذا المشروع الجديد DARA Europe GmbH ألمانيا و Shanton President Wood Supply Co. Ltd الصين و President Wood Supply Co. Ltd تايلند و DARA Tropical Hardwood بورتلاند، أوريفون، الولايات المتحدة الأمريكية. ويعتقد أن توزيع مبيعات الشركة سيظل على حاله، حوالي ٣٠ في المائة إلى الشرق الأقصى والصين واليابان وسنغافورة، و ٤٠ في المائة إلى أوروبا، و ٢٥ في المائة إلى أمريكا الشمالية. وتوزع أسهم إدارة شركة دارا غريت ليك اندستريز بين الوطنيين التايلنديين والأوغنديين ومنهم جون سوبيت كوتيران وبراني تشانيوتاسارت، وكلاهما من تايلند وبروسي بالايا من أوغندا. وتشير بعض المعلومات غير المؤكدة إلى أن أفراد أسرة الرئيس موسيفيني من بين حملة أسهم شركة دارا غريت ليك اندستريز، على الرغم من الحاجة إلى إجراء مزيد من التحقيق في هذا الشأن.

٥٣ - ووضعت مجموعة دارا أيضا خطة أخرى للاضطلاع بأنشطة تنطوي على الغش في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وتتراوح أهداف الشركة من قطع الأشجار إلى الأنشطة المالية والصناعية. وعلى أساس الارتباك الذي حدث بين شركة دارا - فوريست، التي حصلت على امتياز من التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية وشركة دارا غريت ليك اندرستريز، فإن شركة دارا - فوريست أيضا تتاجر بالماس والذهب والكولتان. وتلقى الفريق تقارير من المراكز الجمركية لمبوندوي وكاسندي وبونديوجويا عن تصدير معادن لحجر القصدير والكولتان بالشاحنات. وأثناء زيارة الفريق إلى بونيا، أفادت التقارير بأن هناك منتجات أخرى حُمِّلت في شاحنات من المفترض أن تحمل أخشابا فقط؛ ويغلب أن يكون الكولتان وحجر القصدير هما هذان المنتجان. وعلاوة على ذلك، فقد اتسع نطاق الغش ليشمل تزوير الوثائق والإقرارات ''التي تنشأ'' في كنشاسا.

٥٤ - وكان معدل قطع الأشجار مثيرا للقلق حول بوتمبو وبني وبوغا ومامبسا. واعترف التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - حركة التحرير بعدم وجود رقابة على معدل الاستغلال وجمع الضرائب على أنشطة قطع الأخشاب والرسوم الجمركية على نقاط الخروج. واستنادا إلى تقارير من شهود عيان، والصور الساتلية، واعترافات الجهات الفاعلة الرئيسية وتحقيقات الفريق، توجد أدلة كافية تثبت أن استغلال الأخشاب يتصل اتصالا مباشرا بالوجود الأوغندي في المقاطعة الشرقية. وقد وصل هذا الأمر إلى نسب مقلقة كما أن الأوغنديين (مدنيين وجنودا وشركات) متورطون بصورة مكثفة في الأنشطة المذكورة. وفي أيار/مايو ٢٠٠٠، قام التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - حركة التحرير بمنح امتياز بلغ ١٠٠ ٠٠٠ هكتار لشركة دارا - فوريست. ومنذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، تقوم شركة دارا - فوريست بتصدير حوالي ٤٨ ٠٠٠ متر مكعب من الأخشاب في السنة.

٥٥ - مشاريع الاستغلال الأخرى - كان البورنديون - الرونديون يقومون أيضا باستغلال الأخشاب فضلا عن الارتباط بالخشابين الكونغوليين. وتتسم الطرق التي تستخدم لإخراج الأخشاب في الأماكن النائية بأنها في حالة سيئة للغاية. ومع ذلك، فإن أخشاب الكونغو، كما يشار إلى ذلك في بوجمبورا، متوفرة بسهولة في بوروندي ورواندا. غير أن بعض البورنديين يعملون أيضا على استغلال لحاء أشجار المشمش. ومن المعروف أن هذه الشجرة تستخدم في الطب لمعالجة أمراض البروستاتا. وتبين الإحصاءات المأخوذة من سلطة الموانئ الذاتية أن بوروندي كانت تصدر هذا اللحاء في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٢. بيد أن أشجار المشمش غير موجودة في بوروندي، بل في غابات ساوث كيفو.

٥٦ - قطاع التعدين - كانت عملية الاستغلال في قطاع التعدين تتم بثلاث طرق هي: (أ) بواسطة فرادى الجنود لفائدتهم الشخصية؛ (ب) وبواسطة السكان المحليين الذين ينظمهم القادة الروانديون والأوغنديون؛ (ج) وبواسطة الأجانب لمصلحة الجيش أو القادة.

٥٧ - وصادف الفريق عددا من الحالات التي شارك فيها الجنود مباشرة في عمليات التعدين في واتسا. ففي أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، طالب القائد المحلي لقوات الدفاع الشعبية الأوغندية باستغلال الذهب الموجود على أعمده قاعات مناجم غورومبوا التي استخدم فيها الديناميت. وفي ٩ أيلول/سبتمبر انهارت القاعة مما أدى إلى مقتل عدد من عمال المناجم الكونغوليين. وبعد بضعة أشهر، أصيب جنود أوغنديون أتوا للتعدين في المنطقة نفسها بأمراض في الجهاز التنفسي. وأخبر جنود قوات الدفاع الشعبية الأوغندية الذين عادوا أصدقاءهم بالطريقة التي كانوا يعملون بها للحصول على الذهب. ومن هذه الروايات، يبدو أنه حتى إذا أبلغ القادة المحليون بهذه الأنشطة، كان هناك مستوى مقبول من

التسامح. ورغم أن الفريق يصف هذا السلوك بأنه تواطؤ سلبي من جانب بعض القادة، فمن غير الواضح إن كان الجنوب كانوا يقتسمون المعادن التي يتم الحصول عليها مع حلفائهم.

٥٨ - وقد ظل الكونغوليون المحليون ينقبون عن المعادن لسنوات طويلة لمصلحتهم الشخصية. وترجع حداثة مشاركتهم إلى أن بعضهم كانوا يستخدمون بوصفهم ”قوى عاملة يمكن إقناعها“ إما للتعدين عن الذهب أو الماس أو الكولتان. وفي منطقة بوندو داخل محافظة الإكواتور، قام جان بيير بمبا بتجنيد شبان تتراوح أعمارهم ما بين ١٢ و ١٨ سنة. وقام الحلفاء الأوغنديون بتدريب الذين تم تجنيدهم وشاطروهم الرأي القائل بأن الجيش الأوغندي هو ”جيش للتطوير“ يهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للسكان العاديين. وبعد دورة التدريب البدني الصباحية التي تستغرق ساعة واحدة، أرسلوا إلى مناجم الذهب للقيام بعمليات الحفر باسم الأوغنديين والسيد بمبا. وذكر شهود عيان في كاليما، قام قائد الجيش الوطني الرواندي، روتو، بتعيين فريقين من الكونغوليين المحليين للتنقيب عن الكولتان؛ وعمل هؤلاء الكونغوليون أيضا تحت الحراسة المشددة للجنود الروانديين.

٥٩ - وفي منطقة كيلو - موتو المعدنية، كان القادة المحليون الأوغنديون وبعض الجنود الذين قاموا بحراسة مختلف نقاط الدخول إلى مناطق التعدين يسمحون للسكان المحليين بالتعدين ويشجعونهم على ذلك. وكان الترتيب بين الجنود والقائمين بأعمال التعدين يتمثل في أن يترك كل من يقوم بهذه الأعمال بترك غرام واحد من الذهب كل يوم على نقطة الدخول/الخروج. وأشار أحد المخبرين الرئيسيين للفريق إلى أن ما متوسطه ٠٠٠ ٢ من الأفراد يقومون بعمليات التعدين في إطار هذا الامتياز الضخم ستة أيام في الأسبوع. وهذا المصدر، الذي أكدته مصادر أخرى، أبلغ الفريق بأن العمل كان منظما بطريقة جيدة إلى درجة أن العمل يسير بصورة سلسة. ويتم تسليم ٢ كيلو من الذهب في المتوسط في اليوم الواحد للشخص الذي يرأس الشبكة.

٦٠ - وينطوي النمط الأخير لعملية الاستغلال المنظم الذي تقوم به قوات الاحتلال على استيراد القوى العاملة. وقد جلبت قوات الاحتلال قوى عاملة من سجون بلدانها ووفرت لهم ما يلزم من أمن وسوقيات. واستخدمت رواندا بوجه خاص سجناء للتنقيب عن الكولتان في مقابل تخفيض الأحكام الصادرة ضدهم ومبالغ نقدية محدودة لشراء الأغذية. وأبلغ الفريق مؤخرا بأنه يوجد ٥٠٠ ١ من السجناء الروانديين في نومبي، منطقة كالبهي. وسحب التقرير ذاته، شوهد أولئك السجناء وهم ينقبون عن الكولتان تحت حراسة جنود الجيش الوطني الرواندي. وقد أوردت هيومان رايتش ووتس أيضا نفس المعلومات في آذار/مارس ٢٠٠١. ويؤكد هذا التقرير الأخير كثيرا من التقارير الأخرى وروايات شهود العيان عن مشاركة السجناء الذين كان بعضهم لاجئين سابقين.

٦١ - الأثر الواقع على الحياة البرية - عانت الحياة البرية أيضا كثيرا من جراء الصراع. وتشير تقارير وإحصاءات عديدة من المنظمات الإقليمية المعنية بحفظ الحياة البرية إلى أن حوالي ٠٠٠ ٤ من ما مجموعه ٠٠٠ ١٢ فيل قد قتل في حظيرة غارامبا شمال شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من عام ١٩٩٥ إلى عام ١٩٩٩ في المنطقة التي تسيطر عليها القوات الأوغندية والمتمردون السودانيون. كذلك فإن الحالة بالغة السوء في غير ذلك من الحظائر والمحميات الطبيعية، بما في ذلك: حظيرة كاهوزي - بييغا، ومحمية الأوكاب وحظيرة فيرونغا. وقد تضاءل عدد حيوانات الأوكاب والغوريلات والفيلة. وفي حظيرة كاهوزي - بييغا، وهي منطقة يسيطر عليها

الرونديون والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية في غوما وغنية بالكولتان، لم يبق على قيد الحياة سوى عائلتان من ما مجموعه ٣٥٠ عائلة للفيلة في عام ٢٠٠٠. ويساور العاملين في مجال حفظ الحياة البرية قلق متعاظم لأن البقية فرت من تلقاء نفسها أو قتلت، حيث تم العثور على طنين من سن الفيل في منطقة بوكافو أواخر عام ٢٠٠٠. وفي أوائل نيسان/أبريل ٢٠٠٠، قام التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - حركة التحرير بمصادرة ٣ أطنان من سن الفيل في ايزيرو. وبعد ضغوط قوية من أوغندا، تم الإفراج عن الشحنة ونقلت إلى كمبالا.

٦٢ - وتتوافر للفريق مؤشرات تفيد بأن سرقة الأفيال في انتهاك للقانون الدولي (الاتفاقية الخاصة بالتجارة الدولية بأنواع الحيوان والنبات المهددة بالانقراض) منظمة تنظيما جيدا في معظم الحالات. فقد كان الجنود يصطادون إما بصورة مباشرة بموافقة القائد أو يوفرون المعدات والحماية للقرويين المحليين لتنفيذ المهمة بهدف تجميع سن الفيل. وعلى سبيل المثال، وجد بحوزة الكولونيل موجين التابع لقوات الدفاع الشعبية الأوغندية وطاقم من جنوده ٨٠٠ كيلو غرام من سن الفيل في سيارتهم بالقرب من حظيرة غارامبا. وتلقت حكومة أوغندا إشعارا مفصلا بشأن هذه الحادثة. وبلغ شهود عيان الفريق بالعديد من الحوادث التي تشير إلى تورط الجنود الروانديين في الاتجار بلحوم الأفيال والجاموس. ويوجد نمط معين في منطقتي بوكافو وغوما: يقوم كبار القادة بأخذ سن الفيل، ويتفاوض الجنود مع بعض السكان المحليين بشأن البيع بالجملة، ويقوم السكان المحليون ببيع اللحوم في الأسواق بأسعار التجزئة.

٦٣ - وكان جني البن بواسطة الذين لا يملكونه من السمات الأخرى لاستغلال الموارد الطبيعية. إذ أن السيد جان - بيير بمبا، وهو قائد حركة تحرير الكونغو، رئيس جبهة تحرير الكونغو الآن، وشريك في تجارة البن مع الجنرال كازيني، يقوم بجني البن مباشرة من مزارع لا يملكها. وخلال زيارتنا إلى غبادوليت، ذكر بعض السكان المحليين أن رجال السيد بمبا كانوا يقومون بجني البن من بعض المزارع الخاصة التي ترجع ملكيتها إلى أفراد كانوا قد فروا من تلك المنطقة.

٦٤ - الاحتكارات وتحديد الأسعار - بالإضافة إلى نهب واستغلال الموارد، كان المتمردون والقوات الرواندية والأوغندية يسيئون استخدام النظام التجاري. وفي بعض الحالات، كانوا يجبرون الأعمال التجارية التي يملكها السكان المحليون وبعض الأجانب على الإغلاق. وتتراوح الوسائل المستخدمة ما بين النهب ومضايقة الملاك. وكان الهدف النهائي هو السيطرة على التجارة المحلية. وكانت النتيجة هي التحكم غير المسبوق في اقتصاد الأجزاء الشرقية والشمالية الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولاحظ الفريق، خلال زيارته الميدانية، أن معظم السلع الاستهلاكية وغيرها من البضائع التي وجدت في غبادوليت وبونيا كانت تأتي من أوغندا. وشاهد أعضاء الفريق، خلال زيارته الميدانية إلى بونيا، عملية لتفريغ صناديق للبيرة من طائرة قادمة من أوغندا. وفي غبادوليت، يتم استيراد معظم السكاير والمشروبات وورق التواليت،وما إلى ذلك، من أوغندا. كذلك فإن السلع الموجودة في كيسانغاني وباكوفو وغوما تأتي بشكل رئيسي من بوروندي أو رواندا. وتصل السلع من المناطق المحتلة عن طريق مينائي ممبسا ودار السلام. وقد تأكد ذلك خلال زيارة الفريق إلى الدوائر الجمركية (سلطة إيرادات الضرائب) في كمبالا. وعلاوة على ذلك، لا تسدد الضرائب، وذلك حسب مستورد السلع الأساسية. وقد اعترف التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - حركة التحرير للفريق بعدم دفع الضرائب، وخاصة في المحافظة الشرقية، أثناء المناقشات التي أجريناها في بونيا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

٦٥ - وتقوم القوات الرواندية والأوغندية وحلفاؤها الكونغوليون أيضا باستغلال المزارعين المحليين. فقد فرضوا على المزارعين أسعارا وشروطا معينة. وفي إحدى الحالات، أوضح مزارع يعيش بالقرب من نهر أوبانغي، على بُعد ٢٠ كيلو مترا من غبادوليت، لأحد أعضاء الفريق أنه يعتمد على تجار البن للتزود بالأكياس التي يفرضها عليه جامعو (مشترو) البن. ويتسبب عدم استخدام هذه الأكياس بصورة أوتوماتيكية في خفض أسعار بنه. ومع ذلك فإن هذه الأكياس لا تنتج في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية لأنهم يضطرون إلى شرائها.

٦٦ - وفي حالة أخرى، ذكرت امرأة أنها وزوجها لم يعودا قادرين على بيع زيت النخيل الذي بحوزتهما إلى جمهورية أفريقيا الوسطى المجاورة أو شحنه إلى كنشاسا للحصول على سعر أفضل. وأصبحت السيطرة كاملة تقريبا داخل المناطق المحتلة على التجارة وغيرها من شبكات الأعمال التجارية بالنسبة للمحاصيل التجارية كالبن وزيت النخيل. وبعد ذلك احتكار فعلي كاحتكار جان - بيير بمبا لصادرات البن في محافظة الإكواتور. كما أن السكان المحليين الذين اضطرهم اليأس إلى البقاء في القرى يعملون أكثر مقابل أجر أقل، إن لم يكونوا يتلقون أي أجر. وأبلغت المنظمات الإنسانية العاملة في المناطق المحتلة الفريق بقصص تبين أن عددا من النساء في بعض القرى توقفن فقط عن اصطحاب أطفالهن إلى المراكز الصحية لأنهن لم يعدن يملكن أصناف الملابس البسيطة اللازمة للحفاظ على كرامتهن.

٦٧ - بل إن استغلال الموارد يصبح أكثر إثارة للارتياب لأن الجهات الفاعلة لا تنتج فرنكات كونغولية مزورة فحسب، بل تستخدمها أيضا لشراء الموارد الطبيعية. وتفيد مصادر موثوقة بأن مجموعة فكتوريا، التي يعد الجنرال خالب أكاندواناهو المعروف باسم سالم صالح مساهما رئيسيا فيها، متورطة في إنتاج الفرنكات الكونغولية المزورة. وتستخدم هذه العملات الورقية لشراء المحاصيل التجارية، ولكن بصفة رئيسية البن. وأبلغ مصدر موثوق للغاية الفريق بأن جان - بيير بمبا أصدر أمرا في منتصف عام ١٩٩٩ بإنتاج عملات ورقية كونغولية من فئة ١٠٠ فرنك. وفي الوقت نفسه قامت مجموعة فكتوريا بإنتاج فرنكات كونغولية مزورة. ولذا، فقد أصبحت محافظة الإكواتور، بنهاية عام ١٩٩٩ مغمورة بالعملات الكونغولية المزورة إلى حد أن السيد بمبا قرر تعليق العمل بالعملات الورقية من فئة ١٠٠ فرنك بما في ذلك العملات التي أنتجها لوقف التضخم في المنطقة التي يسيطر عليها.

٦٨ - وقد ثبت للفريق أن الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية يتجاوز الموارد المعدنية والزراعية. فهو يحدث بالفعل أيضا في مجال المعاملات المالية والضرائب واستخدام اليد العاملة الرخيصة مما يصفه تكليفنا بأنه أشكال أخرى من أشكال الثراء. وتتعامل المصارف المحلية وشركات التأمين العاملة في غوما وبوكافو وكيسانغاني وبونيا وغبادوليت بصورة مباشرة مع كيغالي وكمبالا. كما أن حركة تحرير الكونغو والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - حركة التحرير والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما قاموا بتنفيذ نظام لجمع الضرائب (تم إنفاذه في بعض الحالات) مع نظرائهم الأوغنديين والروانديين. وحسب قول المتمردين أنفسهم، فإن هذه الضرائب تستهدف "تمويل أو دعم المجهود الحربي". وفي واقع الأمر، أن جزءا من الأموال التي تجمع يتم إرسالها إلى كيغالي (في حالة التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما). وفي حالة التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - حركة التحرير السابق وحركة تحرير الكونغو، لا يتم إرسال جزء من الضرائب إلى كمبالا فحسب، بل أن فرادى

الكولونيلات يطالبون أيضا بأن تدفع لهم أنصبة مباشرة من التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - حركة التحرير. وفي بونيا وبوكافو، احتج السكان وتظاهروا وقاموا بشجب هذه الممارسة التي تنطوي على الاعتساف. وفي المناطق التي يسيطر عليها السيد بمبا، يتعين على الفلاحين الذين يحملون زيت النخيل على دراجات هوائية أن يدفعوا ضرائب على هذه الدراجات.

٦٩ - وينتشر أيضا استغلال عمل الأطفال في المناطق المحتلة. إذ تفيد تقارير بأن بعض الأطفال يقومون بالتنقيب عن الذهب في مناجم كيلو موتو. وفي محافظة الإكواتور، شوهد بعض الأطفال في مناجم الماس. وشهد أعضاء الفريق وجود عاملين صغار السن تابعين لحركة تحرير الكونغو في مطار غبادوليت وفي المدينة. وكانوا في المطار في انتظار طائرة تقلهم بعد إتمام تدريبهم العسكري مؤخرا.

٧٠ - وتبين المعلومات المذكورة أعلاه أن إجراءات وعمليات استغلال الموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية تتطور بشكل مستمر. وقد بدأت قوات الاحتلال بأسهل الوسائل: نهب المخزونات. ومع جفاف الآبار، استحدثت طرقا فعالة لاستغلال الموارد الإضافية اللازمة لملء الخزائن. وفي نهاية الأمر، اعتبرت أي وسيلة ضرورية طريقة مشروعة للحصول على الموارد. ويبدو من جميع الأدلة الواردة أعلاه أن هذه العملية ستظل تتطور كلما اقتضى الأمر ذلك.

دال - الهياكل الحالية للاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية

٧١ - **الهياكل الإدارية**: يتم الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية بواسطة الهياكل الإدارية التي أنشأتها أوغندا ورواندا. فقد قام رئيسا هذين البلدين، بصورة مباشرة وغير مباشرة، بتعيين حكام إقليميين أو سلطات محلية، أو عموما، بتعيين أو إقرار تعيين كونغوليين في هذه المناصب. ومن أمثلة ذلك تعيين حاكم محافظة إيتوري، على الجانب الأوغندي. وفي ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٩، قام الجنرال الأوغندي كازيني بتعيين أديل لوتسوف حاكما لهذه المحافظة؛ وهي كونغولية كان قد استخدمتها بالفعل إدارتا موبوتو وكابيلا. وتبين المعلومات التي تم جمعها بوضوح أنها كانت مفيدة في تجميع وتحويل الأموال من المنطقة الإدارية المكلفة بإدارتها إلى السلطات الأوغندية في عام ١٩٩٩. وذكرت بعض المصادر أنها أسهمت أيضا في نقل ملكية الأراضي من لندوس إلى هيماس. وعلى الجانب الرواندي، يفيد مصدر موثوق بأن السلطات الرواندية ساعدت في تعيين جيرترود كتيمبو حاكما لمانيما.

٧٢ - وسائط النقل - استفادت الأنشطة غير المشروعة من تطور وسائل النقل في المنطقة. فقبل الحرب الثانية كانت معظم عمليات تداول السلع والمنتجات تتم عن طريق النقل البري. وكان المهربون يستخدمون بحيرتي كيفو وتنجانيقا على نطاق واسع لتهريب السلع والمنتجات من وإلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويستخدمون الطائرات في حالات محدودة. وقد حدث تحول ملحوظ في هذا المجال في الأربع سنوات الماضية. إذ يستخدم عدد متزايد من الطائرات لنقل المنتجات والأسلحة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، مع نقل كميات كبيرة من المنتجات الزراعية والمعادن إلى الخارج، ولا سيما إلى كمبالا وكيغالي. والشيء الجديد الآخر لزيادة النقل الجوي هو استخدام طائرات يستأجرها الجيش، لمهام تجارية وغير عسكرية. وأبلغت فئات مختلفة من الناس تضم جنودا وصحفيين وتجارا الفريق عن رحلاتهم على طائرات وإلى جانبهم حقائب مملوءة بالبن وغير ذلك من المنتجات غير العسكرية.

٧٣ - وكان هذا التغير في وسائط النقل مصحوبا بتغير في الجهات الفاعلة فضلا عن إعادة لتحديد شركات النقل. فقد شهدت شركات تقليدية وراسخة مثل شركة TMK اضمحلال حصتها في السوق في حين أن شركات أخرى أختفت ببساطة (Air Cargo Zaire). وفي الوقت نفسه، ظهرت شركات جديدة وتوسعت، وهي شركات يملكها أو يسيطر عليها أقارب وأصدقاء للجنرالات والكولونيلات والرؤساء، مثل Air Navette و Jambo Safari. ومن ناحية أخرى، بقي الأجانب الذين دخلوا المنطقة مع "غزو" تحالف القوات الديمقراطية لتحرير الكونغو - زائير لكنشاسا أثناء الحرب الأولى، من خلال نقل القوات، وقاموا بتدعيم أوضاعهم؛ وهذه هي حالة فكتور بط، وهو تاجر سلاح سيء السمعة في المنطقة. ويأتي معظم الرحلات الجوية من وإلى محافظتي الاكواتور والشرقية من مطار عنتبي العسكري. وأثناء زيارة إلى كمبالا، أبلغ الفريق بالقلق الذي أبدته دائرة الضرائب الأوغندية لوزارة الدفاع. فقد أثارت هذه الشكوى قضية الخسائر الضريبية التي تعرضت لها الخزينة العامة بسبب عدم تفتيش المنتجات التي تدخل جمهورية الكونغو الديمقراطية وتغادرها بالطائرات من وإلى مطار عنتبي العسكري، وبسبب عدم قيام دوائر الجمارك بفرض رسوم.

٧٤ - وعلى الجانب الأوغندي، تعمل ثلاث شركات خاصة هي:

- Air Alexander التي تملكها جوفيا أكاندواناهو، زوجة سالم صالح وأخت زوجة الرئيس موسيفيني. وكانت طائراتها تعمل بشكل رئيسي بين عنتبي وكيسانغاني قبل معركة كيسانغاني الأخيرة. وتفيد بعض المصادر بأن هذه الشركة لا تزال تعمل في الإقليم الذي تحتله القوات الأوغندية.
- وتقيم Air Navette معاملات مع الجنرال سالم صالح وجان بيير بمبا. وتقوم برحلات إلى غبادوليت وغنيما وكيسانغاني وبونيا وكمبالا. وتستخدم طائرتين من طراز انتونوف ٢٦ و انتونوف ١٢.
- Uganda Air Cargo: وتتعامل بصفة رئيسية مع وزارة الدفاع الأوغندية. وفي السابق، كانت تستخدم طائرات من طراز C-130، لكنها تستخدم الآن طائرات من طراز اليوشن ٧٦ وانتونوف ١٢. وتقوم هذه الشركة برحلات إلى عنتبي وغنييما وباسانكاسو وإيسورو وبوتا.

وتتوافر للفريق دلائل على أن معظم شركات الخطوط الجوية الخاصة لا تملك الطائرات التي تستخدمها الشركة؛ وعادة ما يكون المالك شخصا مثل فكتور بط.

٧٥ - وعلى الجانب الرواندي، يعمل عدد من الشركات الخاصة في الإقليم وهي:

- شركة New Gomair، التي تقوم برحلات إلى كيسانغاني - غوما وكيغالي. وتفيد بعض المصادر بأن زوجة وزير المالية الحالي في رواندا أحد المساهمين في هذه الشركة.
- وتقوم شركة Air Navette بتسيير رحلات إلى غوما وبوكافو وكيسانغاني وكيغالي. وتفيد بعض المصادر بأن أحد المساهمين الرئيسيين، وهو موديستي ماكابوزا، وهو أيضا مالك Jambo Safari شخص معروف في بطانة الرئيس كاغامي.
- وتقوم شركة Air boyoma بتسيير رحلات مكوكية بين غوما ولودجا. وتفيد بعض المصادر بأن السيد أوندنكاتي، النائب الأول السابق لرئيس التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما، أحد المساهمين في هذه الشركة.

- وهناك شركات أخرى تعمل في المنطقة مثل Compagnie Aerienne des Grands Lacs et Cargo Fret International و Sun Air، Kivu Air Services.

٧٦ - وأشار العملاء وغيرهم من مصادر موثوقة إلى أن شركة سابينا للشحن تنقل موارد طبيعية غير قانونية استخرجت من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويقال إن شركة سابينا للشحن تنقل الكولتان المستخرج من جمهورية الكونغو الديمقراطية من مطار كيغالي إلى وجهات أوروبية. وقد طلب الفريق مقابلة إدارة سابينا في كامبالا وبروكسيل، لكن أحدا لم يوجد للتحدث إلى أعضاء الفريق.

٧٧ - **الشبكة المالية** - جميع الأنشطة غير القانونية في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي عمليات تجارية أساسا، تستخدم الشبكات المالية إلى حد ما. ومن خاصيات هذه الشبكات قدرتها على التكيف السريع مع البيئة السياسية والاقتصادية الجديدة. فمدن مثل كيسنغاني وغوما مراكز تجارية كبيرة أصلا لترويج الماس والسلع الاستهلاكية. ومعظم المصارف العاملة في المناطق المحتلة كانت تعمل من قبل في جمهورية الكونغو الديمقراطية قبل اندلاع حرب آب/أغسطس ١٩٩٨. فقد كانت مقارهم أو المصارف المراسلة لهم موجودة في كينشاسا بصورة عامة. وبمجيء الاحتلال، نزعت هذه المقار والمصارف المراسلة إلى الانتقال إلى كيغالي. ومن بين هذه المصارف:

- **اتحاد المصارف الكونغولية** -. ورغم أن المقر لا يزال في كينشاسا، إلا أن عملياته جارية في مناطق تسيطر عليها رواندا.

- **المصرف التجاري للكونغو** - ويوجد مقره في كينشاسا وله فروع في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد نقل مديره إلى كيغالي من أجل مراقبة سير العمل في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويرتبط هذا المصرف بمؤسسة بيلغوليز، وهي اتحاد بلجيكي للمصارف.

- **المصرف التجاري لرواندا** - ويوجد مقره في كيغالي، لكن له عمليات في كيسنغاني، وبوكافو وغوما. ويقال إن الحكومة الرواندية أحد المساهمين في هذا المصرف.

- **مصرف بانكور** - وهو أحد أحدث المصارف في كيغالي، إذ بدأ أنشطته عام ١٩٩٥. وكان حتى ١٩٩٩ في ملكية إحدى الأسر، لكن أحد رجال الأعمال يدعى تيباري روجيجيرو اشتراه في أوائل عام ٢٠٠٠ بثمن بخس جدا حسب مصادر متنوعة.

٧٨ - **الحالتان الخاصتان: مصرف التجارة والتنمية والصناعة ومصرف التجارة والتنمية** - يعد مصرف التجارة والتنمية والصناعة أحدث المصارف، فقد أنشئ في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ وجعل مقره في كيغالي. وتعود صلة هذا المصرف بجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى بداية غزو زائير السابق من قبل تحالف القوى الديمقراطية لتحرير كونغو - زائير. فقد أدار مصرف التجارة والتنمية والصناعة معظم المعاملات المالية للتحالف قبل أن يأخذ لورن ديزيريه كابيلا زمام السلطة. وقد أُخبر الفريق أن المساهمين في هذا المصرف هم أساسا الجبهة الوطنية الرواندية، والشركة المختلطة للاستيراد والتصدير، COMIEX وألفريد كاليسا وبعض الأنغوليين. ويعد المساهمون الحقيقيون حلفاء باستثناء أوغندا. فبعض الوثائق، والإيصالات وأذون الدفع التي منحتها بعض الشركات الكبرى في جمهورية الكونغو الديمقراطية ما بين أوائل ١٩٩٧ وأواخر العام ذاته تشير بوضوح إلى أن المدفوعات ينبغي أن تكون عبر مصرف التجارة والتنمية والصناعة لمساهمته في "المجهود الحربي". وبمجيء الرئيس الراحل كابيلا إلى السلطة أنشئ مصرف

التجارة والتنمية، الذي ضم في صفوف المساهمين فيه بشكل غريب تريستار، والشركة المختلطة للاستيراد والتصدير، وألفريد كاليسا من مصرف التجارة والتنمية والصناعة. لذا تظل الجبهة الوطنية الرواندية من خلال مصرف التجارة والتنمية والصناعة وتريستار، مساهمة في مصرف التجارة والتنمية رغم حالة الحرب.

٧٩ - **الشركات الخاصة الأخرى** - أنشئ عدد من الشركات من أجل تيسير الأنشطة غير القانونية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكانت شركات أخرى موجودة في المنطقة لعقود من الزمن وانضمت إلى القافلة سعيا وراء جني المكاسب المالية الواضحة من استغلال البلد. ومن جانب أوغندا، وحركة التحرير الكونغولية والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - حركة التحرير، أنشأ قادة الثوار و/أو مسؤولون عسكريون أوغنديون شركات جديدة ومؤسسات تجارية تستخدم أسماء مستعارة. ومعظم هذه الشركات، إن لم يكن جميعها، ملك خاص لأفراد أو مجموعة من الأفراد.

٨٠ - ومن بين الشركات المتورطة في اقتناء الموارد الطبيعية بصورة غير مشروعة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تبدو شركتا ترينيتي وفيكتوريا أهم هذه الشركات نظرا لطريقة عملهما وأنشطتهما والمساهمين فيهما. يرأس مجموعة فيكتوريا السيد خليل ويوجد مقرها في كمبالا. وحسب مصادر موثوقة، يتعامل السيد خليل مع السيدة جوفيا أكاندوانو مباشرة بشأن مسائل الماس. وللسيد خليل معاونان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مستقران في كيسنغاني وفي غبادوليت. ويقال إن كلا المعاونين من لبنان، وأنهما محمد غسان والسيدة طلال. وخلال زيارة الفريق لغبادوليت، تلقى الفريق تأكيدا لوجود أحدهما ولدوره القيادي في شراء الماس في المنطقة. وأبلغ مصدر موثوق أعضاء الفريق بأن مجموعة فيكتوريا يملكها موهوزي كانييروغابي، ابن الرئيس موسيفيني، والسيدة جوفيا وخالب أكانواناهو. ولمجموعة فيكتوريا صلة بتجارة الماس، والذهب والبن. وتشتري المجموعة هذه المنتجات المعدنية والزراعية في إيسيرو، وبونيا، وبومبا، وبوندو، وبوتا، وكيسنغاني. وقد دفعت هذه الشركة ضرائب إلى حركة التحرير الكونغولية، لكنها لم تفعل ذلك مع التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - حركة التحرير. وعندما عُثر على عملات مزورة (فرنكات كونغولية ودولارات الولايات المتحدة) في مناطق كانت الشركة تشتري فيها موارد طبيعية، أشارت الأصابع إلى مجموعة فيكتوريا. وأكدت مصادر أخرى للفريق ضلوع مجموعة فيكتوريا في تزوير العملة.

٨١ - وتعد شركة ترينيتي حالة هامة أيضا. فقد كان أتسيني تيباسيما، النائب الثاني لرئيس التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - حركة التحرير وحاليا المفوض العام المساعد لجبهة التحرير الكونغولية "مدير" هذه الشركة. وحسب مصادر موثوقة، فإن شركة ترينيتي شركة خيالية ومجموعة من المؤسسات التجارية المختلفة التي يملكها سليم صالح وزوجته. وكان الغرض الأساسي من هذه الشركة هو تيسير أنشطتهما التجارية في المحافظة الشرقية. ولهذا الغرض، منح السيد تيباسيما في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ إجازة ضريبية إلى جميع أنشطة شركة ترينيتي في المناطق التي تسيطر عليها أوغندا ويديرها التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - حركة التحرير. وهكذا استوردت شركة ترينيتي مختلف السلع والبضائع وأخذت من المحافظة الشرقية الذهب، والبن، والخشب دون دفع أي ضريبة. واغتنم عدة أفراد، أوغنديين وكونغوليين، فرصة الغموض المحيط بشركة ترينيتي من أجل تصدير مختلف الموارد الطبيعية (باسم شركة ترينيتي). من جمهورية الكونغو الديمقراطية دون دفع الضرائب أيضا.

٨٢ - ومن الجانب الرواندي، يوجد معظم الشركات التي لها أنشطة هامة مرتبطة بالموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو

الديمقراطية إما في ملكية الحكومة أو في ملكية أفراد مقربين جدا من الحلقة الداخلية للرئيس كاغامي. فعلى سبيل المثال، تعد شركة روندا ميتلز (معادن رواندا) شركة تُعنى بتجارة الكولتان. فهي تشري الكولتان وتصدره خارج القارة. وللفريق دلائل قوية على أن الجبهة الوطنية الرواندية تسيطر على شركة رواندا ميتلز. ففي أواسط كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، التقت مصادر موثوقة جدا بالإدارة العليا لشركة رواندا ميتلز في كيغالي. وخلال هذه المناقشات، قال المدير لهذه المصادر أن شركة رواند ميتلز شركة خاصة لا علاقة لها بالجيش. وأوضح كذلك أنه كان في ذلك الصباح بالذات ينتظر شركاء رئيسيين من أجل إجراء مناقشات. وبينما كانت المناقشات مستمرة، حضر الشركاء المزعومون كما كان مقررا، غير أنهم للأسف كانوا يرتدون زي الجيش الرواندي وكانوا من كبار الضباط. فهذا الحادث يؤكد الروايات التي سيقت من مصادر متعددة وتشير إلى أن شركة رواندا ميتلز تحت سيطرة الجبهة الوطنية الرواندية. وفي الوقت ذاته هناك إشارات أيضا تفيد بأن الجيش الوطني الرواندي مساهم في شركة غران لاك ميتلز (شركة معادن البحيرات الكبرى) التي تنشط أيضا في مجال تجارة الكولتان.

٨٣ - أما شركة جامبو سفاري فهي شركة أخرى أثار ظهورها ونموها تساؤلات في غوما وبوكافو. فعندما اندلعت حرب آب/أغسطس ١٩٩٨، كان موديست ماكابوزا يشتري النفط من كينيا ويبيعه في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. واستفادت شركة جامبو سفاري من شبكة داخلية من الإيصالات المزورة داخل التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما والجيش الوطني الرواندي. وحسب مصدر موثوق جدا، كانت شركة جامبو سفاري تحمل التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما ثلاثة أضعاف تكاليف كميات النفط المسلمة وكان يقضى على أي محاولة للتشكيك في الأرقام. وفي محاولة نادرة لتوضيح الوضع، طلب بعض أعضاء التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما خلال الاجتماع الأخير للجمعية العامة في حزيران/يونيه ٢٠٠٠، إنشاء لجنة لإجراء مراجعة داخلية للحسابات. وافقت كيغالي على إرسال عقيد لإجراء مراجعة الحسابات إلى جانب فريق تابع للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية. وعندما ثبتت قضية الإيصالات المزورة والأداءات الزائدة، استدعت كيغالي العقيد وعلقت عملية التحقيق. وأكدت بعض المصادر العلاقات الوثيقة التي تربط بين السيد موديست ماكابوزا، المالك الظاهري لشركة جامبو سفاري والرئيس كاغامي. ومنذ ذلك الحين نوعت جامبو سفاري مشروعها التجاري الأصلي، وتتاجر الآن بالبن، واشترت مؤخرا أسطولا من الشاحنات الجديدة وتعمل أيضا في مجال النقل الجوي مع شركة إير نافيت.

٨٤ - وتعمل بعض الشركات الصغرى أيضا في حماية بعض القادة المحليين. فعلى سبيل المثال، تتولى مؤسسة هابييه توزيع النفط/ البترول في غوما وبوكافو. ويقال إن هذه الشركة مملوكة لايرنيست أبيمانا الذي تربطه صلة وثيقة بالجيش الوطني الرواندي، وبخاصة الرائد كاراسيرا والسيد غاكويريري. ومن بين تلك الشركات الصغيرة التي تعمل بتجارة البن والماس شركة ستيباغ، وهي مملوكة للسيد مبوجييه وتعمل بتعاون مع الرائد كازورا (قائد قوات الأمن والجيش الرواندي في جمهورية الكونغو الديمقراطية) والرائد غاتيتي. وختاما أنشئت مجموعة كبيرة من الشركات الصغرى والمساهمون فيها أفرادا متفاوتي النفوذ في النخبة الرواندية أو في مؤسسات جمهورية الكونغو الديمقراطية. وينطبق هذا القول على شركة 'غران لاك ميتلز' حيث يُذكر أن الرائد غاتيتي، ودان وكازورا من المساهمين فيها. وفي حالات أخرى، تضم الشركات الأجنبية كبار الشخصيات المحلية إلى مجلسها: كما هو الحال بالنسبة إلى شركة جيزيل شافت فور اليكتروميتالورجي حيث يعمل بها كارل هايتر البيرس

وإيمانويل كمانزي شريكين، أو شركة إم دي إم مع السيد ماكابوزا.

٨٥ - واستنادا إلى البيانات، والروايات، والوثائق، التي تم تلقيها وتحليلها خلص الفريق إلى أن نظم الاستغلال غير القانوني التي أنشأها الأوغنديون والروانديون يختلف بعضها عن بعض. ففي حالة أوغندا، يستغل موارد جمهورية الكونغو الديمقراطية، أفراد، من كبار قادة الجيش أساسا، يستغلون سيطرتهم على المتعاونين معهم وعلى بعض المسؤولين في الحركات المتمردة. ورغم ذلك، فإن هذا الأمر معروف لدى المؤسسة السياسية في كمبالا.

٨٦ - أما في حالة رواندا، فالأمور أكثر تنظيما. فهناك روابط وجسور بين بعض الشركات الرئيسية هناك، كما هو الحال مع تريستار ومصرف التجارة والتنمية والصناعة، وقبل كل شيء هناك العلاقة القائمة بين الجيش الوطني الرواندي والجبهة الوطنية الرواندية، ومصرف التجارة والتنمية والصناعة، وشركة رواندا ميتلز، وشركة غران لاك ميتلز وشركة تريستار. ويبدو أن الإدارة العليا لهذه الشركات ترفع تقاريرها بصورة مستقلة إلى الأشخاص ذاتهم في أعلى الهرم الإداري. ومن جهة أخرى، لجميع المديرين الرئيسيين علاقات شخصية تربطهم بمختلف قادة الجيش الذين يرفعون بدورهم تقاريرهم إلى القيادة. هذا الهيكل الهرمي والمتكامل بالإضافة إلى الانضباط الصارم للمجموعة جعل من استغلال موارد جمهورية الكونغو الديمقراطية عملية أكثر إحكاما، وفعالية وتنظيما. وثمة أيضا جسر بين الهياكل الداخلية الرواندية للاستغلال غير القانوني وهياكل التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما. فقد أعدت الحكومة الرواندية ترتيبات مع التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما من أجل استنزاف الموارد في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وثمة حالة منح فيها مصرف التجارة والتنمية والصناعة التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية قرضا لكي يسدد ما عليه للموردين الذين ترتبط أعمالهم التجارية بالجيش الوطني الرواندي. ويعد هذا "الجسر المالي" نظاميا؛ إذ يعترف النظام الأساسي للتجمع الأنغولي من أجل الديمقراطية بصفة غير مباشرة بدور رواندا في مراقبة أموال الحركة والمشاركة في صنع القرار والتحكم في الأموال ومراجعة الحسابات.

هاء - فرادى الجهات الفاعلة

٨٧ - ليست هذه القائمة على سبيل الحصر لكن اختيار الفريق استند إلى الأدوار الحاسمة التي قامت بها هذه الشخصيات وإلى مشاركتها المباشرة إما بتقديم الدعم، أو بإقامة شبكات أو تيسير استغلال الموارد الطبيعية داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية. فمن الجانب الأوغندي، كثيرا ما تلوح بعض الأسماء المألوفة، مثل اللواء سليم صالح، والعميد جيمس كازيني، والعقيد تيكامانييري، وجوفيا أكاندواناهو، والعقيد أوتافيري، والعقيد موجيني، والسيد خليل واتيني تيباسيما، وإمبوسا إنياموييسي، وناهيم كانافير، وروجيه لومبالا، وجان إيف أوليفييه، وجان بيير بيمبا، وأديلي لوتسوفي، وعبد الرحمن ومن جاءوا بعدهم مثل العقيد مويومبو.

٨٨ - اختار الفريق أن يركز على ثلاثة فاعلين رئيسيين: الأول والثاني هما اللواء (متقاعد) سليم صالح وزوجته، جوفيا أكاندواناهو. خالب أكاندواناهو الشهير أيضا باسم سليم صالح وزوجته جوفيا يشكلان جوهر عملية الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في المناطق التي تسيطر عليها أوغندا. فهو الأخ الأصغر للرئيس إيووبري موسوفيني (وذو شعبية كبيرة في الجيش) وهو الذي يتحكم في الأنشطة غير القانونية في المناطق التي تسيطر عليها أوغندا مع حلفائها. ويُعد جيمس كازيني ذراعه المنفذة وذراعه اليمنى. ويبسط نفوذه وحمايته على إمبوسانياموييسي وتيباسيما. وفي مقابل ذلك يحميان مصالحه التجارية والاقتصادية في المناطق التي

يسيطر عليها التجمع الكونغولي الديمقراطي – حركة التحرير السابق. واستخدم كلا من مجموعة فيكتوريا وترينيتي لشراء وتسويق الماس، والخشب، والبن والذهب. وقد أبلغت مصادر موثوقة جدا الفريق بأن وراء سليم صالح، توجد جوفيا أكاندواناهو، وهي أكثر جرأة فيما يتعلق بمسألة استغلال الموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وتهتم بالماس على وجه الخصوص. وحسب مصادر موثوقة جدا، تُعد السبب في اندلاع حروب كيسنغاني. فقد أرادت أن تسيطر على سوق الماس في كيسنغاني بعدما تلقت تأكيدا من السيد خليل، "مدير" مجموعة فيكتوريا، بأن فكرة السيطرة على سوق كيسانغاني فكرة جيدة وممكنة.

٨٩ – أما الفاعل الثالث فهو العميد جيمس كازيني، القائد السابق لهيئة أركان قوات الدفاع الشعبية في أوغندا والقائد السابق للعمليات العسكرية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويُعد سيد الميدان والقائد، والمنظم والمدير لمعظم الأنشطة غير القانونية المرتبطة بوجود قوات الدفاع الشعبية الأوغندية في شمال وشمال شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويعد الذراع اليمنى لسليم صالح. ويعتمد كثيرا على الشبكة العسكرية القائمة وعلى الرفاق والمتعاونين السابقين، مثل العقيد تيكامانييري والعقيد موغويني. وكانت تربطه صلة وثيقة بالسادة نياموزي، وتيباسيما، ولومبالا وبجان بيير بيمبا، الذين يسَّروا جميعهم صفقاته غير القانونية من الماس، والكولتان والخشب، والعملة المزورة، والذهب، والبن، وواردات السلع والبضائع في محافظة الإكواتور والمحافظة الشرقية. ويقال إن علاقات جيدة تربطه بالسيد باراموتو، جنرال الرئيس السابق موبوتو. ورغم إعفائه من مسؤولياته كقائد لقوات الدفاع الشعبية الأوغندية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا تزال شبكاته قائمة. وقد طلب الفريق لقاء هؤلاء الفاعلين الرئيسيين، لكن الطلب رُفِض.

٩٠ – ولا يمكن فصل الأطراف الفاعلة المنتمية إلى رواندا والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية – غوما المتورطين في الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية عن البنية التي يخدمونها. فمعظم هؤلاء الناس يخدمون نظاما. بيد أن الفريق لاحظ تكرر بعض الأسماء أو وجود دور خاص قام به بعض الأفراد في وقت معين ولبعض العمليات. وبالإضافة إلى الأسماء المذكورة في الفقرات المتعلقة بالشركات الرئيسية، يمكن تسليط الضوء على بعض الأسماء.

٩١ – أولا، هناك علي حسين الذي يقوم بدور رئيسي في صفقات الماس والذهب في بوكافو وكيسنغاني. فقد ذكر أولئك الذين تعاملوا معه في الماضي حضور أحد الرعايا الروانديين خلال المفاوضات التجارية. وثمة إشارات إلى أن المواطن الرواندي الذي يحضر الاجتماعات موظف في مكتب الرئيس بكيغالي. وثانيا، هناك العقيد جيمس كاباريبي، الذي يُعد وسيط الجيش الوطني الرواندي لبعض الصفقات. فحسب بعض المصادر كان على اتصال بفيكتور بط أو بوت من أجل استئجار طائرة من طراز إليوشين ٧٦ قامت بنقل الكولتان من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى كيغالي. ويقال إنه شريك لمحمد علي سالم، مدير شركة غلوبال مِنيرال. ولهذه الشركة دور في عملية شراء الكولتان في بوكافو وغوما. ثالثا، هناك تيبيري روجيجيرو، وهو عضو الجبهة الوطنية الرواندية، ويعتبر أحد مزودي الحزب الرئيسيين بالمال خلال حرب ١٩٩٠-١٩٩٤. وهو أحد المساهمين الرئيسيين في تريستار للاستثمار، وهي شركة مقربة بنفس القدر من الجبهة الوطنية الرواندية. ويقال إنه يعمل أيضا في تجارة التبغ.

٩٢ – رابعا، عزيزة كولثوم غولامالي، وهي حالة فريدة من بين الفاعلين الرئيسيين المتورطين في الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. يقال إن السيدة غولامالي تحمل عدة جوازات سفر. وتعيش في

بوكافو، بروكسل أو نيروبي تبعا لبرنامج أعمالها. وقد اعترفت السيدة غولامالي بتورطها في الماضي في الحرب الأهلية في بوروندي. فحسب مصادر موثوقة، سلّحت وموّلت ثوار الهوتو في القوات من أجل الدفاع والديمقراطية في بوروندي. ومع ذلك، أقامت تحالفات جديدة مع الحكومة الرواندية وأصبحت حليفا رئيسيا لنظام كيغالي وللتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما. والسيدة غولامالي متورطة في صفقات الذهب، والكولتان، وحجر القصدير في الأراضي التي يسيطر عليها الروانديون. وقبل ذلك، تورطت في الاتجار بالأسلحة لفائدة الهوتو البورونديين وكان لها أيضا دور في الاتجار بالذهب والعاج. كما ورد اسمها مقترنا بتهريب السجائر. وقد أبلغت مصادر موثوقة جدا الفريق بأنها تبرم صفقاتها غير القانونية تحت ستار مصنع للسجائر تملكه ويوجد حاليا في حالة إفلاس. وفي تجارة الكولتان، يوجد من بين زبنائها استارك، وكوجيكوم وسوجيم؛ ويدير مصرف بروكسل لامبير بعض معاملاتها المالية. وقد طلب الفريق عدة مرات إلى التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما أن يلتقي بالسيدة غولامالي واتصل بمساعديها أيضا. لكنها لم ترتب أبدا للاجتماع مع الفريق.

٩٣ - ومؤخرا، عُيِّنت من قِبل التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما مديرا عاما للشركة المعدنية للبحيرات الكبرى (سوميغل)، وهي مجموعة من أربعة شركاء، حصلت على احتكار ترويج الكولتان المستورد. وقد عزز هذا الاحتكار موقعها كطرف رئيسي في تجارة الكولتان في المنطقة. وفي محاولة لتوضيح هذه الشراكة، ذكر التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما أنها شخص مفيد جدا وأنها تُدر على التجمع مبلغ ١ مليون دولار شهريا. وقد أبلغت بعض المصادر أعضاء الفريق بأن شبكة اتصالاتها مذهلة وأنها تتحكم في كل مسؤول تقريبا في التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما. وحسب بعض المصادر، فهي متورطة أيضا مع ابنتها جميلة في تزوير العملة. وقد اشتهرت السيدة غولامالي بتزوير التصاريح الجمركية خاصة بالنسبة إلى المنتجات التي تصدرها. وبعدما وُجهت مؤخرا بتهمة تزوير تصريح للجمارك صُرح فيه الكولتان على أساس أنه حجر القصدير، ردت قائلة، "في هذه التجارة الكل يفعل ذلك". وقد نبه تصريحها الفريق إلى مدى الغش السائد في صفوف الشركات التي تصدر الكولتان.

واو - البيانات الاقتصادية: تأكيد الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية

٩٤ - جميع الأدلة المبنية على الملاحظة والمقدمة آنفا ويُكَملها تحليل اقتصادي للبيانات التي قدمتها مصادر مختلفة.

أوغندا

٩٥ - بناء على طلب من الفريق، قدمت السلطات الأوغندية مجموعة كبيرة من البيانات شملت قيمة إنتاج وتصدير المنتوجات الزراعية مثل البن والقطن والشاي والتبغ. وفيما يتعلق بالمعادن، تشمل مجموعة البيانات أيضا أرقاما تتعلق بإنتاج وتصدير الذهب والكولتان.

٩٦ - وتتضمن البيانات الرسمية اختلافات كبيرة. أولا، أرقام استيراد الذهب أكبر باستمرار من قيمة الإنتاج كما هو مبين في الجدول ١ والشكل ١.

الجدول ١

أوغندا: الصادرات والإنتاج من المعادن، ١٩٩٤–٢٠٠٠

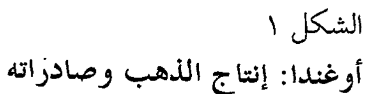
السنة	الذهب	القصدير	الكولتان	الكوبالت
ألف – الصادرات من المعادن (بالأطنان)				
١٩٩٤	٠,٢٢	–	–	–
١٩٩٥	٣,٠٩	–	–	–
١٩٩٦	٥,٠٧	٣,٥٥	–	–
١٩٩٧	٦,٨٢	٤,٤٣	٢,٥٧	–
١٩٩٨	٥,٠٣	–	١٨,٥٧	–
١٩٩٩	١١,٤٥	–	٦٩,٥	٦٧,٤٨
٢٠٠٠	١٠,٨٣	–	–	١٧٥,٩٨

باء – الإنتاج المعدني

(بالأطنان)

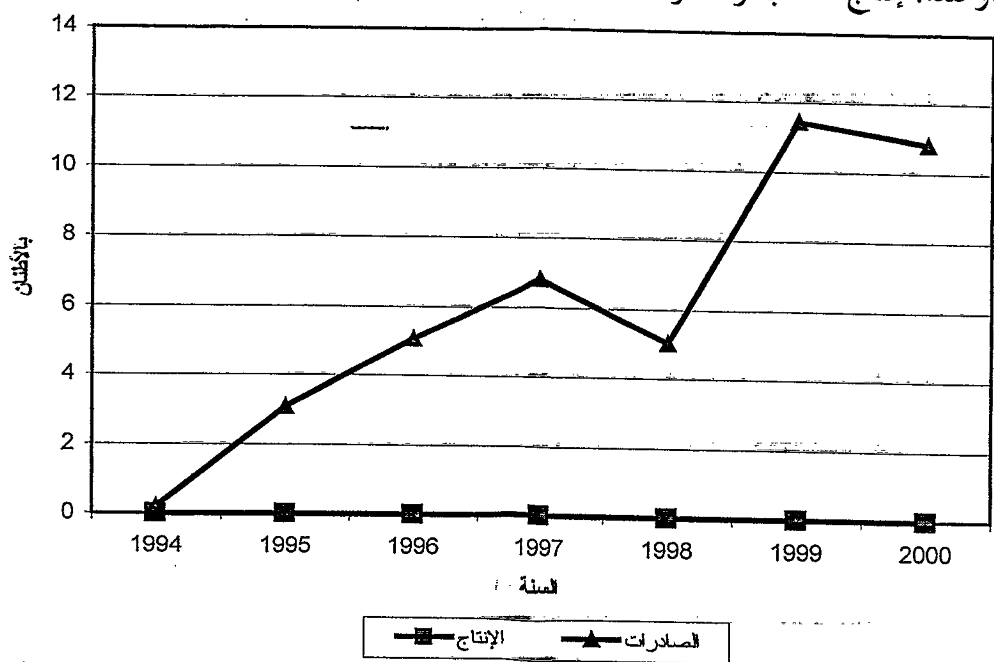
١٩٩٤	٠,٠٠١٦	٣,٧٠٤	٠,٤٣٥	–
١٩٩٥	٠,٠٠١٥	٤,٢٨٩	١,٨٢٤	–
١٩٩٦	٠,٠٠٣	٠,٣٨	–	–
١٩٩٧	٠,٠٠٦٤	١,٨١	–	–
١٩٩٨	٠,٠٠٨٢	١,١٠٢	–	–
١٩٩٩	٠,٠٠٤٧	–	–	٧٦,٧٤
٢٠٠٠	٠,٠٠٤٤	–	–	٢٨٧,٥١

المصدر: وزارة الطاقة والتنمية المعدنية في أوغندا، بيانات ٢٠٠٠ من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الأول/أكتوبر.



الشكل ١

أوغندا: إنتاج الذهب وصادراته



٩٧ - قد يكون الفرق الحاصل بين الانتاج والتصدير راجعا إلى استغلال الموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية . فقد قيل إن المصرف المركزي الأوغندي اعترف لمسؤولين في صندوق النقد الدولي بأن حجم الصادرات الأوغندية من الذهب لا يعكس مستويات انتاج هذا البلد وإنما قد تكون بعض الصادرات "تتسرب عبر الحدود" من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأفاد المصرف المركزي أن أوغندا صدرت، حتى أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، ذهبا بقيمة ١٠٥ ملايين دولار، بالمقارنة مع ٦٠ مليون دولار في ١٩٩٦ و٢٣ مليون دولار عام ١٩٩٥.

٩٨ - ثانيا، لم تورد البيانات الصادرة عن السلطات الأوغندية أي شيء بشأن إنتاج الألماس وتصديره. فعدة مصادر ثالثة (منظمة التجارة العالمية، والاتحاد العالمي لمصارف الألماس، والمجلس الأعلى للألماس) تشير إلى وقوع عمليات لتصدير الألماس من أوغندا خلال السنوات الثلاث الأخيرة. وتعد هذه الصادرات من الألماس مثيرة للشكوك لأسباب عديدة منها:

(أ) ليس لأوغندا أي انتاج معروف للألماس؛

(ب) لم يلاحظ وجود صادارت للألماس من أوغندا إلا في السنوات القلائل الأخيرة، التي تتصادف بشكل مثير للدهشة مع احتلال شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية كما هو مبين في الجدول ٢ والشكل ٢.

(ج) وأخيرا، تدعم هذه الوقائع ما توصل إليه الفريق من خلال التحقيق الميداني، والمناقشات والمراقبين الخارجيين بشأن ضرورة مراقبة المنطقة الغنية بالألماس المجاورة لكيسانغاني وبناليا.

الجدول ٢

أوغندا: الصادرات من الألماس الخام (غير المصقول) ١٩٩٧ - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠

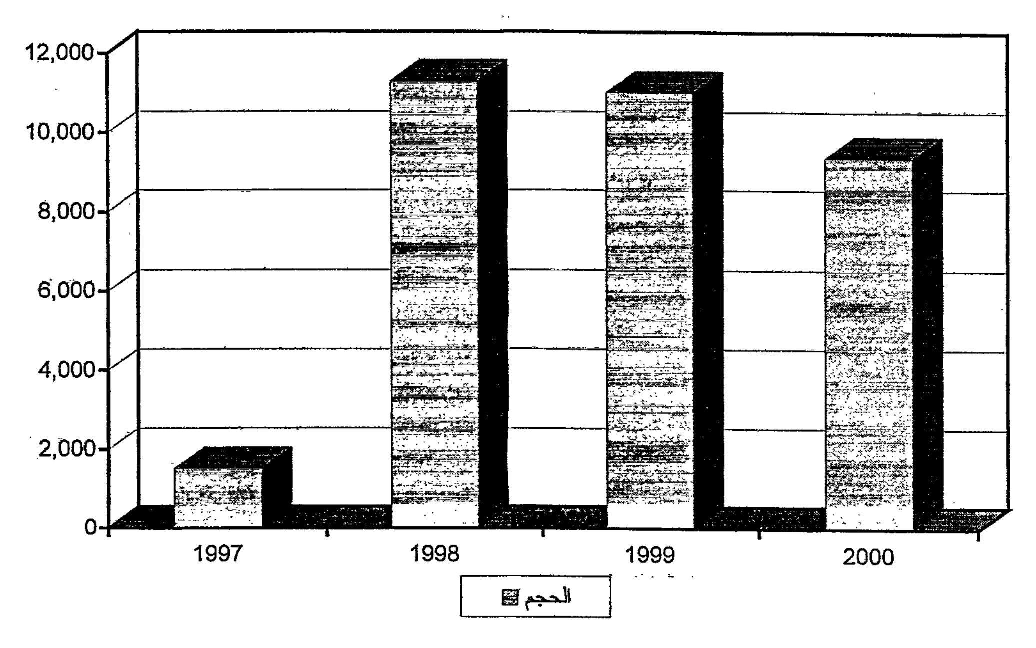
السنة	الحجم (بالقيراط)	القيمة (بدولارات الولايات المتحدة)
١٩٩٧	١ ٥١١,٣٤	١٩٨ ٣٠٢
١٩٩٨	١١ ٣٠٣,٨٦	١ ٤٤٠ ٠٠٠
١٩٩٩	١١ ٠٢٤,٤٦	١ ٨١٣ ٥٠٠
٢٠٠٠	٩ ٣٨٧,٥١	١ ٢٦٣ ٣٨٥

المصدر: المجلس الأعلى للألماس.

٩٩ - تبين هذه الأرقام أقل من الواقع وهناك دلائل على أن أوغندا صدرت المزيد من الألماس. غير أن ذلك غير مثبت بشكل جيد في الإحصاءات بسبب القوانين المتساهلة التي تنظم المناطق الحرة. فهذه القوانين تبيح إعادة تغليف الألماس القادم من أي بلد، ثم بيعه انطلاقا من أي بلد بصفته ماسا ينتمي إلى بلد المنشأ، الذي ليس بالضرورة البلد المذكور في الاحصاءات.

الشكل ٢

أوغندا: الصادرات من الألماس الخام حسب الحجم ١٩٩٧ – تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠



١٠٠ – وتظهر البيانات المحصلة من أي مصدر ثالث بشكل ثابت أن أوغندا أصبحت بلدا مصدرا للألماس؛ كما تبين أيضا أن صادرات الألماس من أوغندا تتزامن مع سنوات اندلاع الحرب في جمهورية الكونغو الديمقراطية أي ابتداء من ١٩٩٧ فما بعد.

الجدول ٣

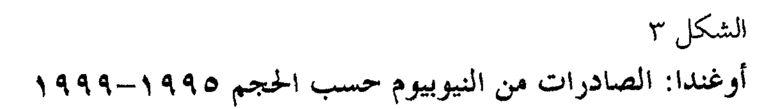
صادرات أوغندا من النيوبيوم، ١٩٩٥ – ١٩٩٩

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

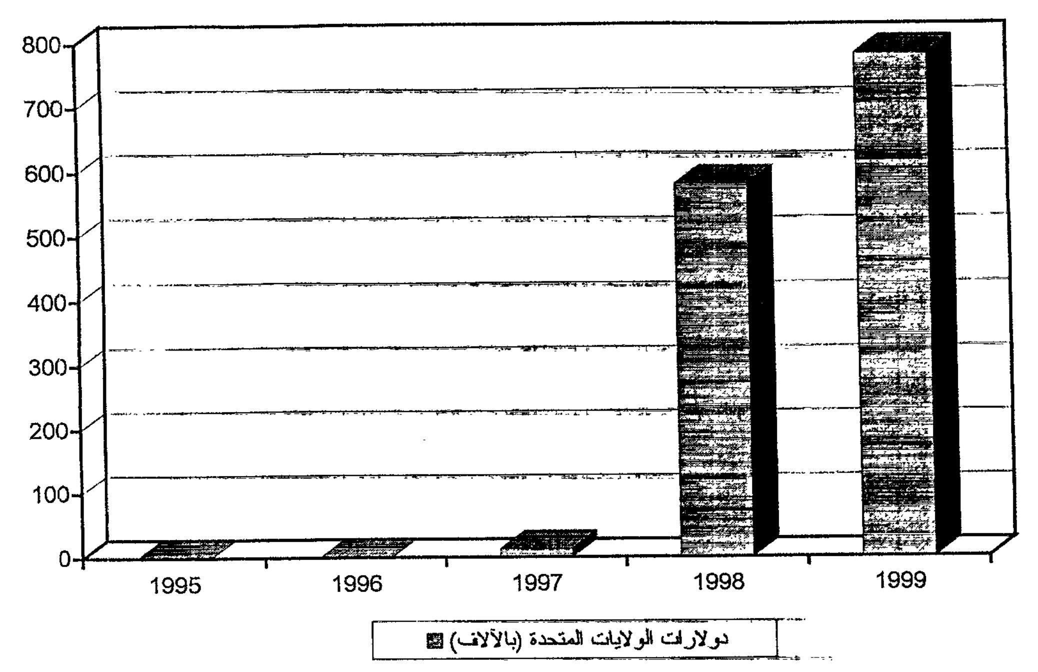
السنة	النيوبيوم
١٩٩٥	صفر
١٩٩٦	صفر
١٩٩٧	١٣
١٩٩٨	٥٨٠
١٩٩٩	٧٨٢

المصدر: منظمة التجارة العالمية (بيانات مصنفة).

الشكل ٣



أوغندا: الصادرات من النيوبيوم حسب الحجم ١٩٩٥-١٩٩٩



١٠١ -وفيما يتعلق بالنيوبيوم، يبدو أن النمط لم يتغير: إذ لا وجود لانتاج قبل ١٩٩٧ ثم تظهر بعد ذلك سلسلة من الصادرات المتزايدة كما هو مبين في الجدول ٣ والشكل ٣.

١٠٢ -ثالثا، ذكرت السلطات الأوغندية، في معرض ردها على استبيان الفريق، أنه لا يوجد أي سجل لعبور منتجات معدنية. بيد أن الفريق تلقى معلومات من أحد مراكز الجمارك الأوغندية على الحدود الفاصلة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا. وتكشف سجلات ١٩٩٨، ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ أن منتجات معدنية بالإضافة إلى سلع أخرى غادرت جمهورية الكونغو الديمقراطية ودخلت أوغندا (ويفترض أن يكون ذلك صحيحا بالنسبة إلى نقاط العبور الأخرى التي تبلغ حوالي عشر نقاط). وتظهر الأمثلة الثلاثة التالية زيادة في حركة تنقل الموارد الطبيعية عبر الحدود ما بين ١٩٩٨ و ١٩٩٩.

البن ١٩٩٨: ٩١١ ١٤٤ كيسا
١٩٩٩: ٠٧٩ ١٧٠ كيسا
٢٠٠٠: ٠٠٠ ٢٠٨ كيسا

الخشب: ١٩٩٨: ٩٠٠ ١ متر مكعب
١٩٩٩: ٣٨٣ ٧٨٢ ٣ متر مكعب و ٢٩٩ ٤٦ قطعة
٢٠٠٠: ٠٠٠ ٢٧٢ ٣ متر مكعب و ٧٢٢ ٣ قطعة

حجر القصدير* ١٩٩٨: لا شيء
١٩٩٩: ٣٠ كيلوغراما
٢٠٠٠: ١٥١ برميلا

* قد تعني الزيادة المفاجئة في استيراد حجر القصدير أيضا زيادة في استيراد الكلتان. فقد اكتشف الفريق أن حجر القصدير كثيرا ما يسجل في القائمة بدل الكلتان، نظرا لأن قيمة الكلتان أعلى، وتترتب على هذه المادة ضرائب استيراد عالية في أوغندا.

رواندا

١٠٣ - ردا على طلب للحصول على إحصائيات قدمه الفريق، قدمت السلطات الرواندية البيانات التالية:

الجدول ٤

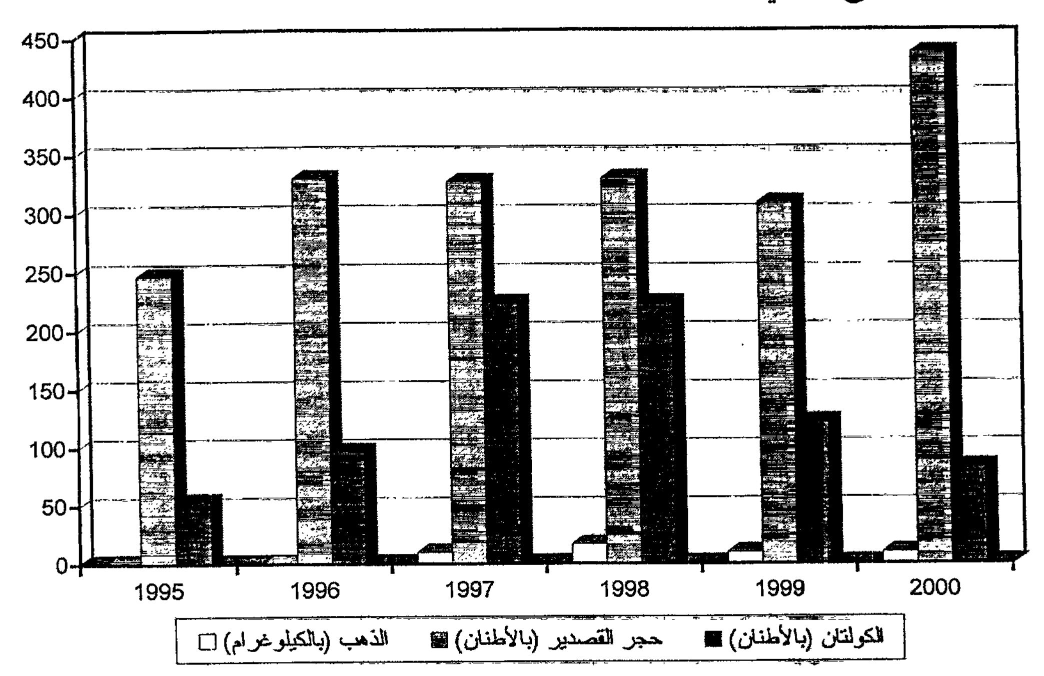
رواندا: الإنتاج المعدني ١٩٩٥-٢٠٠٠

السنة	الذهب (بالكيلوغرام)	حجر القصدير (بالأطنان)	الكولتان (بالأطنان)
١٩٩٥	١	٢٤٧	٥٤
١٩٩٦	١	٣٣٠	٩٧
١٩٩٧	١٠	٣٢٧	٢٢٤
١٩٩٨	١٧	٣٣٠	٢٢٤
١٩٩٩	١٠	٣٠٩	١٢٢
٢٠٠٠	١٠	٤٣٧	٨٣

المصدر: الإحصاءات الرسمية لرواندا (رقم 227/01/10/MIN).

الشكل ٤ أ

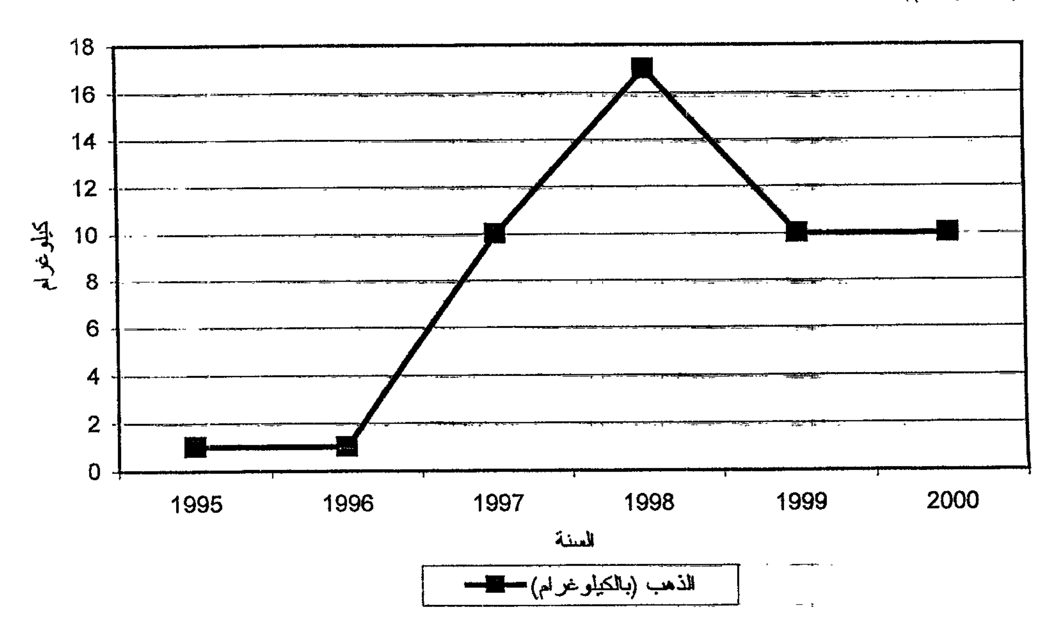
رواندا: الإنتاج المعدني ١٩٩٥-٢٠٠٠



الشكل ٤ ب

رواندا: إنتاج الذهب، ١٩٩٥-٢٠٠٠

(بالكيلوغرام)



١٠٤ - تؤكد السلطات الرواندية أيضا أنه "ليس لرواندا أي إنتاج للماس، والكوبالت، والزنك، والمنغنيز، واليورانيوم". ورغم هذا التصريح، ثمة دليل قوي على أن رواندا تصدر الألماس. فمنظمات مثل منظمة التجارة العالمية، والمجلس الأعلى للماس، وإحصاءات بلجيكا، حُلّلت بيانات استيراد سلع مختارة وتؤيد هذه التقارير الدليل الذي يثبت أن رواندا كانت تصدر الماس (انظر الجدول ٥). فأرقام الإنتاج تظهر بعض التناقضات فيما يتعلق بالذهب والكولتان ابتداء من عام ١٩٩٧ (انظر الشكلين ٤ أ و ٤ ب). ومن الحقائق الكاشفة أن الزيادة الحاصلة في إنتاج هذين المعدنين تبدو أنها وقعت خلال استيلاء تحالف القوى الديمقراطية لتحرير كونغو زائير على السلطة في كينشاسا بدعم من القوات الرواندية.

الجدول ٥

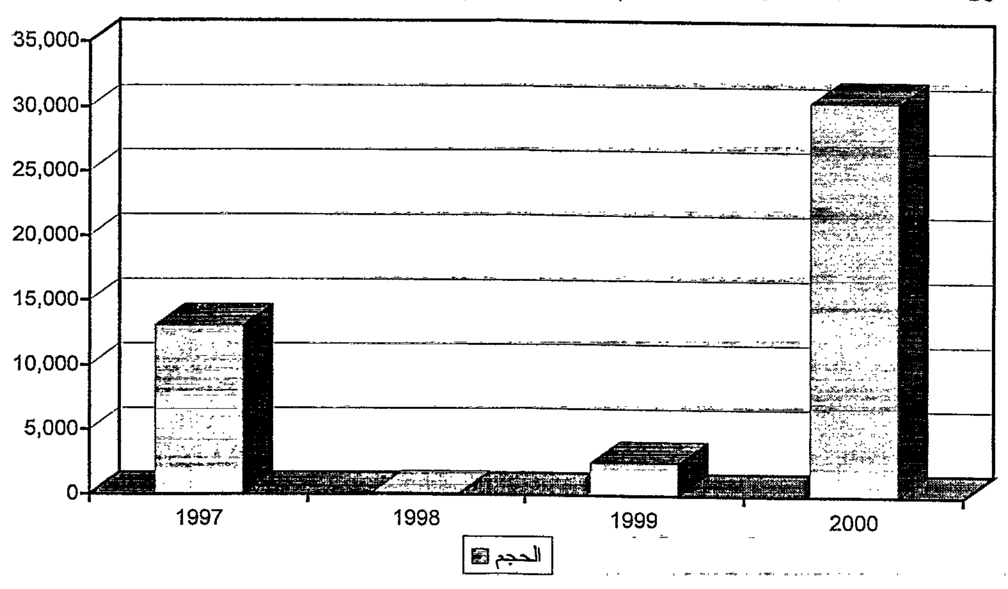
رواندا: الصادرات من الألماس الخام حسب الحجم ١٩٩٧ - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠

السنة	الحجم (بالقيراط)	القيمة (بدولارات الولايات المتحدة)
١٩٩٧	١٣ ٠٦٠,٣٩	٧٢٠ ٤٢٥
١٩٩٨	١٦٦,٠٧	١٦ ٦٠٦
١٩٩٩	٢ ٥٠٠,٨٣	٤٣٩ ٣٤٧
٢٠٠٠	٣٠ ٤٩١,٢٢	١ ٧٨٨ ٠٣٦

المصدر: المجلس الأعلى للماس.

الشكل ٥

رواندا: الصادرات من الألماس الخام حسب الحجم ١٩٩٦ - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠



١٠٥ - **بوروندي** - تشير مذكرة لمكتب صندوق النقد الدولي إلى أن "بوروندي لا تنتج الذهب، أو الماس، أو الكولتان، أو النحاس، أو الكوبالت، أو المعادن الأساسية". غير أن بوروندي كانت تصدر معادن لا تنتجها. فكما هو الحال بالنسبة لأوغندا ورواندا، يتصادف تصدير بوروندي للماس ابتداء من تاريخ ١٩٩٨، مع احتلال شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتمتد صادرات الكولتان على مدى فترة أطول (١٩٩٥-١٩٩٩)، مما يشير إلى أن هذا النشاط قد يكون نشاطا نظاميا.

١٠٦ - **أنغولا، وناميبيا، وزمبابوي** - استُخدمت مصادر "ثالثة" فقط للتأكد مما إذا كان اتجاه الإنتاج والتصدير قد أظهر أنماطا شاذة، وتعد الإحصاءات المتاحة بشأن الإنتاج والتصدير في أنغولا، وناميبيا وزمبابوي إحصاءات عادية نوعا ما من حيث الاتجاه. لم تكشف هذه الإحصاءات عن أي سلوك مشبوه. غير أن الحاجة تدعو إلى مزيد من البيانات لاتخاذ موقف نهائي بشأن هذه المسألة. ففي حالة زمبابوي، تظهر المعلومات المتعلقة بالصفقات الجارية والمعلقة بشكل واضح دلائل على الأثر المحتمل لهذه الصفقات على ميزان المدفوعات.

١٠٧ - إن الدراسة التحليلية المذكورة أعلاه للحالة الاقتصادية وللموارد، والتي استندت إلى الأرقام التي قدمتها الحكومات المعنية، تكشف أن أوغندا ورواندا كانتا تصدران الماس، بينما أخفي هذا النشاط ولا يظهر في الإحصاءات التي تنشرانها. فهما لا تنتجان الماس، ولا تصدران هذا المعدن رسميا. ويحتمل أن يكون هذا المعدن من جمهورية الكونغو الديمقراطية ويشكل أساسا لاقتصاد إعادة التصدير.

١٠٨ - وفيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، يظهر الإنتاج وصادراتها انخفاضا في الاتجاه، ويعزى ذلك جزئيا إلى احتلال الجزء الشرقي من البلاد. غير أن تدهور البنية الأساسية الريفية يشكل عاملا يحد من التعدين ومن الأنشطة الزراعية كذلك.

ثالثا - الصلات القائمة بين استغلال الموارد الطبيعية واستمرار الصراع

١٠٩ - تستكشف الأبواب التالية الصلات القائمة بين استغلال الموارد الطبيعية واستمرار النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. تعد هذه الأبواب مترابطة، لكنها منفصلة لغرض الإيضاح. يبين الباب الأول المخصصات التي رصدتها البلدان في الميزانية للقوات المسلحة التابعة لكل منها مقابل نفقاتها الفعلية. وسيُثبت أن النفقات العسكرية تتجاوز بكثير الأموال المخصصة المفترضة لهذه النفقات. وسيستكشف الباب الذي بعده بصورة متعمقة الوسائل التي تتمكن بها هذه البلدان من إيجاد الموارد المالية الإضافية اللازمة لمواصلة الحرب[٤]. وقد وجد الفريق صلة بين استغلال الموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية واستمرار النزاع.

ألف - الميزانيات مقارنة بالنفقات العسكرية

رواندا

١١٠ - تنفق رواندا حوالي ٣ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي أو ٢٩ في المائة من ميزانيتها السنوية لاحتياجاتها الدفاعية. ففي السنة المالية الحالية، خصص مبلغ ٧٠ مليون دولار في الميزانية الوطنية من أجل الدفاع. وتتضمن الأرقام الرسمية التي قدمتها وزارة المالية كل بند من بنود نفقات الجيش، بما في ذلك مرتبات الجنود وعلاواتهم، والتسيير، واقتناء المعدات العسكرية الجديدة.

---

(٤) عرفت أعداد الجنود تقلبات خلال فترة الحرب، لذلك فإن الأعداد المستخدمة هي تقديرات تقريبية.

١١١ –واتفق اخصائيون عسكريون ذوو خبرة كبيرة في المنطقة على أن الجنود الروانديين يستخدمون معدات خفيفة، لذلك كانت النفقات المتعلقة بالمعدات محدودة لمدة طويلة. ويقر الخبراء أيضا بأنه نظرا لحجم جمهورية الكونغو الديمقراطية وحجم الأراضي الواقعة تحت سيطرة رواندا، يلزم عدد أدنى من الجنود لتغطية هذه المنطقة، وقد يقدر هذا العدد بـ ٠٠٠ ٢٥ جندي في المتوسط خلال فترة النزاع. وبالإضافة إلى ذلك، فإن استخدام الطائرات لنقل القوات وبعض أنواع المعدات واللوازم قد يكون مكلفا.

١١٢ –وقد أشار مالك طائرة تعمل في المنطقة إلى أنه يحدد سعر استخدام طائرته في ٠٠٠ ٢ دولار للساعة. واستنادا إلى تجربته الخاصة في القيام بثلاث نوبات يومية في منطقة صغيرة، يقدر الفريق عدد النوبات بالنسبة إلى رواندا بخمس نوبات مدة كل واحدة منها ست ساعات في المتوسط. وهكذا، تحدد عملية حسابية بسيطة مجموع التكاليف في مبلغ ١,٨ مليون دولار في الشهر و ٢١,٦ مليون دولار سنويا.

١١٣ –واستنادا إلى العدد الأدنى المقدر بـ ٠٠٠ ٢٥ جندي في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومتوسط قدره ١٠٠ دولار للرواتب والعلاوات، أحصى الفريق مجموع النفقات فبلغت ٢,٥ مليون دولار في الشهر و ٣٠ مليون دولار في السنة. وتبلغ نفقات نقل القوات ومرتباهم وحدها في جمهورية الكونغو الديمقراطية ٥١,٦ مليون دولار في السنة، أي حوالي ثلاثة أرباع مجموع ميزانية الدفاع الرسمية في رواندا. وإذا ما أخذ في الاعتبار الـ ٠٠٠ ٢٠ جندي المتبقية والمتمركزة في رواندا ومتوسط راتبهم الذي يبلغ ٥٠ دولارا في الشهر، فإن مجموع ميزانية الدفاع تقريبا ٦٣ مليون ينفق على بندين. ومع ذلك، لا تزال لجنود الجيش الوطني الرواندي في جمهورية الكونغو الديمقراطية احتياجات أساسية أخرى مثل الذخيرة حتى لمعداهم الخفيفة وصيانة هذه المعدات وإحلالها.

١١٤– ويرى جميع الخبراء العسكريون الذين تم مشاورهم أن ميزانية الدفاع الرسمية في رواندا لا يمكن أن تغطي وحدها تكلفة حربها داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويتفق الفريق مع الرئيس كاغامي، الذي وصف الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية بأنه ''حرب ذاتية التمويل''.

أوغندا

١١٥– وتنفق أوغندا رسميا زهاء ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بها على الدفاع. وهو ما تقوم برصده مؤسسات بريتون وودز. وبالنسبة للسنة المالية ٢٠٠٠، بلغت ميزانية الدفاع نحو ١١٠ مليون دولار. وتغطي هذه الميزانية المرتب الذي يبلغ نحو ٧٠ دولارا شهريا الذي يحصل عليه الجنود البالغ عددهم ٠٠٠ ٥٠ جندي، منهم ٠٠٠ ١٠ جندي يرابطون في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما تغطي المعاشات التقاعدية التي يحصل عليها الجنود المتقاعدون، ومشتريات المعدات، واحتياجات أخرى.

١١٦– ووفقا لمصادر شتى، لدى قوات الدفاع الشعبية الأوغندية ما متوسطه ٠٠٠ ١٠ جندي داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية من مجموع الجنود وعددهم ٠٠٠ ٥٠ جندي. بل إن، بند الميزانية المتعلق بالمرتبات وحدها عن السنة يبلغ حوالي ٤١ مليون دولار الولايات المتحدة بالنسبة للجنود الأوغنديين البالغ عددهم ٠٠٠ ٥٠ جندي. وإذا دُفعت علاوة قدرها ٢٠ دولارا بدولارات الولايات المتحدة لكل جندي من الجنود البالغ عددهم ٠٠٠ ١٠ جندي، فسيصل المبلغ إلى ٠٠٠ ٢٠٠ دولار شهريا (عامَي ١٩٩٨ و ١٩٩٩)، وهو ما يصل مجموعه إلى ٢,٤ مليون دولار سنويا.

١١٧- وقُدرت تكلفة الانتقال على أساس معدل قدره ٢٠٠٠ دولار للساعة بمتوسط ٦ ساعات لرحلة العودة وثلاث عمليات تناوب يوميا، وتنفق قوات الدفاع الشعبية الأوغندية ما متوسطه ١٢,٩٦ مليون دولار على الانتقال وحده. وتبلغ المصروفات الأخرى المنفقة على المعدات وصيانتها واستبدالها قدرا كبيرا أيضا. وحسب ما ذكرته بعض المصادر، أنفقت أوغندا نحو ١٢٦ مليون بدولارات الولايات المتحدة على قواتها المسلحة عام ١٩٩٩، وهو ما يمثل تجاوز للنفقات بنحو ١٦ مليون دولار.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

١١٨- تمثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، من بين جميع الأطراف المحاربة، أكبر تحدٍّ فيما يتعلق بأرقام ميزانية الدفاع وعدد القوات. واكتنفت عملية تجميع البيانات صعوبة جمة نظرا لعدم وجود بيانات يعول عليها ولأن الجهاز الحكومي قائم بالكاد. ويخوض البلد حربا منذ عام ١٩٩٦ وكان الجيش، قبل ذلك، في حالة تفكك فعلي. ويتفق شتى الخبراء العسكريين الذين قابلهم أعضاء الفريق على نقطة واحدة وهي: الصعوبة البالغة التي تكتنف تقديم تقدير عن جيش جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويرى أولئك الذين قدموا تقديرا بشأنه أن عدده يتراوح بين ٥٠ ٠٠٠ إلى ٥٥ ٠٠٠ جندي.

١١٩- وحسب ما ذكرته بعض المصادر الحكومية، تعتمد جمهورية الكونغو الديمقراطية على شركات من الصين وأوروبا الشرقية في توفير ترسانتها العسكرية والمعدات المطلوبة. وقدم الفريق دلائل قوية على أن الحكومة قد استثمرت كثيرا في الدفاع عن أراضيها، رغم ما تواجهه من مشاكل اقتصادية.

زمبابوي

١٢٠- كانت ميزانية الدفاع الشاملة لدى زمبابوي في تناقص في ذات الوقت الذي أرسلت فيه قوات دفاع زمبابوي قوات إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد أُعلن في أوائل كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ عن تخفيض الميزانية من ١٥,٣ بليون بدولارات زمبابوي عام ٢٠٠٠ إلى ١٣,٣ بليون بدولارات زمبابوي عام ٢٠٠١. ومع ذلك أنفقت قوات دفاع زمبابوي نحو ٣ ملايين دولارات شهريا على قواتها البالغ عددها زهاء ١٠ ٠٠٠ جندي، بما يصل مجموعه إلى ٣٦ مليون دولار سنويا.

أنغولا وناميبيا

١٢١- إن وجود أنغولا هو أقل من وجود زمبابوي من ناحية عدد القوات. وحسب ما ذكرته بعض المصادر، يبلغ عدد القوات الأنغولية نحو ٣ ٠٠٠ جندي. وينحصر وجود ناميبيا في ٢ ٠٠٠ جندي. وقد ظلت ميزانية الدفاع التي تبلغ ٢٤ مليون دولار ناميبي على نفس المستوى منذ عام ١٩٩٩ رغم الدعم المقدم إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. بيد أن الميزانية الطارئة أو الإضافية للقوات المسلحة انخفضت من ٨٩ مليون بدولارات ناميبيا عام ١٩٩٩ إلى ٧٦ مليون بدولارات ناميبيا عام ٢٠٠١.

المتمردون

١٢٢- لدى حركات المتمردين وهي حركة التحرير الكونغولية، والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما، والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - حركة التحرير قواتها الخاصة بها. ويُقدر عدد قوات حركة التحرير الكونغولية ما بين ١٢ ٠٠٠ إلى ١٥ ٠٠٠ رجل. وهي عادة ما تستخدم الأسلحة والمعدات الخفيفة القادمة من كمبالا. وفي بعض الحالات، تُبرم الصفقات بين جان بيير بيمبا وغيره من التجار ورجال الأعمال. وتتألف هذه

الصفقات من منحهم فرص إجراء أنشطة تجارية أو منحهم امتيازات للتعدين، ويقدم المستفيد، في المقابل، بعض الأصناف العسكرية. وفي عام ١٩٩٩، عندما طلب السيد خليل من السيد بيمبا امتياز تعدين الماس، فإنه حصل على الامتياز في مقابل أزياء قتال وجوارب عسكرية صُنعت كلها في أوغندا.

١٢٣ -وليس معروفا ما يحصل عليه هؤلاء الجنود من مرتبات. ومع ذلك توصل الفريق إلى أن هؤلاء الشبان لا يُدفع لهم مرتب، ولكن يمكنهم الحصول من وقت لآخر على أموال في صورة ''مساعدة''. وكانت النتيجة مشاركتهم في استغلال الموارد الطبيعية. ويبدو أن تكلفة الحرب ضئيلة. وتتمثل مصروفات الحرب في شراء الذخيرة والأسلحة الخفيفة، ونقل الجنود بالطائرات والأموال التي تدفعها حركة التحرير الكونغولية إلى قوات الدفاع الشعبية الأوغندية وكل من الضباط الكبار مقابل ما يقدمونه من مساندة. وهناك سيناريو مماثل بالنسبة للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - حركة التحرير، الذي لديه نحو ٣ ٠٠٠ جندي.

١٢٤- ويُقدر عدد قوات التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما ما بين ١٢ ٠٠٠ إلى ١٥ ٠٠٠ جندي. وحسبما ذكرته بعض المصادر، فإن الجيش الرواندي عادة ما كان يزود قوات هذا التجمع حتى وقت قريب بالمعدات العسكرية. ولم يزوّد الفريق بالميزانية العسكرية رغم طلبه ذلك، ومن الصعب جدا تقديم تقديرات عنها. وتتمثل المصروفات الرئيسية في المعدات العسكرية ونقل الجنود فضلا عن إمدادات الوقود والبنزين. والمرتبات ليست مؤكدة فيما يبدو، ومن ثم يحاول الجنود العيش حتى على حساب السكان المحليين والأحياء البرية، إذا تيسر ذلك. ويبدو أن هذه الحرب مكلفة بالمقاييس الإفريقية لجميع الأطراف المشاركة في صراع جمهورية الكونغو الديمقراطية. والسؤال المطروح هو: ما هي الطرق التي تمول بها الأطراف المختلفة مجهودها الحربي؟

باء - تمويل الحرب

١٢٥ -هناك ثلاث وسائل رئيسية لتمويل هذه الحرب: (أ) شراء الأسلحة والمعدات عن طريق السداد المباشر، (ب) المقايضة (الأسلحة مقابل امتيازات التعدين)، و (ج) إقامة مشاريع مشتركة. وقد استفاد اقتصادا رواندا وأوغندا ماليا بدرجات متفاوتة من صراع جمهورية الكونغو الديمقراطية على عكس الحال بالنسبة لاقتصاد كل من أنغولا وناميبيا. وتمثل زمبابوي حالة خاصة في ضوء الامتيازات المنسوب احتمال حصول شركات زمبابوي عليها. وتبرهن البيانات الواردة من شتى المصادر، ومنها البلدان المشاركة في صراع جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومؤسسات بريتون وودز، أن إنتاج هذه البلدان الثلاثة المعدني قد تناقص بالمعنى الواسع. بيد أنه حدثت بعض حالات الضرورة المثيرة للاهتمام في الفترة بين عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٩. (انظر القسم ثانيا واو أعلاه) ويرد فيما يلي أمثلة منفصلة ومتنوعة عن كيفية قيام هذه البلدان الثلاثة بتمويل وجودها العسكري في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

رواندا

١٢٦ -يبدو أن العسكريين الروانديين يستفيدون مباشرة من الصراع. وفي واقع الأمر، لاحظ الفريق وجود تكامل كبير بين الجهاز العسكري، وجهاز الدولة (الجهاز المدني)، وقطاع الأعمال التجاري. ويقوم الجيش الوطني الرواندي بتمويل حربه داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية بخمس وسائل: (أ) الأنشطة التجارية المباشرة، (ب) الأرباح الآتية من الأسهم التي يمتلكها في بعض الشركات؛ (ج) المدفوعات المباشرة المقدمة من التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية -

غوما؛ (د) الضرائب التي يحصلها "مكتب الكونغو" وغير ذلك من المدفوعات التي يقدمها الأفراد مقابل الحماية التي يوفرها هذا الجيش أعمالهم التجارية؛ (هـ) ما يستولي عليه الجنود مباشرة من "الأرض".

١٢٧ - ومنذ عام ١٩٩٨، تتلقى إدارة العلاقات الخارجية من خلال الكونغو، مبالغ طائلة من الأموال من شتى الوكالات التجارية. وتعمل بعض "الوكالات التجارية" المتعاملة في الماس داخل كيسانغاني قبل منح امتياز الاحتكار إلى اثنتين منها في تموز/ يوليه ٢٠٠٠. وحسب بعض ما ذكرته مصادر موثوق بها، تُدفع الضرائب مباشرة إلى مكتب الكونغو. وفي المتوسط، تدفع الوكالة التجارية التي يبلغ حجم مبيعاتها ٤ ملايين دولار شهريا مبلغ ٢٠٠ ٠٠٠ دولار شهريا إلى مكتب الكونغو. ويدفع كل تاجر من تجار الماس يعتزم شراء الماس من شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية أو كيغالي خمسة في المائة من قيمة الماس إلى مكتب الكونغو قبل التعامل. وتتمشى هذه القيمة مع ما يعرف باسم النسبة الإجبارية خمسة في المائة من قيمة مشتريات الماس التي يحصلها مكتب الكونغو من الوكالتين التجاريتين اللتين تسيطران على سوق الماس في كيسانغاني. وتقدم شركتا مرسرز، وناسور وأرسلانيان "شركتا تجارة الماس المستخدم في تمويل الصراع" العاملتان شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية ما متوسطه مليوني دولار سنويا من كل منهما إلى مكتب الكونغو مباشرة. وتطبق نسبة مئوية مماثلة على الموارد المعدنية الأخرى في المنطقة التي يسيطر عليها التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما.

١٢٨ - وقبل تموز/يوليه ٢٠٠٠، اعتاد أصحاب الاحتكارات سداد مبلغ قدره ٢٠٠ ٠٠٠ دولار شهريا بكامله إلى كيغالي؛ وقد تغير هذا بعض الشيء منذ مطالبة التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما بنصيبه. لذا فإن الوكالات التجارية الأكبر حجما المتعاملة في الماس، تدفع مبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار إلى مكتب الكونغو ومبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار إلى سلطة التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما. ويرى الفريق أنه على مدار فترة عامين تلقى مكتب الكونغو حوالي أربعة ملايين دولار كمدفوعات مباشرة مقابل منح الإذن بالعمل داخل المناطق الواقعة تحت سيطرته.

١٢٩ - وتشير بعض الوثائق إلى دخول الجيش الوطني الرواندي مباشرة في بعض الأنشطة التجارية. وحسب ما ذكر آنفا، فإن لدى الجيش الوطني الرواندي مصالح كبيرة في تجارة الكولتان، من خلال شركتي رواندا ميتلز وغراند لاك متل. ويباع معظم الكولتان الذي يستخرجه المدنيون أو السجناء إلى وسطاء (مدنيين أو جنود) الذين يبيعونه بدورهم إلى الوكالات التجارية التي يسيطر على بعض منها العسكريون الروانديون. ويرسل هذا الكولتان بكامله تقريبا إلى كيغالي، ويخزن عموما في مرافق تملكها الحكومة أيضا. ويتجه جزء كبير إلى شركة رواندا ميتلز ويصدر الجزء الباقي مباشرة عن طريق بعض المختصين. وتتصل شركة رواندا ميتلز وشركة غراند لاك ميتلز، مباشرة عن طريق مكتب الكونغو، بالعملاء لإبلاغهم بالكميات المتوافرة من الكولتان. وقد وُقِّعت بعض الرسائل المرسلة إلى العملاء المحتملين في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية من دان، وهو رئيس مكتب الكونغو.

١٣٠ - وفي ضوء الزيادة المرتفعة في أسعار الكولتان من أواخر عام ١٩٩٩ إلى أواخر عام ٢٠٠٠، وهي الفترة التي انخفضت فيها الإمدادات العالمية في وقت كان فيه الطلب آخذا في الارتفاع، قُدر سعر الكيلوغرام من الكولتان متوسط الدرجة بمبلغ ٢٠٠ دولار. ومع ذلك كان الجيش الرواندي يصدر عبر شركة رواندا ميتلز، وفقا لتقديرات المتخصصين، ما لا يقل عن ١٠٠ طن شهريا. ويقدر الفريق أن الجيش الرواندي قد يكون قد حقق ٢٠ مليون دولار

شهريا، ببساطة عن طريق بيع الكولتان الذي يشتريه الوسطاء في المتوسط من التجار الصغار بمبلغ ١٠ دولارات للكيلوغرام. ووفقا لما ذكره الخبراء والموزعون، يتعين أن يكون الجيش الوطني الرواندي قد حقق، وفقا لأعلى تقديرات جميع التكاليف ذات الصلة (شراء ونقل المعادن)، ما لا يقل عن ٢٥٠ مليون دولار على مدار فترة ١٨ شهرا. وهذا يكفي إلى حد كبير لتمويل الحرب وهنا تكمن الدائرة المفرغة التي تدور فيها الحرب. فقد أتاح الكولتان للجيش الرواندي الإبقاء على وجوده داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية. ووفر الجيش الحماية والأمن للأفراد والشركات المستخرجة له. وقد حقق هؤلاء أموالا تقاسموها مع الجيش، الذي يواصل بدوره توفير البيئة التي تمكّن من مواصلة عملية الاستغلال. ويتناول هذا المشهد الأخير، الذي يبين كيفية قيام الروانديين بتمويل صفقات حربهم، المعاملات المالية التي تدخل فيها المصارف الرواندية، والموردون المتعاملون مع الجيش الوطني الرواندي، والمؤسسات التابعة للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية. واستخدمت رواندا، في هذه الحالات الخاصة، المصرف التجاري للتنمية والصناعة - كيغالي ومؤسسة سونكس لسداد المبالغ اللازمة إلى الموردين المتعاملين مع الجيش المذكور.

١٣١ - وكانت مؤسسة سونكس قد أنشأت في آذار/مارس ١٩٩٩ بكيغالي. وهي مملوكة للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية-غوما ويديرها إيمانويل كمانزي، وهو الرئيس السابق لإدارة الشؤون المالية التابعة للتجمع. ويتمثل غرضها الرئيسي في العمل كجناح تجاري ومالي للتجمع، يتناول معظم الصفقات التجارية والمالية. وقد تم تصفية مؤسسة سونكس في أواخر عام ٢٠٠٠، ولكن كان لديها وقت كاف لوضع نسق يرمي إلى تحويل الموارد من التجمع إلى كيغالي. وتلقى الفريق وثائق تبرز المعاملات المالية التي قامت بها سونكس والمصرف التجاري للتنمية والصناعة. وحسب ما جاء في هذه الوثائق، قدم المصرف مليون دولار في منتصف عام ١٩٩٩ إلى سونكس كقرض لسداد فواتير الوقود إلى شركة غامبو سفاري. وتعين على سونكس سداد هذا القرض بالأموال المحققة من بيع الكولتان وحجر القصدير. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٠، كان قد رُدَّ بالفعل ما بين ٢٠٠ ٠٠٠ دولار إلى ٣٠٠ ٠٠٠ دولار إلى المصرف. ويبدو أن هذا القرض جزء من معاملة مالية حولت بموجبها الأموال إلى كيغالي، وحصل بعض الأفراد داخل التجمع على نصيبهم الوافر.

١٣٢ - وفي العام ذاته، طلبت سونكس قرضا آخر قدره ١٠ ملايين دولار من المصرف بكيغالي. ووفق على مبلغ خمسة ملايين دولار. وحسب ما ذكره أحد العناصر الفاعلة وقتئذ، فإن القرض البالغ خمسة ملايين دولار لم يدفع مباشرة إلى سونكس. وبدلا من ذلك، أصدر المصرف أمرا إلى سيتي بنك بنيويورك بأن يدفع إلى الموردين المتعاملين مع التجمع القروض المقدمة اسميا إلى سونكس. ويكتنف هذا الترتيب المالي الريبة من عدة وجوه.

١٣٣ - فأولا، الجبهة الوطنية الرواندية هي أحد المساهمين في مصرف التجارة والتنمية والصناعة من خلال تراي ستار. وثانيا، فإن الموردين المتعاملين مع التجمع هم في معظمهم شركات رواندية يرتبط مُلاَّكُها بصلة وثيقة بالجيش الوطني الرواندي أو الجبهة الوطنية الرواندية. وثالثا، قام بإبرام الصفقة مع سونكس الرائد دان، من مكتب الكونغو، وهو صهر السيد كمانزي، رئيس إدارة الشؤون المالية والعقل المدبر للعملية بكاملها.

١٣٤ - وقد تكون القروض المقدمة من المصرف إلى سونكس عمليات مدبرة جيدا لتحويل الأموال من المصرف إلى الجيش الوطني الرواندي ولسداد المبالغ اللازمة إلى الموردين المتعاملين مع ذلك الجيش عن طريق الاستعانة

بسونكس. وسداد المبالغ إلى الموردين المتعاملين مع الجيش المذكور هي إحدى وسائل تمويل الحرب دون سحب من الميزانية الرسمية. وتفيد بعض المصادر الموثوق بها أن التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية سدد بالفعل حوالي مبلغ ٠٠٠ ٧٠٠ دولار. واستنادا إلى إحدى الوثائق الصادرة عن التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما التي تبين على نحو مفصل حجم القروض التي ينبغي سدادها باستخدام الأموال المحققة من بيع الكولتان؛ فإن جزءا من الضرائب التي تبلغ مليون دولار شهريا، التي تدفعها السيدة غولامالي إلى التجمع مقابل احتكار الكولتان، يمكن استخدامها أيضا في سداد القرض المقدم من المصرف.

أوغندا

١٣٥ - لم تضع أوغندا، على عكس رواندا، نظاما خارج الميزانية لتمويل وجودها داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية. إذ تستخدم ميزانية الدفاع العادية، وتعالج الخزانة إلى حد كبير ما يحدث من عجز. بيد أن اقتصاد أوغندا استفاد من الصراع من خلال اقتصاد إعادة التصدير. وفي المقابل، استفادت الخزانة وأتاح ذلك حدوث زيادة في ميزانية الدفاع.

١٣٦ -ويعني اقتصاد إعادة التصدير إعادة تعبئة الموارد الطبيعية المستوردة من جمهورية الكونغو الديمقراطية أو إعادة تغليفها بوصفها موارد طبيعية أو منتجات أوغندية ثم يعاد تصديرها. وهذا ما يحدث بالنسبة لبعض الذهب والماس والكولتان والبن المصدر من أوغندا. وقد أحدث اقتصاد إعادة التصدير تأثيرا بالغا في تمويل الحرب، من ثلاثة وجوه.

١٣٧ -أولا، أدى إلى زيادة إيرادات رجال الأعمال والتجار الرئيسيين وغيرهم من الموزعين. وفي قطاع البن، تحققت مكاسب طائلة للتجار في كمبالا وبوجمبورا. وحسب ما ذكره خبير في القطاع يعيش بالمنطقة، هناك حيلة يستخدمها مصدرو البن في المنطقة. فالبن من نوع أرابيكا المنتج في بوجمبورا أعلى درجة من ذلك المنتج في كيفو. وقد يصل الفرق في السعر في بعض الحالات إلى الثلث. ويقوم الموزعون البوروندیون باستیراد البن الكونغولي وخلطه، ثم بَيعه بسعر أعلى على أساس أنه بن بوروندي. ويستخدم الموزعون الأوغنديون نفس المخططات. ففي حالة أوغندا، يحقق الموزعون مكاسب من كلا الحالتين. إذ يشتري التاجر البن غير المكلف داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية، بعملات مزورة في أغلب الأحيان، ثم يخلطه في نهاية المطاف بين أوغندي وعندئذ يعيد تصدير هذا البن على أنه أوغندي من نوع روبوستا، الذي هو أفضل جودة من الكونغولي من نفس النوع.

١٣٨ -ثانيا أدى الاستغلال غير المشروع للذهب في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى تحسن كبير في ميزان مدفوعات أوغندا. وأدى هذا بدوره إلى وجود ثقة أكبر في الاقتصاد الأوغندي لدى الجهات المانحة المتعددة الأطراف لا سيما صندوق النقد الدولي الذي كان يقوم برصد الخزانة الأوغندية. ثالثا، حقق ذلك مزيدا من الأموال للخزانة من خلال شتى الضرائب المفروضة على السلع، والخدمات، والتجارة الدولية. وكشفت المناقشات التي جرت مع نائب مفوض هيئة الإيرادات الأوغندية عن أن مستوى تحصيل الضرائب قد زاد زيادة كبيرة على مدار فترة الخمس سنوات الماضية. وتؤكد الأرقام الصادرة عن صندوق النقد الدولي بشأن العمليات الضريبية الأوغندية هذا التطور الإيجابي على مدار فترة الثلاث سنوات الماضية. ويكشف التحليل المفصل لبنيان وتطور العمليات الضريبية أن بعض القطاعات حققت نتائج أفضل من الأخرى، وأن معظم تلك القطاعات عادة ما تكون ذات صلة بقطاع الزراعة والغابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتسدد رسوم جمركية على جذوع الأشجار والأخشاب المقطوعة أو ألواح الأخشاب المتجهة

إلى أوغندا وكينيا أو للتصدير خارج القارة عند دخولها أوغندا.

١٣٩ -وفي الفترة بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٠، عبرت الحدود الأوغندية نحو ١ ٨٠٠ شاحنة تحمل جذوع الأشجار والخشب والبن واللحاء الطبي وحجر القصدير والبيروكلور والحديد الخام والشاي والكينكينا. وتمثل هذه الأرقام الرسمية الواردة من الحكومة الأوغندية متوسطا قدره ٦٠٠ شاحنة سنويا، جميعها مسجلة لدى موظفي الجمارك. وعلى نحو ما أشارت إليه السيدة لتوسوفي في إحدى المرات أن الإعفاء الضريبي الممنوح لشركتي فيكتوريا وترينيتي يمثل خسارة صافية قدرها خمسة ملايين دولارات شهريا (هناك ١٥ نقطة دخول). ويستنتج الفريق أنه في ضوء عدم وجود إعفاء على الجانب الأوغندي، وارتفاع مستوى الضرائب في أوغندا، فإن الرسوم الجمركية المتصلة بعبور الموارد الطبيعية الكونغولية التي يقوم باستخراجها الأوغنديون وبعض الكونغوليين في محافظتي أكواتير والشرقية ستحقق للخزانة ما لا يقل عن خمسة ملايين دولار شهريا.

١٤٠ -وكانت هناك طريقة أخرى لتمويل وجود الجيش داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية وهي شراء اللوازم العسكرية عن طريق الائتمان. فقد اشترى الجيش الأوغندي بنزينا عن طريق الائتمان من عدد من الشركات الخاصة. ويعامل الدين الحاصل على أنه دين داخلي.

١٤١ -وتوصل الفريق أيضا إلى أن القادة المحليين التابعين لقوات الدفاع الشعبية الأوغندية يتغاضون عما يرتكبه الجنود من ابتزاز ضد السكان أو عن مشاركتهم في الأعمال التجارية صغيرة الحجم. ويُنظر إلى ذلك على أنه وسيلة لسداد علاواتهم وقد ثبت نجاح هذه الطريقة إلى حد كبير. وتوضح بجلاء المعلومات المستقاة من أصدقاء وأقارب الجنود التابعين للقوات المذكورة الذين خدموا في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن هناك عناصر للسداد الذاتي مرضية بشكل أكبر كثيرا من العلاوات الرسمية. وعموما، يتمكن العسكريون وقادتهم والأفراد الآخرون المشاركون في العملية من التلاعب بالعوامل المتعلقة بالميزانية وغيرها لاستبقاء سيطرتهم على الأراضي المحتلة.

١٤٢ -ويمكن إيجاز الحالة في أوغندا على النحو التالي: ساعد اقتصاد إعادة التصدير على زيادة الإيرادات الضريبية، مما أتاح المزيد من النقدية للخزانة. تسهم الأعمال التجارية المتصلة بالصراع والتي يديرها الأوغنديون إلى حد ما في إيجاد أنشطة داخل الاقتصاد في قطاع مثل التعدين (الذهب والماس). وكان للنمو في هذه القطاعات أثر على الاقتصاد وأتاح لأوغندا تحسين الناتج المحلي الإجمالي بها عام ١٩٩٨ واستبقاء هذا التحسن إلى حد ما عام ١٩٩٩[٥] وحسب ما ذكره المسؤولون الأوغنديون، فإن التحسن في الناتج المحلي الإجمالي يتيح إحداث زيادة، بالمعنى المطلق، في الميزانية العسكرية في الوقت الذي يحافظ فيه على مستوى الميزانية العسكرية عند النسبة المتفق عليها وهي ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وقد ولّد ما بدا من قوة في الاقتصاد الأوغندي المزيد من الثقة لدى المستثمرين، والجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف التي أتاحت أمام الحكومة، من خلال مواصلة مستوى تعاونها ومساعدتها لأوغندا، فسحة لإنفاق المزيد على المسائل الأمنية في الوقت الذي تتكفل فيه المعونة الثنائية والمتعددة الأطراف بالقطاعات الأخرى كالتعليم والصحة وشؤون الحكم.

(٥) ما برح الناتج المحلي الإجمالي في أوغندا في ازدياد منذ أوائل التسعينات. غير أنه لوحظ حدوث انخفاض طفيف عام ١٩٩٩.

حركة التحرير الكونغولية، والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما، والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - حركة التحرير

١٤٣ - تتلقى حركات المتمردين، رسميا، الجانب الأكبر من معداتها العسكرية عن طريق قوات الدفاع الشعبية الأوغندية والجيش الوطني الرواندي. وخلال المناقشات التي أجراها الفريق مع وزير الدفاع الأوغندي ورئيس أركان قوات الدفاع الشعبية الأوغندية، أبلغ الفريق أن الأسلحة المستولى عليها من القوات المسلحة الكونغولية عادة ما تقدم إلى حركة التحرير الكونغولية والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - حركة التحرير. وحسب ما ذكرته مصادر أخرى، تحصل هاتان المجموعتان على بعض المعدات العسكرية من خلال الشراء المباشر أو المقايضة. ونما إلى علم الفريق حالة جد طريفة قام خلالها السيد بيمبا، بحث من اللواء كازيني، بعملية مساومة مع أرفع السلطات الأوغندية بشأن إطلاق سراح بعض الطيارين الأوكرانيين الذين جرى الاستيلاء على طائرتهم الأنتونوف. وأبلغ هذا المصدر الموثوق به جدا الفريق أن السيد بيمبا قد حصل في مقابل ذلك على أزياء قتال، وأحذية عسكرية، ومستلزمات طبية لجنوده من طرف ثالث.

١٤٤ -وقد وضع التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما نظاما ضريبيا يعتمد أساسا على قطاع التعليم. إذ يوجد نحو ستة أشكال مختلفة من الضرائب في هذا القطاع، وتطبق على نحو ثمانية أنواع مختلفة من المعادن بما في ذلك أهمها (وهي الكولتان والذهب والماس). وحسب الإحصاءات الرسمية الصادرة عن التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية، لاحظ الفريق أنه كان يتم في عام ١٩٩٩ استخراج ما متوسطه ٦٠ كيلوغراما من الذهب شهريا من المناطق الخاضعة تحت سيطرة التجمع. ويمثل ذلك زهاء ٧٢٠ كيلوغراما سنويا. وفي عام ٢٠٠٠، ارتفعت الكمية المستخرجة إلى ما يناهز ١٠٠ كيلوغرام شهريا. وبالنسبة للكولتان، تم استخراج ٢٧ طنا شهريا عام ١٩٩٩، في حين أنتج ٢٩ طنا شهريا عام ٢٠٠٠. وفي ضوء عدد الوكالات التجارية (١٩ وكالة بالنسبة للكولتان)، وأنواع الضرائب الستة، يخلص الفريق إلى أنه تتوافر أمام التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية عائدات ضخمة من خلال تحصيل الضرائب. بيد أنه من الصعب تقدير تلك الأرقام، رغم أن بعض المطلعين على بواطن الأمور أبلغوا الفريق أن الحالة الأمنية في تحسن منذ أواخر عام ٢٠٠٠، وأن التوقعات بالنسبة لإحداث توازن بالميزانية أفضل عما كانت عليه منذ عامين. وتفيد المعلومات المستقاة من بعض الوثائق والأفراد أن التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما قد قام، بالإضافة إلى ما يحصله من ضرائب وما يحتفظ به من أسهم في شركة البحيرات الكبرى للتعدين، بمنح احتكار الكولتان إلى هذه الشركة في مقابل تلقيه مليون دولار شهريا.

١٤٥ -**صورة الأنشطة التجارية التي يقوم بها التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية:** يفيد القدر الأوفر من المعلومات المستقاة من الوثائق والأفراد فيما يتعلق بالأنشطة التي يقوم بها التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية، ودار السلام بتنزانيا، وأماكن أخرى خلال الأعمال القتالية الراهنة، بأن التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما وجهات أخرى تقوم بتسويق الموارد المعدنية المستخرجة من جمهورية الكونغو الديمقراطية - الذهب والماس والأخشاب - عن طريق دار السلام. ويشحن ما يحصل عليه التجمع من ذهب وماس من خلال شبكة المال والنقل والإمداد التابعة له، عبر دار السلام بتنزانيا، لبيعه بالسوق الدولية. وتيسيرا لحركة هذه السلع الأساسية ولإعطاء مظهر الشرعية، يحصل التجمع على وثائق الغرض منها إخفاء ملكيته والتغطية عليها. وتكون الوثائق التي تتناول شحن الذهب والماس في صورة نماذج مستوفاة

من نماذج جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتوضح النماذج صدورها من مؤسسة حكومية، وتكون مستوفاة بالأختام والتوقيعات اللازمة التي توضح الموافقة عليها وصدورها في كينشاسا ولوبومباشي. وينسق ممثلو التجمع في دار السلام عملية استلام شحنات الذهب والماس وتوريدها وبيعها. وتعبر شحنات الذهب مطار دار السلام الدولي لبيعها إلى مشترين في سري لانكا ومناطق أخرى. وتُحتجز شحنات الماس لدى مصرف تنزانيا قبل إرسالها إلى بلجيكا وجنوب أفريقيا وهولندا.

١٤٦ -ويبيع التجمع الذهب والماس في مقابل الحصول على نقدية أو بمقايضتهما بعتاد عسكري وأدوية لمساندة مواصلة الأعمال القتالية الراهنة. ويقوم ممثلو التجمع في دار السلام أيضا بالترتيب لشراء الأغذية وغير ذلك من احتياجات النقل والإمداد اللازمة للجهد الحربي. وإضافة إلى ذلك، تشحن الموارد الخشبية الواردة من جمهورية الكونغو الديمقراطية عبر دار السلام إلى اليونان وبلجيكا. وبالنسبة لليونان، تقوم شركة استيراد وتصدير كائنة في غوما بالترتيب جزئيا للمعاملات المتعلقة بالأخشاب. ويتم أيضا في دار السلام تجهيز عملية شحن الذهب والماس والأخشاب بالتعاون مع ممثلي التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية عن طريق شركة من المعتقد أنها كيان تجاري مستتر أنشئ بغرض تيسير دعم العمليات المالية وعمليات النقل والإمداد الخاصة بالتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما. ومن الجدير بالملاحظة أن الأنشطة المبينة أعلاه تمثل عمليات يقوم بها التجمع المذكور وهي مستقلة عن العمليات التي تقوم بها جمهورية رواندا عبر كيغالي.

١٤٧- ويستنتج الفريق بشأن هذا البند أن مجموعتي المتمردين الرئيسيتين (حركة تحرير الكونغو/جبهة تحرير الكونغو والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما) باتتا تتمتعان باستقلالية تدريجية من حيث حصولهما على المعدات العسكرية. فهما قادرتان على جمع مبالغ كبيرة من النقد تكفي لشراء المعدات الخفيفة التي تستخدمانها. كذلك فإنهما أنشأتا شبكة خاصة بهما فضلا عما أقامتاه من اتصالات تسمح لهما بشراء ما يلزمهما من معدات. وقد تجلت هذه الاستقلالية المتعاظمة مؤخرا عندما طلب التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية أن تتم قسمة الأموال التي يعطيها تجار الماس لمكتب الكونغو بالتساوي بين الكيانين. كذلك شن تجمع غوما بعض الهجمات العسكرية على موقع لجناح التجمع في كيسنغاني بغية احتلال المناطق الغنية بالماس على نحو ما سبق بيانه. وبقدر تعاظم الحاجة إلى الاستقلالية في استيراد الأسلحة، تتعاظم الحاجة إلى إيجاد موارد إضافية، لذا يتوقع أن تتكرر الاشتباكات الهادفة إلى السيطرة على المناطق الغنية بالمعادن مما يجعل المتمردين يدورون في حلقة مفرغة من الحرب واستغلال الموارد الطبيعية.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

١٤٨- اعتمدت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على معادنها وصناعتها التعدينية لتمويل الحرب. وقد استندت استراتيجية تمويل الحرب خلال الفترة الفاصلة بين عام ١٩٩٨ ومطلع عام ٢٠٠١ إلى عُمُد ثلاثة هي، (أ) البحث عن النقد من خلال استنساب الاحتكارات؛ (ب) وامتصاص الأموال بصورة مباشرة وغير مباشرة من الشركات شبه الحكومية والشركات الخاصة الأخرى؛ (ج) وإقامة مشاريع مشتركة بين الشركات شبه الحكومية والشركات الأجنبية التابعة للبلدان الحليفة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٤٩- **البحث عن النقد** - لجأ الرئيس الراحل إلى خطط مختلفة لجمع الأموال، فأسس الضريبة المستقلة (انظر الفقرة ٤١) ونفّذ خططا من قبيل احتكار تسويق الماس.

١٥٠- منح احتكار الماس للشركة الدولية لصناعات الماس - أشارت مصادر حكومية إلى أن هذا الاحتكار يتسم بهدف مزدوج يتمثل في الحصول بسرعة على أموال جاهزة لشراء ما يلزم من أسلحة وتسوية بعض المشاكل العالقة مع الحلفاء. أما الشق الثاني من هذا الهدف فيتمثل في الحصول على المعدات العسكرية والمعلومات المخابراتية الإسرائيلية نظرا للعلاقات الخاصة التي تربط مدير هذه المؤسسة السيد دان غرتلر ببعض كبار الضباط في الجيش الإسرائيلي.

١٥١- ويتضح أن هذه الصفقة تشكل كابوسا بالنسبة لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وكارثة على تجارة الماس المحليين فضلا عن تسببها بحرج لجمهورية الكونغو التي تعبَث حاليا بالماس غير المشروع. وتشير مصادر مختلفة إلى أن الشركة الدولية لصناعات الماس لم تسدد سوى مبلغ ٣ مليون دولار بدلا من ٢٠ مليون دولار ولم تقم قط بتوريد المعدات العسكرية.

١٥٢- وقد أعرب الرئيس جوزيف كابيلا عن استعداده لتحرير تجارة الماس في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويبدي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تأييدهما الشديد لهذه المبادرة. بيد أن الشركة الدولية لصناعات الماس تهدد بمقاضاة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويتضح أيضا أن صفقات هذه الشركة قد باتت كارثة على تجارة الماس المحلية. فبعد قصر الاحتكار على هذه المؤسسة، عمد معظم تجار الماس في المنطقة الخاضعة لسيطرة الحكومة إلى العبور إلى برازافيل من أجل بيع ماسهم. وتشير التقديرات إلى أن السوق الدولية شهدت خلال الأشهر الثلاثة الأولى من هذا الاحتكار مبيعات بقيمة ٦٠ مليون دولار من ماس جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقد ورد ذكر جمهورية الكونغو (برازافيل) بوصفها بلد المنشأ. وقد حرمت عمليات تهريب الماس هذه اقتصاد جمهورية الكونغو الديمقراطية المصاب أصلا بالوهن من كميات كبيرة من الأموال كما حرمت الخزانة من عائدات ضرائب هامة. وتبين هذه الحالة أن حاجة الحكومة الماسة إلى النقد الجاهز لتمويل الدفاع عن أراضيها كانت وبالا عليها، ومن المفارقات أنها حرمت خزانتها من إيرادات هامة.

١٥٣- امتصاص الأموال من الشركات شبه الحكومية - تتمثل أحد الأساليب الأخرى لتمويل الحرب في امتصاص الأموال بصورة مباشرة وغير مباشرة من الشركات شبه الحكومية والشركات الخاصة الأخرى، ولا سيما شركة باكوانغا للتعدين والشركة العامة للمقالع والمناجم (جيكامين). وقد اقتطعت الحكومة منذ آب/أغسطس ١٩٩٨ خُمسي إيرادات شركة باكوانغا للتعدين. وقد أبلغ الفريق بأن نسبة ثلاثة أخماس من هذه الإيرادات، أو ما يوازي ٤ ملايين دولار من المبيعات، كانت ترسل في بعض الأحيان إلى مكتب الرئيس. وقد تأكد للفريق أن شركات النفط كانت تعطي مبالغ كبيرة من الأموال للحكومة في شكل ضرائب مستقلة. وفي معظم الحالات، كانت هذه المبالغ النقدية المسددة بالفرنك الكونغولي تسلم للسيد مبويو الذي كان يتوجه من ثم إلى الرئيس الراحل كابيلا. وكانت هذه الأموال تستخدم في سداد مرتبات ومكافآت للجنود الكونغوليين الموجودين على أرض المعركة. ويشير بعض المسؤولين الكونغوليين إلى أن الضرائب المستقلة لم تستخدم قط في شراء أسلحة.

١٥٤- وتحصل شركة باكوانغا للتعدين من الحكومة على ما يوازي خُمسي مبيعاتها من الماس بالفرنك الكونغولي مصروفا بالسعر الرسمي الذي لا تتجاوز قيمته ربع سعر السوق السوداء. ويعتقد أن ثمة ما يناهز ٧٥ فرنكا كونغوليا لكل

دولار لا تعرف وجهة إنفاقها لكنها يحتمل أن تكون مستخدمة في الاحتياجات الدفاعية[٦].

١٥٥- وتظهر مساهمة الشركة العامة للمقالع والمناجم في المجهود الحربي على مستويين. فمن ناحية، اقتطعت الحكومة مباشرة في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ ثُلث أرباح الشركة. ومن جهة أخرى، ساهمت الحكومة بصورة غير مباشرة في نفقات قوات دفاع زمبابوي في الفترة بين أيار/مايو ١٩٩٩ و تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

حالة خاصة : زمبابوي

١٥٦- موّلت زمبابوي مشاركتها في الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية بطريقتين: (أ) اللجوء إلى ميزانية الدفاع، حيث يبدو أن معظم النفقات العسكرية لزمبابوي تغطى من الميزانية العادية، (ب) تمويل الحرب بصورة غير مباشرة عن طريق تلقي مدفوعات مباشرة من الكيانات الكونغولية، ولا سيما الشركات. ويشير مصدران بالغا الموثوقية إلى أن الشركة العامة للمقالع والمناجم كانت تقدم خلال عهد بيلي راوتنباخ مكافآت مالية إلى جنود زمبابوي. وربما كانت هذه المدفوعات مرتبطة بالعقد المبرم بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وشركة ريدج بوينت. وبالفعل، فقد حوّل جزء من حقوق استثمار الشركة العامة للمقالع والمناجم إلى شركة ريدج بوينت دون تعويض ظاهري. ويشير بعض المصادر إلى أن التعويض غير المشار اليه في العقد يمكن أن يكون في شكل تقاسم أرباح بين الحكومة وشركة ريدج بوينت بحيث تحصل الحكومة على ٨٠ في المائة فيما تنال الشركة ٢٠ في المائة. والغريب، حسب ما تشير إليه بعض المصادر، أن السيد مبويو، وهو وزير كونغولي، وقّع العقد بصفته أحد موظفي شركة ريدج بوينت لا ممثلا لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبعد شهرين من انتهاء عقد السيد بيلي راوتنباخ بصفته مديرا للشركة العامة للمقالع والمناجم ، تم الإبلاغ عن حدوث تذمر في صفوف الجنود الزمبابويين في كاتانغا بسبب عدم حصولهم على المكافآت المالية.

١٥٧- بيد أن الفريق لاحظ ممارسة لا هي تمويل للحرب ولا هي توفير للمساعدة المباشرة. ويشار إلى هذه الممارسة في هذا التقرير في عبارة "حوافز المساعدة". وكثيرا ما استغلت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية السابقة إمكانات مواردها الشاسعة في منطقتي كاتانغا وكاساي لضمان حصولها على المساعدة من بعض حلفائها أو تغطية لبعض النفقات التي قد يتكبدها هؤلاء خلال مشاركتهم في الحرب. ومن بين جميع حلفائها، حظيت الشركات الزمبابوية وبعض صانعي القرارات بحصة الأسد في هذه الخطة. وتبين الأمثلة الواردة أدناه كيفية تنفيذ مختلف الخطط واستفادة صانعي القرارات منها، وهم نفس مجموعة المسؤولين الذين باستطاعتهم اتخاذ قرار بشأن المساعدة التي تقدمها قوة الدفاع الزمبابوية إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد تمثل أفضل الخطط المستخدمة في إنشاء مشاريع مشتركة.

المشاريع المشتركة

١٥٨- تمثّل أحد أساليب كفالة مشاركة بعض الحلفاء في الحرب في توفير حوافز مالية عن طريق خلق فرص عمل لهم في قطاع التعدين. وقد تمخضت هذه الخطة عن عدد من الخصائص أهمها ثلاث وهي: (أ) حصول الشركات الزمبابوية على تسهيلات هامة في قطاع التعدين، (ب) استخدام الشركات الزمبابوية نفوذها لدى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في إقامة شراكات عمل

(٦) كان سعر الصرف الرسمي للدولار في عام ٢٠٠٠ يوازي ٢٣ فرنكا كونغوليا.

مـــع الشركـــات الخاصـــة والشركـــات شبـــه الحكوميـــة، و (ج) حصول الشركات الزمبابوية في المقابل على معاملة تفضيلية لأعمالها.

١٥٩- **شـركة سـنغامين: مثـال للمشـاريع المشـتركة** - استنتج الفريـق أن شـركة زمبابويـة خاصـة تدعـى أوسـليغ (عمليـة الشـرعية السـيادية) الـتي يملـك الجـنرال فيتـاليس موسونغوا زفينافاشي وجوب وابيرا الأمين الدائم السابق في وزارة الدفاع وأونيسيمو مويو رئيس مؤسسة تسويق المعادن في زمبابوي وإيسايا زنغوا المدير العام لمؤسسة تنمية المناجم في زمبابوي أسهما فيها، قامت في أواخر عام ١٩٩٨ شراكة مع شركة كوميكس. وقد ولدت شركة كوسليغ من هذه الشراكة. وقد أصبح في وسع زمبابوي (الاتحاد الوطـني الأفريقـي لزمبـابوي - الجبهـة الوطنيـة) اسـتغلال المعـادن والأخشـاب وسـواها مـن المـوارد في جمهوريـة الكونغـو الديمقراطية وتسويقها.

١٦٠- وعلم الفريق من مصادر موثوقة أن وفـدا زمبابويـا يرأسه وزيـر العـدل آنـذاك السـيد إمرسـون مونانغـاغوا زار منطقة كاساي للاطلاع على مختلف التسهيلات التي منحها الرئيس الراحـل كـابيلا إلى قـوة الدفـاع الزمبابويـة في مجـال المناجم مقايضة لدعمها العسكري. وكـان الوفـد مؤلفا مـن الأمين الدائم في وزارة الدفاع موفن ماهاتشي؛ وقائد القـوات المسلحة الجنرال زفينافاستي ورئيس شركة باكوانغا للتعدين كـادندي مويـا. بيد أن هدية الرئيس كـابيلا إلى العسـكريين الزمبابويين خلقت مشكلة إذ أنه لم يكن لدى هؤلاء الخبرة المالية والفنية لاستغلال امتيازات التعدين الممنوحة لهم. وفي أواخر عـام ١٩٩٨، طلب إلى ثـامر الشنفري رئيـس شـركة أوريكس للمـوارد الطبيعية توفير مـا يلزم من خبرات ماليـة وتقنية. وقرر السيد الشنفري إنشاء شركة أوريكس زيمكـون المحدودة وهي مشروع مشترك بين شركته للمـوارد المعدنية وشركة كوسليغ الآنفة الذكر.

١٦١ -وبدلا من اختيار واحد من المناجم المختلفة التابعة لشـركة كوسـليغ للبـدء في اسـتثماراتها، أرادت شـركة أوريكس زيمكون أن تضع يدهـا علـى أفضـل المنـاجم الـتي كانت تابعة في الأصل لشركة باكوانغوا للتعدين. وبنـاء علـى طلـب قـوة الدفـاع الزمبابويـة ونصيحـة فيكتـور مبويـو وكونغولو[٧] نقل الرئيس كـابيلا اثنـين مـن أهـم امتيـازات شركة باكوانغوا للتعدين، وهما مكامن الكمبرليت في منطقة تشيبوا ومكامن الطمي في منطقة نهر سنغا سنغا إلى شـركة أوريكس زيمكون. وقد أسفر دمج شركتي أوريكس زيمكـون وكوسليغ عن ولادة شركة سنغامين.

١٦٢- وعلـى نحـو مـا وعِـد بـه، بـدأ السـيد الشـنفري بالاستثمار في شركة سيغامين واستخدم مجموعـة شـركات بريكـو التابعـة للسـيد جـون بريدينكـامب في نقـل معـدات التعديـن إلى المنـاجم. وكـان قـد تقـرر أن تحصـل شـركة أوريكس، بوصفها الشريك الفني والمالي، على ٤٠ في المائة من الأربـاح، فيما تحصل شركة أوسليغ على ٤٠ في المائة وكوسليغ على ٢٠ في المائة. ومع تعاظم الحاجة إلى المـال، قـرر السـيد الشـنفري إطـلاق شـركة أوريكـس في سـوق الاستثمارات البديلة في لنـدن تحـت اسـم شـركة أوريكـس للمـاس. ومـا لبثـت هـذه الشـركة أن سحبت مـن السـوق في ظل اعتراضـات شـديدة أبداهـا مختلـف القيِّمـين علـى هـذه التجـارة. ولا يـرد ذكـر اسـم أوسـليغ في النظـام الأساسـي الجديد للشركة[٨]. بيد أن الفريق أُبلغ بـأن القصـد مـن زيـادة

(٧) تشير بعض المصادر إلى أن مويتري كونغولو يشارك في معظم صفقـات شركـة كوميكس. بيـد أن الأهـم من ذلك هو ما يشاع عن كونه القناة الرئيسية بين مسؤولي زمبابوي من قبيل الوزير ذي النفوذ إميرسون مونانغاغوا وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

(٨) في ما يلي توزيع الحصص بين الشركات: أوريكس: ٤٩ في المائـة، كوميكس: ٣٣ في المائـة، شركة باكوانغ للتعديـن: ١٦ في المائة، والشركاء الكونغوليون: ٣٠ في المائة.

حصص شركة كوميكس على النحو المبين في النظام الأساسي الجديد هو المحافظة على مصالح الزمبابويين. وعلم الفريق أيضا أن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لن تتلقى مدفوعات إلا بعد سداد القرض المسحوب من أجل هذه العملية (زهاء ٢٥ مليون دولار).

١٦٣- وتبين السهولة التي مُنح بها امتياز تشيبوا ونهر سنغا سنغا إلى شركة أوريكس، دون مراعاة للأصول القانونية، والمعاملة التفضيلية التي أُعطيت لهذه الشركة، تصميم حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على مكافأة حلفائها.

منح الامتياز

١٦٤- أشار بعض المصادر إلى أن امتيازا للكوبالت والنحاس في منطقة كامبوفيه - كاكاندا كان سيُعطى إلى مجموعة KMC التابعة للزمبابوي بيلي راوتنباخ. وتشير مصادر بالغة الموثوقية إلى أن وزراء عدة كانوا قد وقّعوا على حق الامتياز قبل يومين من اغتيال الرئيس الراحل كابيلا وكان لا ينقص سوى توقيعه. وقد أشار النقابي التابع للشركة العامة للمقالع والمناجم إلى أن التنازل قد تم، لكن الرئيس جوزيف كابيلا أبلغ الفريق بأن الصفقة لم يوقّع عليها بعد. وفي حال تم التوقيع عليها، يكون ثمة احتمال لوجود التقارب بين الأنشطة.

١٦٥- وتبين هذه الحالة "تقارب" الأنشطة والمصالح الخاصة لبعض رجال الأعمال الزمبابويين واحتمال وجود صلة بين تجارة الأسلحة وأنشطة التعدين في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالفعل، تشير التقارير إلى أن للسيد بريدنيكامب مصلحة في هذا المشروع، ومع ذلك فقد زُعم أنه تاجر أسلحة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، بعد مضي شهر على رحيل السيد راوتنباخ من الشركة العامة للمقالع والمناجم، أُبلغ بأن السيد بريدينكامب أقام صلة مباشرة بالسيد راوتنباخ. وأشارت ثلاثة مصادر موثوقة إلى أن السيد راوتنباخ والسيد بريدنكامب والسيد منانغوانا الرئيس الحالي لبرلمان زمبابوي ورئيس الاتحاد الوطني الأفريقي لزمبابوي - الجبهة الوطنية ومدير العديد من الشركات التابعة لهذا التنظيم، التقى الرئيس الراحل كابيلا ليتفاوض معه على هذا العقد المتعلق بالجزء المركزي من امتيازات الشركة العامة للمقالع والمناجم. ولا يستخلص الفريق أي استنتاجات، لكنه يود تسليط الأضواء على نوعية الأشخاص المشاركين في المفاوضات، وسيرهم السابقة، وأنشطتهم وموقعهم الحالي في زمبابوي.

١٦٦- وثمة صفقات عديدة أخرى جارية حاليا من قبيل تلك المتعلقة بتوريد المواد الغذائية إلى الجيش الكونغولي والتي أشارت التقارير إلى أنه عُهد إلى شركة الجنرال زفينا فاشي بنقلها. وقد ذكر الرئيس موغابي مرة أمام محدثيه أن الرئيس الراحل لوران كابيلا منحه امتيازا تعدينيا.

١٦٧- وقد وقّعت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، سعيا منها إلى الدفاع عن أراضيها وكفالة الحصول على معدات عسكرية، على عقد مع حكومة الصين قيمته عدة ملايين من دولارات الولايات المتحدة. وفيما أكدت مصادر رسمية في كينشاسا هذه الصفقة، أبلغت هذه المصادر الفريق بأن امتيازا تعدينيا قد مُنح في المقابل لمشروع مشترك بين شركة صينية وشركة شبه حكومية تابعة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٦٨- وعلى النسق نفسه، عقدت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية صفقة مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التي تقوم بتدريب قوات جمهورية الكونغو الديمقراطية، وثمة اعتقاد بأنها حصلت في المقابل على امتياز تعديني حوالي منطقة شينكولوبوي الغنية جدا باليورانيوم. وكان الأمريكيون في ما مضى يستخرجون اليورانيوم من هذا المنجم. وفي مواجهة هذه المسألة، قال مسؤولو جمهورية

الكونغو الديمقراطية إن ارتفاع مستوى الإشعاعات في المنطقة يجعل من المتعذر على أي كان العمل فيها.

١٦٩- وأشار بعض المسؤولين إلى أن جمهورية الكونغو الديمقراطية طلبت من الولايات المتحدة الأمريكية النظر في معالجة مشكلة الإشعاعات في المنطقة، نظرا لتجربتها السابقة في استخراج اليورانيوم هناك. وقد استندت جمهورية الكونغو الديمقراطية في إنكارها الرسمي لوجود صفقة بينها وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى كون حكومتها التمست مساعدة من الولايات المتحدة الأمريكية والتي لم يكن باستطاعتها تلقيها لو كان الكوريون يعملون في مناجم هذه المنطقة.

١٧٠- ولدى الفريق ما يكفي من العناصر والأدلة التي توحي بأن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية قدمت خلال حقبة الرئيس الراحل كابيلا حوافز شديدة تتمثل في الترخيص بالوصول إلى الموارد المعدنية واستغلالها وإدارتها. وهذه الحوافز ''أقنعت'' بدورها السلطات الزمبابوية بإبقاء نشاطها داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية. بيد أن هذه الحوافز كبيرة إلى درجة يرجّح أن تؤثر في مجمل توازن صناعات التعدين. والمقلق في المنطقة هو معرفة النهج الذي ستسلكه الشركات الجانبية في المستقبل بغية ضمان وجودها في قطاع التعدين في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فهل سيشكّل ذلك دورة أخرى من دورات الحرب أو تكثيفا لها لكفالة الوصول إلى المنطقة الغنية بالكوبالت والنحاس في هذا البلد؟

أنغولا وناميبيا

١٧١- موّل هذان البلدان مشاركتهما في الصراع من ميزانيتهما الدفاعية العادية. ففي حالة أنغولا، تم إبرام صفقات تعتبر صغيرة بالمقارنة مع الصفقات التي أبرمت مع زمبابوي، مثل إنشاء شركة سونانغول التي تستحوذ فيها سونانغول أنغولا على ٦٠ في المائة من الأنصبة فيما تعود لشركة كوميكس نسبة ٤٠ في المائة. بيد أن شركة سونانغول أنغولا هي شركة مملوكة للدولة ١٠٠ في المائة (تورّد سونانغول النفط لجمهورية الكونغو الديمقراطية في المنطقة المقابلة). وقد وقّع البلدان أيضا على خطاب لإعلان النيات للمشاركة في استثمار خام النفط في المنطقة المقابلة لسواحلهما عند عودة السلام إلى المنطقة.

١٧٢- أما في حالة ناميبيا، فقد أبلغت السلطات الناميبية الفريق بوجود مشروع مشترك بين شركة ناميبية تحمل اسم ٢٦ آب/أغسطس، المساهم الرئيسي فيها وزارة الدفاع، وشركة أمريكية و ''شركة'' تابعة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. كما تم إبرام صفقات أخرى شارك فيها أفراد. إلى هنا، لم يعثر الفريق على أي أدلة موضوعية على قيام أنغولا وناميبيا بإبرام صفقات تجارية من نوع ''الأسلحة والدعم مقابل الموارد الطبيعية''. ويبدو أن اهتمامهما هو محض سياسي واستراتيجي (بالنسبة لأنغولا). وتشير مصادر بالغة الموثوقية إلى أن المشاريع المشتركة المعروضة على هذين البلدين كانت عربون امتنان وليس حافزا لدعمهما، وهما لم يسعيا في وقت من الأوقات إلى الحصول عليها.

جيم - ملامح خاصة للصلة بين استغلال الموارد الطبيعية واستمرار النزاع

١٧٣- كثيرا ما يتردد أن الصراع في الكونغو عبارة عن حرب خفيفة الوتيرة لا تتواجه الجيوش فيها يوميا ولا تتواتر فيها المعارك أو بصورة أدق المعارك الخطيرة. وقد لاحظ الفريق أن الصراع، ولا سيما في المناطق المحتلة، يجري خوضه على ثلاثة مستويات:

(أ) القوات الحكومية وحلفاؤها ضد المتمردين وحلفائهم الأوغنديين- الروانديين والبورونديين؛

(ب) التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما وحلفاؤه الروانديين ضد حركة تحرير الكونغو أو التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - حركة التحرير وحلفائه الأوغنديين؛

(ج) حركات المتمردين وحلفاؤهما (رواندا وأوغندا ضد ما يسمى بالقوى السلبية "إنتراهاموي وماي ماي والمجموعات المنشقة الأخرى").

١٧٤- وفي واقع الأمر، يجري خوض الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية على جبهتين: الرسمية وغير الرسمية. فالجبهة الرسمية هي جبهة الحرب التقليدية التي يتواجه فيها جيشان أو أكثر. وتمتد هذه الجبهة من كويتو إلى مبانداكا عبر خط غير مستو يمر بمناطق عديدة. أما الجبهة غير الرسمية فهي تتركز داخل المناطق التي يسيطر عليها المتمردون وحلفاؤهم الأوغندويون والروانديون.

١٧٥- ويبين تحليل المعارك والمناوشات التي سجلت منذ منتصف عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠٠١ ما يلي:

(أ) في الإجمال، لا يقاس عدد المعارك التي تخاض على الجبهة الرسمية بمشاركة الجيش بعدد المناوشات، فهو لم يتعد ٩٦ معركة بين ١٩٩٩ و ٢٠٠١؛

(ب) تراجع عدد المعارك على مر السنين. ففي الربع الأول من عام ٢٠٠١، لم يسجل سوى ثماني مواجهات على خط الجبهة الرسمي؛

(ج) تجري المعارك الكبرى الحالية في المناطق التي تتسم بأهمية اقتصادية كبرى باتجاه منطقة كاتانغا الغنية بالكوبالت والنحاس ومنطقة مبوجيي مايي الغنية بالماس. ويشير الاختصاصيون العسكريون إلى أن هدف رواندا هو الاستيلاء على هاتين المنطقتين الغنيتين بالمعادن لحرمان حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية من الموارد المالية اللازمة لمجهودها الحربي. إذ لا يمكن لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تواصل الحرب من دون السيطرة على هذه المنطقة. ويؤكد هذا المنطق أن توافر الموارد الطبيعية ثم استغلالها يتيحان استمرار الحرب في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن شأن ذلك أن يكون صحيحا بالنسبة لجميع الأطراف. واستنادا إلى التجربة الحالية لاستغلال رواندا وأوغندا موارد شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية بصورة غير قانونية، يمكن الاعتقاد أيضا أن الاستيلاء على هذه المنطقة الغنية بالمعادن من شأنه أن يفضي إلى استغلال تلك الموارد. وفي هذه الحالة، يمكن النظر إلى سيطرة رواندا على هذه المناطق بصورة أساسية بوصفه هدفا اقتصاديا وماليا وليس هدفا يتمثل في تأمين الحدود الرواندية.

١٧٦- وتزايد عدد المناوشات بين قوات الثوار وحلفائهم من جهة وجماعات ماي ماي المسلحة من جهة أخرى. وأفيد عن وقوع نحو ١٧٧ اشتباكا في الفترة بين أيار/مايو وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. وغالبا ما تدور رحى المعارك حول مناجم الكولتان والماس أو في المناطق الغنية بالكولتان. ولدى الفريق مؤشرات قوية على أن معظم المعارك بين الجنود الروانديين وجماعات ماي ماي قد دار في ما يسمى "حزام الكولتان". وشهد بعض المناطق ما يصل إلى ١٠ مناوشات في عام ٢٠٠٠. واستنادا إلى بعض المصادر والعديد من التقارير وروايات شهود عيان أفيد عن وجود جنود روانديين وأوغنديين يوفرون الأمن حول مناجم الكولتان والماس. وأكد مسؤولون من التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (غوما) الخطر الذي تشكله جماعات ماي ماي و "القوات السلبية" في تلك المناطق. وأفاد مسؤول رسمي كبير في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن المؤسسات الشديدة التنظيم ذات الهياكل الأساسية الأمنية اللازمة هي وحدها القادرة على استغلال الكولتان في تلك المناطق. وفي هذه الحالة بالذات، يشكل الجيش الرواندي المؤسسة

الوحيدة التي تملك تلك القدرة في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٧٧- **تكتيكات رواندا "غير المألوفة"** - تشن القوات الرواندية هجوما على المنطقة نفسها طوال يومين لتعود بعد ذلك إلى مراكزها السابقة. وتفيد مصادرنا بأن هذه الهجمات تتزامن على ما يبدو مع الفترة التي تقوم فيها جماعات ماي ماي باستخراج الكولتان ووضعه في أكياس تمهيدا لنقله. فلدى تعرُّض جماعات ماي ماي لهجوم تتخلى عما في حوزتها من الكولتان الذي يُنقل عندئذ في طائرات صغيرة. ثم ينسحب الجنود الروانديون مرة أخرى بانتظار معلومات جديدة عن توافر الكولتان. أما في المناطق التي تكون فيها سطوتهم أضعف، فقد عمدت رواندا بشكل خاص إلى وضع استراتيجيات للإمساك بزمام الأمور على مستويات معينة من التسلسل الهرمي المحلي القائم. ففي المناطق التي تسيطر عليها جماعات الإنترهموي وقوات الماي ماي، إما يقوم الجيش الوطني الرواندي من وقت لآخر بشن عمليات عسكرية تسمح له مؤقتا بالاستيلاء على هذه المناطق وإخراج الكولتان منها، وإما يُلجأ إلى وسطاء لشراء الكولتان من جماعات ماي ماي و "القوات السلبية".

١٧٨- وأفيد أيضا عن وقوع معارك بين حركات الثوار في المناطق الغنية بالمناجم. ففي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ هاجمت قوات التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (غوما) والقوات الرواندية المتحالفة معها المتمركزة في كيسانغاني مواقع لحركة التحرير الكونغولية في بنغاميسا، على بعد ٥٠ كيلومترا شمال غربي كيسانغاني، وسيطرت على هذه المنطقة الغنية بالماس. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، قامت قوات التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (غوما) وحلفاؤها بشن هجوم على منطقة خاضعة لسيطرة التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (حركة التحرير) وسيطرت على كاندول وهي منطقة غنية بالماس وببعض الكولتان. وكذلك، شنت قوات التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (غوما)، في أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، هجوما آخر من ليندي للاستيلاء على لاكوتو وهي منطقة أخرى غنية بالماس.

١٧٩- وفي النهاية، يتحول المتخاصمون، إن لم يكن الأعداء، شركاء تجاريين في المناطق المحفوفة بالمخاطر. وهذا ما حدث مع جماعات ماي ماي التي قامت بأعمال تجارية مع تجار الكولتان المدنيين التابعين للجيش الوطني الرواندي الذين يقومون بدورهم ببيع بضاعتهم لوكلاء تجاريين خاضعين للروانديين ولشركتين تابعتين لهم هما شركة "معادن البحيرات الكبرى" (Grands Lase Metals) وشركة "معادن رواندا" (Rwanda Metal). ومن أشهر هذه الحالات ما حدث في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ عندما أبلغ زعيم ماي ماي، الجنرال باديري، سكان كيغالي بأنه بصدد بيع ٦٠ طنا من الكولتان.

١٨٠- **استراتيجيات الإبقاء على الحلقة المفرغة من الحرب والاستغلال: أوغندا نموذجا** - استغل كبار قادة قوات الدفاع الشعبية الأوغندية صراع هيما/ليندو بشكل أساسي لتحقيق مآربهم. فقد تلقى الفريق معلومات موثوقا بها تبين بوضوح كيف أن الجنرال كازيني والكولونيلين كياكابالي وأروشا قدما المساعدة في تدريب مختلف الميليشيات التابعة لجماعة "هيما" وكيف أنهم ألّبوا هاتين الجماعتين لتصارع كل منهما الأخرى. كما بينت التقارير بوضوح أنه في حين كان معسكر كازيني يساعد في تدريب جماعة "هيما" كان معسكر الكولونيل بيتركريم يقدم المساعدة في تدريب جماعة "ليندو". وكلا المعسكرين ينتمي إلى قوات الدفاع الشعبية الأوغندية عينها. وتدل مؤشرات قوية على أن بعض أفراد قوات الدفاع الشعبية الأوغندية يمكن أن يلجأوا إلى إثارة أعمال عنف بهدف البقاء في المنطقة في محاولة منهم للسيطرة على المنطقة الغنية

بالذهب والمناطق التي يحتمل أن تكون غنية بالكولتان في نياليكي. لذا بيّنت القادة العسكريون نية واضحة للسيطرة على هذه المناطق الغنية بالمعادن والإبقاء عليها بغية استغلالها على المدى الطويل. وما المواجهة مع مجموعة نيانيا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ التي قاتل فيها كازيني وروجيه لومبالا من قوات الدفاع الشعبية الأوغندية بمجموعة أخرى تنتمي إلى هذه القوات فضلا عن التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (حركة التحرير)، سوى وجه آخر من أوجه التناحر الداخلي بين صفوف قوات الدفاع الشعبي الأوغندية للسيطرة على المناطق الغنية بالكولتان. وتفيد مصادر مختلفة أن الجنرال كازيني استغل روجيه لومبالا الذي ينتمي إلى التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (الجناح الوطني) للسيطرة على منطقة بافواسيندي الغنية بالماس والكولتان.

دال - ميسّرون أو متواطئون سلبيون؟

١٨١- إن الصلة بين استمرار الصراع واستغلال الموارد الطبيعية ربما لم يكن لها وجود لو لم تكن بعض الجهات، غير الأطراف في الصراع، قد قامت عمدا أو عن غير عمد بدور رئيسي في ذلك. فقد قام المانحون الثنائيون والمتعددو الأطراف وبعض البلدان المجاورة والبعيدة، بشكل سلبي، بتيسير استغلال موارد جمهورية الكونغو الديمقراطية واستمرار الصراع؛ وبنفس القدر، كان للدور الذي اضطلعت به الشركات الخاصة والأفراد أيضا أهميته الحيوية في هذا المجال.

١٨٢- وقد جمع الفريق معلومات تبين أن هيكل الصلات القائمة بين مختلف الجهات الفاعلة وأصحاب المصالح هو من التنظيم بحيث باتت الحكومات والشركات الكبيرة والمشهورة قادرة على العمل بكل ثقة. ففي حالة الكولتان، يمكن الحصول على كل ما يلزم من وثائق لتصديره في كيغالي مع أن المتواطئين موجودون في كينشاسا بوزارة المناجم. بيد أن الشركات المستوردة والجهات الميسِّرة لأعمالها تعلم المصدر الحقيقي للكولتان. وطبقا للبيانات التي تلقاها الفريق كانت شركة سابينا كارغو للشحن فضلا عن شركة SDV التابعة لمجموعة بولور من بين الشركات الرئيسية المشاركة في سلسلة استغلال الحرب وإدامتها. فقد نُقلت آلاف الأطنان من كولتان جمهورية الكونغو الديمقراطية من كيغالي أو عبر ميناء دار السلام.

١٨٣- ولدى الفريق أيضا مؤشرات على التورط المباشر وغير المباشر لبعض موظفي السفارات ووكالات التعاون التابعة لبلدان متقدمة النمو. فقد يسَّر هؤلاء شراء المعادن بصورة غير قانونية. فالسيد رامنيك أ. كوتيشا الذي قدم نفسه بوصفه قنصلا فخريا للولايات المتحدة في بوكافو، بالإضافة إلى ما يقوم به من ترويج للصفقات بين الشركات الأمريكية وتجار الكولتان في المنطقة، يرأس هو بنفسه مجموعة كوتيشا للشركات في بوكافو ويتاجر بالكولتان.

١٨٤- ويستنتج أعضاء الفريق، استنادا إلى الحقائق وما أجروه من تحليلات، أن هناك ثلاثة عوامل رئيسية يسَّرت زيادة عائدات الجيش الرواندي من مبيعات الكولتان وهي:

(أ) الدور السلبي لبعض الشركات الخاصة مثل سابينا و SDV في نقل الكولتان، وسيتي بانك في مجال إجراء المعاملات المالية بوصفه المصرف المناظر لمصرف التجارة والتنمية والصناعة في كيغالي، والشخص الذي نصب نفسه قنصلا فخريا للولايات المتحدة في بوكافو وبعض الموظفين في سفارات مختلفة بكيغالي؛

(ب) التهافت على تحقيق الأرباح من جانب بعض الشركات الأجنبية التي أعربت عن استعدادها لعقد صفقات تجارية بصرف النظر عن عدم شرعية هذه الصفقات

وما يشوبها من مخالفات. (انظر المرفق الأول، عيّنة من الشركات)؛

(ج) توفير الشرعية السياسية من جانب بعض البلدان المتقدمة النمو. ففي تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٠ قيل للفريق في كيغالي إن تسديد مبالغ لقاء الأمن الذي توفره رواندا يبرر الاستغلال غير الشرعي للموارد والمكاسب المالية التي يحققها الجيش الوطني الرواندي.

المانحون الثنائيون

١٨٥- كانت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والدانمرك وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية هي الجهات المانحة الثنائية الرئيسية لرواندا وأوغندا في مختلف القطاعات. وتبين التحليلات التي أجريت لأوجه تعاونها أن القطاعات المستفيدة من هذه المساعدة تتصل بالفقر والتعليم وشؤون الحكم. وقد احتلت الأولوية قطاعات المياه والصرف الصحي، والصحة وشؤون الحكم، بما في ذلك إصلاح المؤسسات، والعدالة وحقوق الإنسان، لا سيما في رواندا. وفي بعض الحالات قُدمت إلى الميزانية معونة مباشرة. ويبين ميزان مدفوعات رواندا أن الدعم المقدم للميزانية شهد زيادة مطردة من ٢٦,١ من دولار عام ١٩٩٧ إلى ٥١,٥ مليون دولار عام ١٩٩٩. ومع أن هذا الدعم المقدم هو دعم مشروع إلا أن المشكلة تكمن في أن النفقات والخدمات التي كان ينبغي لحكومتي أوغندا ورواندا تسديدها وتقديمها والتي شملتها المعونة الثنائية حققت وفورات في الميزانية الوطنية. فهل استُخدمت هذه الوفورات لتمويل هذه الحرب؟

١٨٦- وتحدث السفير الألماني في كيغالي مع الفريق بشأن الدعم الألماني المقدم للشركات الألمانية التي تتعامل في تجارة الكلور الحراري والكولتان في جمهورية الكونغو الديمقراطية المحتلة. وفي هذه الحالة الخاصة قُدم في إطار التعاون الألماني قرض ميسَّر بقيمة ٥٠٠ ٠٠٠ مارك ألماني إلى المواطن الألماني كارل هاينز ألبيرز لتوسيع أعماله الخاصة بالكولتان في جمهورية الكونغو الديمقراطية (سوميكيفو)، ويشار إلى أن أعمال السيد ألبيرز تحظى بحماية أفراد التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (غوما).

المانحون المتعددو الأطراف

١٨٧- أثنى البنك الدولي على أوغندا لأدائها الاقتصادي ولما أدخلته من إصلاحات في إطار برامج التكييف الهيكلي، لما يشكله ذلك من نجاح كما أيد قضيتها المتعلقة بالبرنامج الجديد لتخفيف عبء الديون أو المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

١٨٨- بيد أن لدى الفريق مؤشرات على أن قوة هذا الأداء الاقتصادي مردها جزئيا، وبخاصة طوال السنوات الثلاث الماضية، استغلال موارد جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتبين بوضوح مذكرات مختلفة تبادلها موظفو البنك الدولي أن البنك كان على علم بزيادة كبيرة طرأت على صادرات الذهب والماس في بلد لا ينتج إلا القليل من هذين المعدنين أو لا يصدر سوى القليل من كميات الذهب الذي لا يمكنه إنتاجه (الفقرة ٩٧). وتؤكد أيضا المناقشات الداخلية التي جرت بين موظفي البنك الدولي العلم بهذه الأوضاع: حتى أن أحد الموظفين عمد في إحدى تلك المذكرات الداخلية المتبادلة إلى تحذير زميل له من أن صمت البنك الدولي سيعود بالضرر على البنك.

١٨٩- أما في حالة أوغندا واستغلالها للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية فإن البنك الدولي لم يشكك أبدا في الزيادة التي طرأت على الصادرات من هذه الموارد، بل إن أحد الموظفين انبرى مرة للدفاع عنها. وخلال زيارة الفريق إلى أوغندا استبعد ممثل البنك تورط أوغندا بأي شكل من الأشكال في استغلال هذه الموارد. فالبنك لم يقتصر على تشجيع أوغندا ورواندا بطريقة غير مباشرة من خلال الدفاع

عن قضيتهما، لكنه بالمثل أعطى الانطباع بأنه يكافئهما عن طريق طرح اسم هذين البلدين للاستفادة من لمبادرة المتعلقة بالتخفيف من عبء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

١٩٠- ويلقي البنك بظلاله على الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية بشكل أكثر وضوحا متى تعلق الأمر بالميزانية. فميزان مدفوعات كل من أوغندا ورواندا يبين زيادة كبيرة في الاقتراض الطويل الأجل دعما للميزانية. ومع ذلك فقد سجلت أرقام ميزانية الدفاع زيادة مطلقة الأمر الذي سمح لأوغندا ورواندا بمواصلة الصراع. ويبدو أن هناك سابقة لتصرف البنك على هذا النحو. فخلال الأزمة الكمبودية في الثمانينات، تغاضى البنك عن الاستغلال غير المشروع للأخشاب في كمبوديا؛ والسؤال المطروح هو ما إذا كانت سياسة البنك الدولي تقضي بتجاهل القضايا المتعلقة بشؤون الحكم عموما (الهام منها والثانوي) في تعامله مع عملائه.

بلدان المرور العابر

١٩١- عملت بلدان المنطقة بشكل غير مباشر وسلبي على تيسير دورة استغلال الموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإدامة الصراع. وقد حدث ذلك عادة دون قصد لإخفاء أو حماية بعض المصالح. وهذا ما حدث بالضبط في بلدان المرافئ. فقد شكلت تلك البلدان مركزا ناشطا لتصدير الموارد الطبيعية. وهذه البلدان ملزمة بالأنظمة والاتفاقات الموقعة ضمن إطار المنظمات دون الإقليمية كالسوق المشتركة لشرقي وجنوبي أفريقيا فيما يتعلق بمرفأي مومباسا ودار السلام، والاتحاد الجمركي والاقتصادي لأفريقيا الوسطى/الاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا فيما يتعلق بمرفأ دوالا. وكانت مومباسا ودار السلام المرفأين الرئيسيين اللذين استخدمتهما أوغندا ورواندا وبوروندي لتصدير بعض الموارد الطبيعية كالأخشاب وحجر القصدير والبن ومختلف أنواع لِحاء الشجر. واستخدم أيضا مرفأ دوالا لاستيراد البن من مقاطعة إكواتور المنقول من بانغي.

١٩٢- وتفيد بعض المصادر أن حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى كانت على علم بالأنشطة التجارية التي تقوم بها حركة التحرير الكونغولية في بانغي. كما أن أصدقاء السيد جان - بيار بمبا، وهم جان - إيف أوليفييه وجان - بيار دوبون وجان - بيار سابير، استخدموا جميعا بانغي كقاعدة خلفية لتمرير صفقاتهم الخاصة بالماس والبن. ولم تمنع الحكومة حركة التحرير الكونغولية قط من استخدام جمهورية أفريقيا الوسطى للقيام بأنشطتها الاقتصادية. وبالإضافة إلى ذلك، استخدم بعض الأفراد إقليم جمهورية أفريقيا الوسطى للقيام بأنشطتهم غير المشروعة كما فعل فيكتور بَط، الذي استخدم مطار بانغي لتحميل وتفريغ البن والأسلحة.

١٩٣- وتفيد بعض المصادر أن بعض البلدان في المنطقة اجتذبت إلى حد كبير الأسر الرواندية الميسورة. فرواتب الجيش لا تسمح بحيازة ممتلكات مجزية كهذه أو بعيش حياة على هذا المستوى من الثراء. فمن أين لهم القدرة على إعالة هذه الأسر؟ ومن أين أتوا بالمال؟

١٩٤- وقد اضطلعت كينيا بدور مختلف في استغلال موارد جمهورية الكونغو الديمقراطية. فقد شكلت قاعدة التزويد بالدولارات الأمريكية المزورة ومكان حصول المعاملات التجارية لمختلف التجار الذين كانوا يصدِّرون مواردهم (الأخشاب والبن والتبغ) عبر ميناء مومباسا.

الدور المحوري للقادة

١٩٥- يتوخى هذا الفرع بيان كيف أن الرؤساء وسائر صانعي القرار سمحوا بوجود وتنظيم وإنشاء الإطار والظروف الهادفة إلى الإبقاء على الوضع الراهن من استغلال وحرب. ويمتنع الفريق عن إطلاق أي ادعاءات بتورط

الرؤساء شخصيا في الأنشطة المالية وغير المشروعة ريثما ينتهي التحقيق. وعلى سبيل المثال، تلقى الفريق ادعاءات، رفضها (بسبب عدم كفاية الأدلة)، بتورط أسرة الرئيس كاغامي في تجارة الماس؛ وركّز عوضا عن ذلك على العناصر الموضوعية المتعلقة بالمسؤولية السياسية للرئيس. وقد ورد في بعض التقارير والروايات اسم الرئيس موسيفيني كمساهم في شركة معينة. والفريق يمتنع عن ذكر هذه الروايات إلى حين إجراء المزيد من البحث.

١٩٦- **الرئيس بول كاغامي** - رغم تغير منصبه في جهاز الدولة فيما يتعلق باستغلال الموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإدامة الحرب، فقد واصل الاضطلاع بدور محوري. وهو يؤدي دوره هذا على ثلاثة مستويات: من خلال علاقاته مع أوساط رجال الأعمال الروانديين العاملين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والسيطرة على الجيش، والأجهزة المتورطة في الأنشطة غير المشروعة.

١٩٧- واستنادا إلى بعض المصادر الموثوق بها يقيم الرئيس كاغامي علاقات وثيقة مع كبار رجال الأعمال الروانديين. فهو، على سبيل المثال، على علاقة جيدة مع "صاحب" شركة "جامبو سافاري" للنقل، السيد موديستين مكابوزا. وهو مقرَّب أيضا من "مؤسس" بنك التجارة والتنمية والصناعة في كيغالي والمدير السابق لبنك التجارة والتنمية ألفريد كاليسا. وأبلغت المصادر نفسها الفريق بأن الرئيس كاغامي مقرب جدا من تيبيري روجيغيرو المعروف بدعمه المالي السخي للجبهة الوطنية الرواندية خلال حرب ١٩٩٠-١٩٩٤. والسيد روجيغيرو هو أحد المساهمين في شركة تراي ستار للاستثمار التي تربطها علاقات وثيقة مع الجبهة الوطنية الرواندية. ويقيم هذا المعاون المقرب من الرئيس كاغامي علاقات تجارية مع فوستين مبوندو المعروف بصفقات الأسلحة التي يجريها. والقاسم المشترك لجميع رجال الأعمال هؤلاء هو استغلالهم بشكل مباشر للموارد الطبيعية في المناطق الخاضعة لسيطرة رواندا. وقالت مصادر مختلفة للفريق إن كلا من رجال الأعمال هؤلاء استفاد في مرحلة من المراحل من "المساعدة" التي قدمها لهم الرئيس.

١٩٨- وقام الرئيس كاغامي عندما كان وزيرا للدفاع بإعادة تنظيم أو الموافقة على إعادة تنظيم الجيش الرواندي ووزارة الدفاع الأمر الذي أدى لاحقا إلى إنشاء إدارة العلاقات الخارجية التي تضم مكتب الكونغو. وشكلت هذه الوحدة حجر الزاوية للمعاملات المالية للجيش الوطني الرواندي. وكان ينبغي لوزير الدفاع السابق أن يكون على علم بالأعمال التي كان يقوم بها هذا الجيش وبعملياته اليومية.

١٩٩- وقال مصدران موثوق بهما للغاية إنه في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ قام نائب الرئيس آنذاك خلال اجتماع مع مختلف المسؤولين الرسميين للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية وكبار قادة الجيش الوطني الرواندي بإبلاغ المشتركين بالحاجة إلى جمع مبلغ ٥٠ مليون دولار، لكي يكون الوصول إلى كينشاسا في غضون شهرين أمرا مستطاعا.

٢٠٠- وأخيرا، أعلن الرئيس في مقابلة إذاعية عندما وُجِّه إليه سؤال عن تورط الجيش الشعبي الرواندي في استغلال موارد جمهورية الكونغو الديمقراطية، عن قيام مواطنين روانديين بأنشطة تجارية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فهل كان هذا عملا متعمدا الهدف منه تضليل مختلف شركائه أم كان تعبيرا عن افتقار الرئيس إلى معلومات بشأن هذه القضية؟ وفي هذه الأثناء أقر الرئيس فيما مضى بأن الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية كان يمول نفسه بنفسه. كل هذه العناصر مجتمعة تدل على مقدار معرفة الرئيس بالحالة السائدة وموافقته الضمنية على مواصلة الاستغلال غير المشروع لموارد جمهورية الكونغو الديمقراطية،

وعلى تواطئه إلى حد ما علاوة على مسؤوليته السياسية والمعنوية.

٢٠١- **الرئيس يويري موسيفيني** - يمكن تصنيف دور الرئيس يويري موسيفيني في استغلال الموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية وإدامة الحرب فيها على المستويين التاليين: سياسته تجاه حركات الثوار وطريقة تعامله مع الجيش، والحماية التي جرى توفيرها للأنشطة غير الشرعية ولمن قام بها.

٢٠٢- وقد شكّل حركة التمرد في المنطقة الخاضعة لسيطرة أوغندا وفقا لرؤيته وبرنامج عمله السياسيين. وآثر أن تكون السلطة أكثر اتساما بالطابع اللامركزي، ولم يكن يتدخل إلا لدى نشوء مشاكل كبرى. ولكنه على معرفة جيدة بالحالة الميدانية.

٢٠٣- أما السيدان مبوسا نياموريسي وتيباسيما، النائبان الأول والثاني الأسبقان للرئيس، والمقربان من الجنرال سالم صالح والجنرال كازيني، فينحوان أكثر إلى الانخراط في الأعمال التجارية واستخراج الموارد الطبيعية. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ سُلم تقرير إلى الرئيس الأوغندي يشير تحديدا إلى قيام السيد مبوسا نياموريسي باختلاس ١٠ ملايين دولار والسيد تيباسيما باختلاس ٣ ملايين دولار. كما سُلم تقرير آخر إلى الرئيس موسيفيني في شباط/فبراير ٢٠٠٠ يشجب تحديدا التواطؤ القائم بين شركة "ترينيتي جروبس" (Trinity Groups) والسيد تيباسيما والأثر المترتب على ذلك في جباية الرسوم الجمركية. وقد آثر الرئيس موسيفيني تسليم دفة جبهة التحرير الكونغولية للمتواطئين مع تجمعات المهربين غير الشرعية.

٢٠٤- وجرى أيضا إبلاغ الرئيس موسيفيني بالحالة الميدانية، وبما يجري من استغلال، وبتورط مسؤولين في حركة التحرير الكونغولية والتجمع الكنغولي من أجل الديمقراطية (حركة التحرير)، بما في ذلك الصراع بين جماعتي هيما ولاندو.

٢٠٥- وكانت أسرة الرئيس قد شاركت أيضا إلى حد كبير في الأعمال التجارية في المناطق المحتلة من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكان الجنرال سالم صالح وزوجته، وهما مساهمان في شركتي فيكتوريا وترينيتي قد قاما بأنشطتهما التجارية بثقة ودون أن يزعجهما أحد.

٢٠٦- ويخلص الفريق إلى أنه عندما يطلع الرئيس على هذه المعلومات ويؤثر عدم اتخاذ أي إجراء بشأنها، وعندما يعين ذات الأشخاص الذين ارتكبوا أعمالا إجرامية، وعندما يفلت أفراد أسرته من العقاب بعد ارتكابهم أعمالا إجرامية، فلا مفر من الاستنتاج بأن الرئيس وضع نفسه في موضع المتواطئ.

٢٠٧- **الرئيس الراحل لوران ديزيريه كابيلا** - استمر دوره في إدامة الحرب رغم وفاته. فهو، وعلى ثلاثة مستويات، يتحمل جزئيا المسؤولية عن الحالة الراهنة. فهو أولا أوجد سابقة، بصفته رئيس تحالف القوى الديمقراطية من أجل تحرير الكونغو - زائير بإضفاء طابع "قانوني" أو شرعي على عمليات لولاها لكانت غير شرعية. كما قدم، في زحفه على كينشاسا، تنازلات رغم عدم تمتعه بالسلطة التي تخوله القيام بذلك. وهذه هي الوسائل نفسها التي تستخدمها حاليا بعض الجماعات المسلحة في صراعها على السلطة.

٢٠٨- ثانيا، سمح بوجود بعض المشاريع المشتركة غير القانونية وتساهل معها على سبيل مكافأة حلفائه. وأطلق أيضا نظام المقايضة للدفاع عن إقليمه. وهذا الأسلوب في طريقه إلى أن يصبح تدريجيا الممارسة المعتادة التي تتبعها جماعات المتمردين.

٢٠٩- ثالثا، قدم عذرا وجيها وذريعة مقبولة لمن خططوا بعناية لإعادة رسم الخريطة الإقليمية بهدف إعادة توزيع الثروة. وقد وصف العديد من المصادر للفريق الطريقة التي جرى بها التعامل معهم وكيف طُلب منهم التفكير في توزيع ثروة جمهورية الكونغو الديمقراطية بحيث يكفل ذلك إثراءهم شخصيا.

٢١٠ -وبناء على الحقائق والوقائع والمعلومات المجمعة، يكمن الدور المحوري للقادة الأوغنديين والروانديين في الطريقة التي حولوا بها المهمة الرئيسية لجيوشهم من حماية أراضيهم إلى جيوش تجارية. وعلى نفس المنوال، فقد أنشأوا بصورة غير مباشرة ظروفاً داخل جيوشهم تمكن الضباط ذوي الرتب العليا من إقامة شبكات يتحكمون فيها. وأخذت هذه الشبكات تصبح عصابات ستتولى مهمة الحرب من أجل الموارد الطبيعية.

٢١١ -والرئيسان كاغامي وموسيفيني على وشك أن يصبحا عرّابين للاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية واستمرار الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فقد أعطى الرئيسان بطريقة غير مباشرة العصابات الإجرامية فرصة فريدة للتنظيم والعمل في هذه المنطقة الهشة والحساسة. وأخيراً فإن موقف الرئيس الراحل يمكن أن يكون قد غرس البذور لجولة أخرى من الحرب من أجل الموارد في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فهناك سياسيون، مثل السادة جان بيير بيمبا ومويتري كونغولو وفيكتور مبويو وأدولفي نوسومبا وجان - بيير أوديكاني وإيمانويل كامانزي، مستعدون لعقد أية صفقة من أجل السلطة أو من أجل الثراء الشخصي، ومن المرجح أن تقوم شركات، مثل شركة صناعات الماس الدولية وشركة سينغامين، التي يقال إن لبعضها صلات بتجار أسلحة، بخلق حالة أكثر اضطراباً في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالمثل، فإن المشاريع المشتركة والامتيازات التي مُنحت لبعض الحلفاء على سبيل المكافأة قد تسبب بعض المشاكل وذلك بالنظر إلى طبيعة الشركاء الذين هم إما قوات مسلحة أو سياسيون أقوياء ذوو نفوذ. وهذا الوضع أصبح الآن مترسخا بقوة، وبالتالي فإن هياكل السلطة الإقليمية غير مستقرة.

٢١٢ -والارتباط بين استغلال الموارد الطبيعية واستمرار الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية هو ارتباط قائم بالفعل، ويستند إلى خمسة عوامل لا تتنافى فيما بينها: أولاً: قدرة البلدان على استخدام مواردها الخاصة لإدامة الحرب إلى مرحلة معينة، وهذه هي حالة أنغولا. وثانياً: قدرة البلدان على الحصول على موارد من الأعداء واستخدامها لخوض ما يسمى بالحرب "المكتفية ذاتياً"، وهذه هي حالة رواندا. وثالثاً: اعتزام بعض الحكومات الاستفادة من حالة الحرب واستخدامها من أجل نقل الثروة من أحد البلدان إلى اقتصادها الوطني، وهذه هي حالة رواندا وزمبابوي. ورابعاً: رغبة الأفراد من المواطنين والمؤسسات التجارية الذين يسعون إلى إدامة الحرب من أجل تحقيق مكاسب سياسية أو مالية أو غير ذلك. وعلى سبيل المثال فإن جنرالات وضباطا آخرين من ذوي الرتب العليا في الجيشين الأوغندي والزمبابوي ومسؤولون كبار آخرون وسياسيون لا وازع لهم (فيكتور مبويو وغايتان كاكودجي ومويتري كونغولو) في حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. وخامساً: قدرة أحد الأطراف المتحاربة على إعطاء حوافز (معدنية وغيرها) إلى حلفائه وجنوده، مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

رابعاً - الخلاصة والنتائج

٢١٣ -أصبح الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية يتعلق أساسا بالحصول على خمسة موارد معدنية أساسية والسيطرة عليها والاتجار بها: الكولتان والماس والنحاس والكوبالت والذهب. وثروة البلد مغرية وتصعب مقاومتها في سياق انعدام القانون وضعف السلطة المركزية.

٢١٤ -واستغلال الموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية من جانب الجيوش الأجنبية أصبح منتظماً ويشمل النظام بكامله. والقيام بعمليات السلب والنهب والابتزاز وتكوين العصابات الإجرامية بدأت تصبح أمراً عادياً في الأقاليم المحتلة. وهذه العصابات الإجرامية لها تأثيرات واتصالات في جميع أنحاء العالم، وهي تمثل المشكلة الأمنية الخطيرة التالية في المنطقة.

٢١٥ -والدور الذي يقوم به القطاع الخاص في استغلال الموارد الطبيعية واستمرار الحرب هو دور كبير. فقد شارك عدد من الشركات في الحرب وفي تأجيجها بصورة مباشرة وذلك بتقديم الأسلحة مقابل الموارد الطبيعية. وسهلت شركات أخرى الحصول على الموارد المالية، التي تُستخدم لشراء الأسلحة. والشركات التي تعمل في تجارة المعادن، التي اعتبرها الفريق "محرك الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية" أعدت الساحة لممارسة الأنشطة غير القانونية في التعدين في ذلك البلد.

٢١٦ -وقد أرسلت الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف إشارات مختلفة إلى الحكومات التي لديها جيوش في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٢١٧ -وهناك قادة عسكريون كبار من بلدان مختلفة ولديهم أسباب مختلفة يحتاجون، وسيظلون يحتاجون إلى هذا الصراع نظرا لطبيعته المربحة ولحل بعض المشاكل الداخلية في تلك البلدان مؤقتاً، وكذلك لإتاحة الفرصة للحصول على الثروة. وقد أدرك هؤلاء القادة أن الحرب لديها القدرة على الاستدامة الذاتية، ولذلك، فإنهم أنشأوا شبكات إجرامية، أو وفروا لها الحماية؛ ومن المرجح أن تمسك تلك الشبكات بزمام الأمور كليا إذا حدث أن قررت الجيوش الأجنبية الانسحاب من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٢١٨ -والصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية هيأ، بسبب طبيعته المربحة، وضعا يضمن الفوز في جميع الحالات لكافة الأطراف المتحاربة. فالخصوم والأعداء يكونون أحياناً شركاء في التجارة (الماي ماي والروانديون والمتمردون الكونغوليون)، والأسرى من الهوتو هم عمال المناجم للجيش الوطني الرواندي، حيث يحصل الأعداء على الأسلحة من نفس التجار ويستخدمون نفس الوسطاء. وقد طغت التجارة على الشواغل الأمنية. والخاسر الوحيد في هذا النشاط التجاري الضخم هو الشعب الكونغولي.

خامساً – التوصيات

شرط أساسي

٢١٩ -يسلم الفريق بشرعية قراري مجلس الأمن ١٣٠٤(٢٠٠٠) و١٣٤١ (٢٠٠١)، فضلاً عن اتفاق لوساكا، ويقدم تقريره وتوصياته في حدود الإطار العريض للقرارين والاتفاق. ويعتقد الفريق أن تقريره وتوصياته تتسق مع هذين القرارين.

المتابعة

٢٢٠ -يوصي الفريق بأن يمدد مجلس الأمن ولاية فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية والثروات الأخرى في جمهورية الكونغو الديمقراطية وذلك من أجل تمكينه من إجراء تحقيق للمتابعة والإبلاغ بشأن الهياكل والشبكات التي أنشأتها الأطراف المتحاربة أو سهلت تكوينها للاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية بما يشمل المرحلة التالية لانسحاب القوات العسكرية الأجنبية.

الجزاءات

٢٢١ -ينبغي لمجلس الأمن أن يعلن فوراً حظراً مؤقتا على استيراد وتصدير الكولتان والنيوبيوم والبيروكلور وحجر القصدير والأخشاب والذهب والماس من أوغندا وبوروندي

ورواندا وإليها إلى أن يتضح الموقف بالنسبة لاشتراك هذه البلدان في استغلال الموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية ويعلن مجلس الأمن ذلك. وينبغي أن تمتنع البلدان جميعها عن تسهيل استيراد هذه الموارد أو تصديرها. وينبغي أن تُفرض جزاءات على أي بلد يخرق هذا الحظر؛ كما ينبغي للحكومات أن تتخذ التدابير اللازمة التي تكفل معاقبة الشركات المسجلة في إقليمها أو الأفراد الذي يخرقون هذا الحظر.

٢٢٢ -وينبغي لمجلس الأمن أن يقرر أن تجمد جميع الدول الأعضاء، بدون تأخير، الأصول المالية لحركات التمرد ولقادتها. وينبغي للدول الأعضاء أن تتخذ التدابير اللازمة لكي تكفل توقف مؤسساتها المالية العامة والخاصة عن القيام بمعاملات تجارية مع المصارف التي ترد أسماؤها في هذا التقرير والتي توجد مقارها في أوغندا وبوروندي ورواندا.

٢٢٣ -وينبغي لمجلس الأمن أن يحث بشدة جميع الدول الأعضاء على أن تعمد، فورا بعد نشر هذا التقرير، إلى تجميد الأصول المالية للشركات أو الأفراد الذين يواصلون المشاركة في الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٢٢٤ -ويوصي الفريق بأن يعلن مجلس الأمن حظراً فورياً على تقديم الأسلحة وجميع أنواع العتاد العسكري إلى الجماعات المتمردة النشطة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وينظر في جعل هذا الحظر شاملا للدول التي تدعم هذه المجموعات أو تساعدها.

٢٢٥ -ويوصي الفريق بأن يقرر مجلس الأمن التعليق الفوري لجميع أنواع التعاون العسكري مع الدول التي تكون قواتها العسكرية موجودة في جمهورية الكونغو الديمقراطية انتهاكاً لسيادتها إلى أن تنسحب هذه الجيوش من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

المسائل المالية والاقتصادية

٢٢٦ -يوصي الفريق مجلس الأمن بأن يحث الدول الأعضاء على تعليق تقديم الدعم إلى ميزان مدفوعات بلدان المنطقة المتورطة في الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى أن يتوفر لمجلس الأمن دليل مقنع على توقف الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية.

٢٢٧ -ويوصي الفريق بأن يطلب مجلس الأمن من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي النظر في تعليق الدعم الذي يقدمانه إلى ميزانيات هذه البلدان إلى أن ينتهي النزاع. وإذا لم تقدم إلى مجلس الأمن بعد مرور شهرين على نشر هذا التقرير أدلة وإشارات واضحة تبين ابتعاد هذه البلدان عن استغلال الموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ينبغي أن يعلق التعاون بين هاتين المؤسستين والبلدان المتورطة. وينبغي أن يضع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مبادئ توجيهية للسياسات المتعلقة بالتعاون بين كل مؤسسة والبلدان المتورطة في نزاعات.

٢٢٨ -ويوصي الفريق بأن يحث مجلس الأمن الدول الأعضاء التي لديها حدود مشتركة مع جمهورية الكونغو الديمقراطية، أو التي تشكل بلدان عبور للسلع والموارد القادمة من جمهورية الكونغو الديمقراطية، على أن تشكل لجنة للتحقيق في الأنشطة المالية/الاقتصادية التي تجرى في أراضيها فيما يتصل بالحرب في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتتخذ الإجراءات اللازمة للحد من الأنشطة التي تساهم في استمرار الأعمال العدائية أو لإيقاف تلك الأنشطة.

تجارة الماس

٢٢٩ -ينبغي أن يدعو مجلس الأمن جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى اتخاذ الخطوات اللازمة للحد من تدفق الماس غير المشروع عن طريق تحرير تجارة الماس. وينبغي أن ترسل

إشارة واضحة في هذا الصدد إلى جميع الشركات التي تقاوم، أو تعرقل، تحرير أسواق المعادن.

٢٣٠ - وينبغي أن يتوقف، فورا، جميع تجار الماس العاملين في أراض تحتلها قوات أجنبية عن إجراء معاملات تجارية مع المتمردين ومع أوغندا وبوروندي ورواندا. وينبغي أن يؤدي عدم القيام بذلك إلى اتخاذ إجراء عن طريق مجلس الماس العالمي. وينبغي أن تتخذ جمهورية الكونغو وجمهورية أفريقيا الوسطى التدابير اللازمة لوقف تعضيد تجارة الألماس غير المشروع والمسبب للصراعات.

٢٣١ - وفضلاً عن ذلك فإن الفريق يؤيد كافة التوصيات ذات الصلة المتعلقة بالماس التي قدمها فريق الخبراء المعين بموجب الفقرة ١٩ من القرار ١٣٠٦ (٢٠٠٠) فيما يتصل بسيراليون، وهي التوصيات الواردة في الفقرات ١٥٥ إلى ١٦٦ من تقريره S/2000/1195، ولا سيما:

(أ) أن يطلب إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وجميع البلدان الأخرى المصدرة للماس في المنطقة، الأخذ بنظام شهادات مماثل لما اعتمدته سيراليون، خلال فترة ستة أشهر؛

(ب) ينبغي أن تتفق مراكز تجارة الماس الرئيسية على نظام لتسجيل واردات الماس الخام والتوثيق العمومي لها على نحو يحدد بوضوح بلد المنشأ وبلد المصدر؛

(ج) يجب على جميع البلدان الموردة للماس الخام أن تطبق نظام ”ضوابط الخام“ سواء أكانت لديها مناطق تجارة حرة أم لم تكن؛

(د) ينبغي للاتحاد الأوروبي أن يحدد نقاط قليلة لدخول الماس؛

(هـ) ينبغي للأمم المتحدة والمجلس العالمي للماس تشكيل لجنة لإجراء استعراض سنوي للتنفيذ السليم لنظام إصدار الشهادات؛

(و) ينبغي أن يعد كل بلد مصدر تقريراً إحصائياً سنوياً عن الإنتاج على أن تجمَّع هذه التقارير ضمن تقرير سنوي مركزي، يعده المجلس العالمي للماس و/أو هيئة إصدار الشهادات التي يتوقع أن تنبثق عن ”عملية كيمبرلي“.

الغابات والأخشاب

٢٣٢ - يقترح الفريق أن تبلغ البلدان التي لديها موانئ بحرية أو مرافق عبور منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات بشأن مرور الأخشاب عبر أراضيها. وبالنظر إلى أن الأخشاب الواردة من جمهورية الكونغو الديمقراطية تعبر عن طريق مينائي ممبسا ودار السلام، ينبغي لحكومتي كينيا وجمهورية تنزانيا المتحدة أن تعلنا لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات مصادر الأخشاب التي تُشحن من مينائيهما، وكذلك شهادات التوثيق المتعلقة بمثل هذه الأخشاب.

٢٣٣ - ويوصي الفريق بأن يوحد منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات النظم والإجراءات المختلفة المتعلقة بإصدار شهادات الأخشاب. وينبغي أن يكون نظام إصدار الشهادات مستندا إلى الإطار العريض للمبادئ والمعايير والمؤشرات التي دعا إليها الفريق الدولي المعني بالغابات والمنتدى الدولي المعني بالغابات. وينبغي النظر في وضع معايير جديدة بشأن ”أخشاب النزاع“. وينبغي على منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات أن يصبح، أو أن يعين، هيئة توثيق واحدة لإصدار شهادات الأخشاب. وينبغي أن يعكس تكوين هذه الهيئة تنوع العناصر والمصالح فضلاً عن خصوصية المناطق. وهذه الآلية الموحدة ستمنع بعض عمليات ”التقنين الفضفاض“ وستحول دون قيام هيئات

التوثيق التي لها طبيعة تجارية بحتة بإصدار شهادات أو تعرضها للإغراء بأن تفعل ذلك. ويحث الفريق مجلس الأمن على إعلان الأخشاب والمنتجات الحراجية غير الخشبية القادمة من مناطق القتال على أنها ''أخشاب النزاع ومنتجات النزاع الحراجية غير الخشبية''. وينبغي للبلدان المستوردة لأخشاب غير موثقة أن تضع مبادئ توجيهية وجزاءات دنيا، للشركات التي تورد الأخشاب والمنتجات الحراجية غير الخشبية من البلدان المتحاربة، أو التي تشهد حربا أهلية تتعلق بتخصيص/توزيع الموارد الطبيعية.

٢٣٤ -ويقترح الفريق، عقب الإعلان الذي أصدرته في عام ١٩٩٨ مجموعة الثمانية بشأن مراقبة قطع الأخشاب بطريقة غير قانونية، والمناقشات الجارية بشأن ''منتجات أخشاب النزاع''، أن يكلف منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات بالمهام التالية:

(أ) القيام بالتعاون مع مختلف المنظمات غير الحكومية، بجمع معلومات عن قطع الأخشاب بطريقة غير قانونية وعن ''منتجات أخشاب النزاع'' في العالم؛

(ب) نشر قائمة سنوية بأسماء البلدان المشاركة في تجارة الأخشاب غير القانونية ومنتجات ''أخشاب النزاع''؛

(ج) إعداد تقرير سنوي يقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

٢٣٥ -ويوصي الفريق بلدان العبور والمحطات النهائية لتجارة الأخشاب أن تطلب إلى شركات قطع الأخشاب تقديم شهادات المنشأ للأخشاب التي تمر عبر إقليمها أو تصل إليه. وينبغي أن ترسل هذه البلدان نسخاً من هذه الشهادات إلى حكومات بلدان المنشأ خلال ثلاثة أيام. وينبغي أن يعتبر عدم الالتزام بذلك تواطؤا من جانب هذه البلدان وأن تدرج أسماؤها في تقرير منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات بوصفها بلدانا تسهل تجارة ''الأخشاب غير المشروعة'' و ''منتجات أخشاب النزاع''.

الجبر والتعويض

٢٣٦ -يوصي الفريق بأن تقدم الدول المعنية تعويضات إلى الأفراد، ولا سيما المزارعين والمجموعات الدينية والشركات، الذين تعرضت ممتلكاتهم وماشيتهم ومحاصيلهم للتلف أو النهب أو المصادرة من جانب القوات المسلحة الأوغندية والبوروندية والرواندية وحلفائها. وينبغي بالمثل أن تعاد الممتلكات التي صودرت إلى أصحابها الشرعيين. وينبغي أن تدفع حكومات وأوغندا بوروندي ورواندا والجهات المتحالفة معها تعويضات للشركات التي تكون ممتلكاتها ومخزوناتها من الكولتان وحجر القصدير والذهب والأخشاب وغير ذلك من المواد قد صودرت أو تم الاستيلاء عليها بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٠. وقد ينظر مجلس الأمن في الطريقة التي يمكن بها لمكتب منسق الأمم المتحدة في كينشاسا أن يقدم المساعدة في جمع المعلومات بشأن المطالبات.

٢٣٧ -وينبغي أن تقوم منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأمانة اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض، والمنظمات غير الحكومية العاملة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بتقييم حجم الخسائر في الحيوانات البرية في منتزه غارامبا ومنتزه كاهوزي - بييغا الوطني ومحمية أوكابيس النباتية ومنتزه فيرونغا وتقديم مقترحات بشأن فرض جزاءات على الحكومات التي شارك جنودها في القتل الجماعي للأنواع المهددة بالانقراض.

إطار للتعمير

٢٣٨ -ينبغي أن يمنح مجلس الأمن لجنة تابعة للأمم المتحدة تُنشأ لمساعدة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في إدارة

مرحلـة الانتقـال في المنـاطق الـتي كـانت محتلـة سـابقا الاختصاصات والوسائل اللازمة لقيامـها بمهمتـها. وسـوف تقدم اللجنة المساعدة في وضع إطار قـانوني وإداري وتنفيذه وفي تهيئة بيئة تمكينيـة للأنشـطة الاقتصاديـة. وسـوف تقـدم اللجنة المساعدة أيضا في تهيئة الظروف اللازمـة لتعزيـز سـلطة الدولة وبسط الأمن على إقليمها.

توصية عامة

٢٣٩ - يوصي الفريق بأن ينظر مجلس الأمن في إنشـاء آلية دولية تقوم بالتحقيق مع، ومقاضاة، الأفراد الذين يضطلعون بـدور في الأنشـطة الإجراميـة الاقتصاديـة (مثـل خـاليب أكاندواناهو المعروف باسـم سـالم صـالح، وجـان بيير. بيمبـا، وجيمـس كـازيني، ومبوسـا نياموبسـي، وآثينيـي تيباسـيما، وروجـر لومبـالا، وكلـوم غولامـالي، وغـيرهم ممـن وردت أسمـاؤهم في هـذا التقريـر) والشـركات وموظفـي الحكومـة، الذين تضر أنشطتهم الاقتصادية والمالية بصـورة مباشـرة أو غير مباشرة بشعب لا حول له ولا قوة وباقتصادات ضعيفة.

٢٤٠ - ويوصي الفريق بأن ينظر مجلس الأمن في إنشـاء آلية دائمة للتحقيق،في الاتجار غير المشروع بـالموارد الطبيعيـة في التراعات المسلحة من أجل رصد الحـالات الـتي تجري بـالفعل أفرقة أخرى تحقيقـا بشـأنها، مثـل التحقيقـات المتعلقـة بـأنغولا وسيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٢٤١ - وينبغـي تشـجيع الـدول الأعضـاء علـى اعتمـاد تشـريعات تمنع الشـركات المسـجلة في إقليمـها مـن توريـد أو تصدير موارد طبيعية من البلدان الغازية وإليها.

الأمن

٢٤٢ - يحـث الفريـق مجلس الأمـن على أن يحمـل حكومـات البلـدان الأطـراف في الـتراع في جمهوريـة الكونغـو الديمقراطيـة وحركـات التمرد والممثلين العسـكريين المذكـورين في التقريـر مسـؤولية إلحـاق أي أذى بـأي عضـو مـن أعضـاء الفريـق. وينبغي أن يشجع مجلس الأمن البلدان المنفـردة علـى مسـاعدة أعضـاء الفريـق في توفـير الأمـن لكـل منـهم حـتى بعـد أن يحـل الفريق. وينبغي أن يحث مجلس الأمن الأمـين العـام علـى اتخـاذ الترتيبات اللازمة لكفالة أمن أعضاء الفريق حتى بعـد أن يحـل الفريق. وقد تلقى الفريق معلومات عن مضايقـات تعـرض لهـا في بونيـا وفي محليـات أخـرى أفـراد ربمـا كـانوا علـى اتصـال بأعضاء الفريق. وينبغي أن يحمل مجلس الأمن روانـدا وأوغنـدا والتجمـع الكونغـولي مـن أجـل الديمقراطيـة وجبهـة تحريـر الكونغو المسؤولية عن إلحاق أي أذى بالشـهود الذيـن قدمـوا للفريق ما لديهم من معلومات.

المرفق الأول

عينة للشركات التي تستورد المعادن من جمهورية الكونغو الديمقراطية عن طريق رواندا

الشركة	البلد الذي ترسل اليه البضاعة	البضاعة
Cogem	بلجيكا	كاسيترايت
Muka-Engtrprise	بلجيكا	كاسيترايت
Issa	ألمانيا	كاسيترايت
Chpistopa Floss	ألمانيا	كاسيترايت
Redemi	رواندا	كاسيترايت
Banro-Resources Corp.	ماليزيا	كاسيترايت
		كولتان
	كندا	كاسيترايت
Bharat	جمهورية تنزانيا المتحدة	كاسيترايت
Extano-Office	رواندا	كولتان
Coopimar	رواندا	كولتان
Geologistics Hamover	ألمانيا	كولتان
Rwasibo-Butera	سويسرا	كولتان
Eagleswings	هولندا	كولتان
Veen	هولندا	كولتان
Soger	بلجيكا	كولتان
Patel Warehouse	هولندا	كولتان
Afrimex	المملكة المتحدة	كولتان
	هولندا	كاسيترايت
Chimie Pharmacie	هولندا	كولتان
	بلجيكا	كولتان
Sogem	بلجيكا	كولتان، كاسيترايت، إيتان
Cogecom	بلجيكا	كولتان، كاسيترايت
Cogea	بلجيكا	كولتان
Panalpina	كينيا	كولتان

الشركة	البلد الذي ترسل اليه البضاعة	البضاعة
Tradement	بلجيكا	كولتان، كاسيترايت
Ventro Star	المملكة المتحدة	كولتان
Raremet	الهند الغربية	كولتان
Finconord	باكستان	كولتان
Finiming Ltd.	بلجيكا	كولتان كاسيترايت
Finconcorde	الاتحاد الروسي	كولتان
Patel	الهند	كاسيترايت
Cicle Internationa	بلجيكا	كولتان
Masingiro	ألمانيا	كولتان
Union-Transport	ألمانيا	كولتان
Specialty Metal	بلجيكا	كولتان
MDW	بلجيكا	كاسيترايت، كولتان
Trasintra	بلجيكا	كاسيترايت

المصدر: مصلحة الضرائب الرواندية.

المرفق الثاني

البلدان التي تمت زيارتها وممثلو الحكومات والمنظمات الذين أجريت مقابلات معهم

يود فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من الثروات بجمهورية الكونغو الديمقراطية الإعراب عن عميق تقديره إلى المسؤولين الحكوميين، والدبلوماسيين، والمنظمات غير الحكومية، والعاملين في مجال الإغاثة، والصحفيين، وغيرهم من الذين قدموا المساعدة أثناء التحقيقات التي قام بها الفريق وساعدوا على صدور هذا التقرير.

ويود الفريق كذلك الإعراب عن شكره الخاص لبعثة منظمة الأمم المتحدة في الكونغو، وبصفة خاصة إلى السفير كامل موريابي؛ وإلى مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، وبصفة خاصة إلى كلاوس توبفير، وألكسندر بارابانوف؛ وإلى مكتب الممثل الخاص للأمين العام في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، وبصفة خاصة إلى السفير بيرهانو دينكا.

ومن البلدان المشاركة في الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يود الفريق أن يشير بصفة خاصة إلى تعاون جمهورية أوغندا التي قدمت إلى الفريق كل المعلومات التي طلبها.

وفيما يلي قائمة غير كاملة، نزولا عند رغبة هؤلاء الذين يريدون أن يظلوا غير معروفين، لا سيما الكونغوليين الذين عرضوا حياتهم للخطر من أجل تقديم معلومات إلى الفريق.

كينيا

المسؤولون الحكوميون

وزير الخارجية

سلطة كينيا للموانئ

ممثلو الدول

الاتحاد الروسي

بلجيكا

جمهورية الكونغو الديمقراطية

زمبابوي

فرنسا

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

ممثل المملكة المتحدة الخاص للبحيرات الكبرى

اليابان

المنظمات الدولية

مكتب ميسر عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية

وكالات الأمم المتحدة ومكاتبها

بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

مكتب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لمنطقة البحيرات الكبرى

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

مكتب الأمم المتحدة في نيروبي

جهات أخرى

الفريق المعني بالأزمات الدولية

جمهورية الكونغو الديمقراطية

المسؤولون الحكوميون

سعادة الجنرال جوزيف كابيلا، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية

المديرية العامة للحكومة المكلفة بشؤون بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

مصرف الكونغو الوطني

المصرف المركزي

إدارة الغابات

المديرة العامة للمساهمات

المديرية العامة للإيرادات الإدارية والقضائية والحكومية وإيرادات الاشتراكات

المعهد الكونغولي للحفاظ على الطبيعة

وزير الشؤون العقارية والبيئة والحفاظ على الطبيعة والتنمية السياحية

وزير الزراعة وتربية الماشية

وزير حقوق الإنسان

وزير الاقتصاد والتجارة والصناعة

وزير الطاقة

وزير المالية والميزانية

وزير المعادن

وزير الدولة لشؤون النفط

وزير النقل والاتصالات

مكتب الجمارك والرسوم

ممثلو الدول

إيطاليا

بلجيكا

السلك الدبلوماسي في كينشاسا

الصين

فرنسا

الولايات المتحدة الأمريكية

وكالات الأمم المتحدة ومكاتبها

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

مكتب الممثل الخاص للأمين العام

بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

برنامج الأغذية العالمي

منظمة الصحة العالمية

جهات أخرى

شركة كوزلغ القابضة

اتحاد مشاريع الكونغو

جورج الدولية للحراجة

حاكم جنوب كيفو والمديرون الإقليميون

مرصد الحكم الرشيد والشفافية

مجموعة كوتيشا للشركات

حركة تحرير الكونغو

شركة الزيتون

التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية – غوما

التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية/كيسنغاني

ترافكا

معهد الموارد العالمي

أوغندا

المسؤولون الحكوميون

سعادة السيد يويري موسيفيني، رئيس جمهورية أوغندا

هيئة الطيران المدني

مصلحة الضرائب

وزير الزراعة والحيوانات ومصائد الأسماك

وزير الدفاع

وزير الطاقة وتطوير المعادن

وزير الدولة للبيئة والمياه والأراضي

نائب رئيس الوزراء الأول ووزير الخارجية

وزير المالية

وزير الدولة للتخطيط والاستثمارات

وزارة الأشغال والنقل والاتصالات

اللجنة البرلمانية المعنية بالشؤون الرئاسية والشؤون الخارجية

نائب رئيس جمهورية أوغندا

ممثلو الدول

الاتحاد الروسي

إيطاليا

بلجيكا

الدانمرك

فرنسا

مبعوث الاتحاد الأوروبي الخاص للبحيرات الكبرى

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

وكالات الأمم المتحدة

مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

رؤساء وكالات الأمم المتحدة في كمبالا

وسائط الإعلام

شرق أفريقيا

Monitor

New Vision

إذاعة أوغندا

إذاعة Top

التلفزيون الأوغندي

رواندا

المسؤولون الحكوميون

سعادة الجنرال بول كاغامي، رئيس جمهورية رواندا

رئيس أركان الحرب

وزير الطاقة والمياه والموارد الطبيعية

وزير الخارجية

وزير المالية والتخطيط الاقتصادي

وزير الزراعة والغابات والماشية

وزير الأشغال والنقل والاتصالات

وزير الطاقة والمناجم والمياه

وزير الأراضي وإعادة التوطين والبيئة

مصرف رواندا الوطني

الأمين العام للتجارة والصناعة والسياحة

مصلحة الضرائب الرواندية

ممثلو الدول

الاتحاد الروسي

ألمانيا

بلجيكا

سويسرا

الصين

فرنسا

كندا

مكتب وفد الاتحاد الأوروبي

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

هولندا

الولايات المتحدة الأمريكية

وكالات الأمم المتحدة ومكاتبها

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

رؤساء وكالات الأمم المتحدة الممثلة في رواندا

المحكمة الجنائية الدولية لرواندا

بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا

بوروندي

المسؤولون الحكوميون

سعادة الجنرال بيير بويويا، رئيس جمهورية بوروندي

وزير الزراعة والماشية

وزارة المالية

وزير العلاقات الدولية والتعاون الدولي

وزير التنمية الوطنية والإقليمية والبيئة

وزير النقل والبريد والاتصالات

ممثلو الدول

بلجيكا

جمهورية الكونغو الديمقراطية

فرنسا

الولايات المتحدة الأمريكية

وكالات الأمم المتحدة ومكاتبها والمنظمات الدولية

بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

مكتب الممثل الخاص للأمين العام في بوروندي

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البنك الدولي

زمبابوي

المسؤولون الحكوميون

كبير أمناء وزارة الخارجية

وزير الطاقة والمناجم

المدير التنفيذي، هيئة الطيران المدني

ممثلو الدول

الاتحاد الروسي

بلجيكا

الصين

فرنسا

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

الولايات المتحدة الأمريكية

الوكالات والمنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

رؤساء جميع وكالات الأمم المتحدة الممثلة في زمبابوي

وسائط الإعلام

صحيفة زمبابوي اندبندنت

صحيفة ديلي نيوز

جهات أخرى

First Banking Corporation Limited

Zimbabwe Transparency International

ZimTrade

بلجيكا

المسؤولون الحكوميون

وزارة الخارجية

وزارة المواصلات، هيئة الطيران المدني

وزارة المالية

وزارة الاقتصاد والمالية

ديوان نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

إدارة الجمارك والحسابات

المكتب البلجيكي للتجارة الخارجية

إدارة الجمارك والرسوم غير المباشرة

المنظمات الدولية

المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية

منظمة الجمارك العالمية

جهات أخرى

Belgolaise

BHP Diamonds and Minerals

BHV

المجلس الأعلى للألماس

مقيّمو الماس المستقلون

معهد إدارة السياسات والتنمية

Langer Diamonds

معهد أفريقيا النووي

المتحف الملكي لأفريقيا الوسطى، إدارة الجيولوجيا وعلم المعادن

SwissCargo

الاتحاد العالمي لبورصات الماس

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلند الشمالية

المسؤولون الحكوميون

وزارة الخارجية وشؤون الكمنولث في المملكة المتحدة

جهات أخرى

Cluff Mining

De Beers

مجلة الإيكونومست

المنظمة الدولية للبن

المجلس العالمي للماس

فرنسا

المسؤولون الحكوميون

وزارة الخارجية

وزارة الدفاع

وزارة الاقتصاد والمالية والصناعة

إدارة الخزانة

الوكالة الفرنسية للتنمية

المفتش العام للطيران المدني والأرصاد الجوية

المديرية العامة للجمارك والرسوم غير المباشرة، المديرية الفرعية للاتحاد الجمركي والتعاون الدولي

مكتب البحوث الجيولوجية والمعدنية

المنظمات الدولية

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

الولايات المتحدة الأمريكية

المسؤولون الحكوميون

وزارة الخارجية

- مكتب الشؤون الإفريقية
- مكتب شؤون المنظمات الدولية

سينتيا ماكيني، عضو الكونغرس عن الدائرة الخامسة في جورجيا

وكالات ومكاتب الأمم المتحدة

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومؤسسة الأمم المتحدة/مؤتمر وايت أوك

المنظمات الدولية

البنك الدولي

جهات أخرى

مجموعة أوريغون للتصديق

Smartwood

جامعة مريلاند

سويسرا

المسؤولون الحكوميون

وزارة الخارجية في سويسرا، رئيس الإدارة السياسية

الإدارة الاتحادية السويسرية

المنظمات الدولية

منظمة التجارة العالمية

جهات أخرى

الهيئة العامة للمراقبة

ناميبيا

المسؤولون الحكوميون

نائب وزير الخارجية لشؤون الإعلام والإذاعة

وزير المالية

نائب وزير الدفاع

وزير المناجم والطاقة

وزير الزراعة والمياه والتنمية الريفية

وزير البيئة والسياحة

ممثلو الدول

الاتحاد الروسي

الصين

فرنسا

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

الولايات المتحدة الأمريكية

أنغولا

المسؤولون الحكوميون

نائب وزير العلاقات الخارجية

نائب وزير المالية

وزير النفط

وزير الجيولوجيا والمناجم

الوكالات والمكاتب التابعة للأمم المتحدة

ممثل الأمين العام ورئيس بعثة مكتب الأمم المتحدة في أنغولا

مكتب الأمم المتحدة في أنغولا

جنوب أفريقيا

المسؤولون الحكوميون

وزارة الخارجية

جهات أخرى

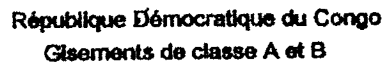
Anglo-American

De Beers

المرفق الثالث

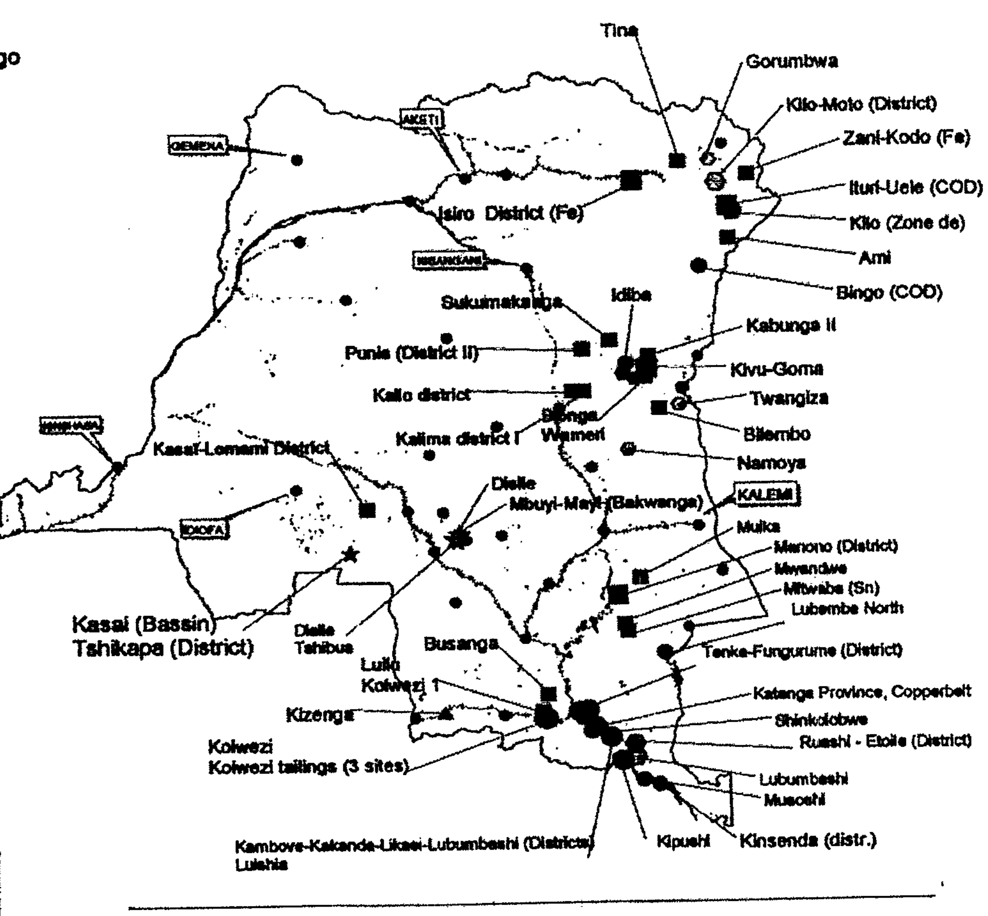
المختصرات

(لا ينطبق على النص العربي)



Substances

- Au Classe A > 250 t Au
- Au Classe B 50 - 250 t Au
- Co Classe A > 100 000 t Co
- Co Classe B 10 000 - 100 000 t Co
- Cu Classe A > 10 000 000 t Cu
- Cu Classe B 1 000 000 - 10 000 000
- Diam Classe A > 100 000 000 cts
- Diam Classe B 10 000 000 - 100 000
- Fe Classe A > 1000 000 000 t Fe
- Fe Classe B 100 000 000 - 1000 000
- Li Classe B 500 000 - 5 000 000 t
- Mn Classe B 10 000 000 - 100 000 00
- Nb Classe A > 250 000 t Nb2O5
- Nb Classe B 50 000 - 250 000 t
- Pb Classe B 100 000 - 1 000 000 t
- Sn Classe A > 100 000 t Sn
- Sn Classe B 10 000 - 100 000 t Sn
- Ta Classe B 500 - 2500 t Ta2O5
- U Classe B 5000 - 50 000 t U
- Zn Classe A > 2 000 000 t Zn



Au : Or
Li : Lithium
Ta : Tantale
Co : Cobalt
Mn : Manganese
U : Uranium
Cu : Cuivre
Nb : Niobium
Zn : Zinc
Diam : Diamant
Pb : Plomb
Fe : Fer
Sn : Etain